www.kassioun.org

1278

الاثنين 18 ايار 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

مشاريع الأبهة السورية... و«الرجال ذوو النعال الذهبية»

[12]

الافتتاحية

أولوية الاقتصاد: الأبهة السياحية أم محاربة الفقر؟

«حقائق الحياة أشياء عنيدة»، كما قال الكاتب الإنكليزي الشهير صموئيل جونسون في القرن 18. وفي الواقع السوري، فإن حقائق الحياة أشياء عنيدة وأليمة؛ حقائق الفقر المستشري والبطالة والمخيمات والاقتصاد المشلول، والتعليم والصحة المتهالكان. وهذه الحقائق لا يمكن القفز فوقها ولا الالتفاف عليها؛ لا عبر حرف الأنظار نحو صراعات وتناقضات ثانوية ذات طابع طائفي وقومي وديني، ولا عبر محاولات تخدير الوعي الاجتماعي بمشاريع كبرى افتراضية تحمل بمجملها طابعاً سياحياً استعراضياً، يشبه سوليدير بيروت وإلى جانبه بلد كامل من الفقر والعشوائيات.

الاقتصاد الذي لا يخدم الناس، عامة الناس لا خاصتهم، ليس اقتصاداً وطنياً؛ بل وهو تهديد للأمن الوطني للبلاد ولوحدتها ولسلمها الأهلي. ولذا، فإن أي حديث عن الاقتصاد والاستثمار والمشاريع، ينبغي أن ينطلق من إجابة واضحة على سؤال واضح:

ما هي الأولويات الاقتصادية الاجتماعية للشعب السوري؟

أولاً: معالجة آفة الفقر التي يعاني منها أكثر من 90% من السوريين، وضمنا تثبيت وتحقيق حد أدنى من الأجور، في كل القطاعات، يؤمن الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

ثانياً: معالجة آفة البطالة التي تتجاوز 25% من السكان القادرين على العمل وفق تقديرات متواضعة لمراكز أبحاث متعددة.

ثالثاً: تأمين السكن الكريم لمئات الألوف من السوريين «وفق تقديرات مخفضة» الذين ما يزالون في المخيمات، وتأمين السكن لملايين السوريين الذين يعيشون بالإيجار وباتوا عاجزين عن الدفع.

رابعاً: تأمين صحة وتعليم شاملين ومجانيين بالكامل. وهذا الأمر ليس ترفاً وليس اختراعاً لنموذج اقتصادي غير موجود عالمياً؛ فسواء كان الحديث هو عن بلدان اشتراكية، أو عن بلدان رأسمالية بما فيها دول أوروبا الغربية، فإن التعليم والصحة إما مجانيان أو شبه مجانيين. وأكثر من ذلك، فإن تاريخ بلادنا ومنطقتنا وثقافتها السائدة «العربية الإسلامية»، وفقاً لتوصيف المفكر الراحل حسين مروة، يشهد بأن التعليم والصحة كانا دائما مجانيين وشاملين ومرعيين من السلطة السائدة، من المدرسة الظاهرية وأوقاف العلم والبيمارستان النوري بدمشق، وحتى أقصى نقطة استشفاء وتعليم في أقاصي البلاد.

السياسات المطبقة حالياً، عاجزة عن تحقيق أي من هذه الأولويات، حتى جزئياً، بل ولا توجد أي جهود، لا تفكيراً، ولا تخطيطاً، ولا تنفيذاً لمعالجة الأولويات الحقيقية للاقتصاد السوري. وأكثر من ذلك، فإن السياسات القائمة باتت توضح بشكل علني أكثر فأكثر، أنها غير معنية أصلاً بالتصدي لهذه الأولويات؛ فجهاز الدولة وفقاً لتعبير أحد المسؤولين، هو مجرد «شرطي سير» بما يتعلق بالاقتصاد؛ أي لا يحمل أي مسؤولية تجاه المجتمع!

نحتاج نموذجا بديلا!

أولاً: الموارد الداخلية موجودة وكثيرة، وكلمة السر في استثمارها هي رفع العائدية عبر الميزات المطلقة من جهة، وعبر المجمعات الصناعية الزراعية الكبرى... وبكلمة، عبر التوجه نحو الإنتاج الحقيقي، الصناعي والزراعي، بعيداً عن تكرار الأوهام السابقة لمرحلة الأسد-الدردري حيث «التجارة قاطرة النمو» تارة و«السياحة» تارة أخرى.

ثانياً: إعادة توزيع الثروة بشكل حقيقي لمصلحة من هم تحت، أي استعادة الدعم سواء بأشكاله المباشرة أو غير المباشرة، وتحديداً دعم الزراعة والصناعة، وخاصة عبر إنهاء الإجراءات المدمرة لكليهما في تسعير الكهرباء والمحروقات، والتوجه نحو خصخصتهما. والاستفادة من أموال الفاسدين الكبار التي ينبغي ألا تخضع للمساومات والصفقات، بل لشفافية وعلنية ووضوح، فهي في نهاية المطاف تعب الشعب السوري المسروق عبر عشرات السنين، وليس إرثاً ينتقل من مالك إلى مالك!

ثالثاً: تأمين السكن البديل لعموم السوريين، وضمن آجال قصيرة إلى متوسطة، أي بما لا يتجاوز 5-7 سنوات، هو أمر ممكن، ابتداء بتصفير سعر الأرض، وبدخول جهاز الدولة بوصفه المستثمر الأول.

رابعاً: بناء علاقاتنا الدولية انطلاقا من فهم واقعي لموازين القوى الدولية، أي عبر التوقف عن تطبيق وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين الليبرالية المتوحشة، التي تغتال البلاد وأهلها اقتصادياً، وتهدد أمنها ووحدتها...

هذه الأمور كلها، تحتاج إلى إرادة سياسية تنطلق من مصالح عموم السوريين، وعلى الخصوص من مصالح أكثر من 90% منهم الذين يعيشون تحت خط الفقر... والباب نحو تأمين هذه الإرادة، هي أن يكون هؤلاء جزءاً فاعلاً من القرار، والمدخل لذلك هو المؤتمر الوطني العام الشامل وكامل الصلاحيات...

شؤون عمالية

مؤتمرات اتحادات المحافظات لنقابات العمال دون إعلام

02

شؤون محلية

قرار تسعير القمح لموسم 2026...

06

شؤون محلية

احتجاجات ومطالب عمالية في محافظة الحسكة

07

شؤون عربية ودولية

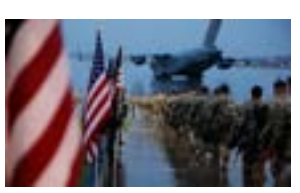

انهيار الهيمنة الأمريكية المرتقب والمنظومة الأمنية البديلة في غرب آسيا

17

تحديات أمام التنظيم النقابي والاتحاد العام المتجدد

يزداد مستوى التحدي الماثل أمام التنظيم النقابي بأكمله، والناتج عن تطورات الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي والخدمي في سورية، جراء غياب أي نهج اقتصادي حكومي واعٍ ومنسجم مع الواقع والضرورات، مع انغلاق أي أفق يبشر بغير ذلك. وهذا واضح لدرجة كبيرة لا يحتاج لتكرار المكرر.

■ هاشم اليعقوبي

وما يهمنا في الإشارة لهذا الواقع الكارثي والخطير الذي تعيشه الطبقة العاملة من غياب لأدنى مقومات الأمن الاجتماعي بمكوناته المعيشية والغذائية والصحية والخدمية والحقوقية، هو دور المنظمة النقابية في إدراكه والعمل النقابي الجاد بناءً عليه. ولا يمكن لأحد أن يتهم التنظيم النقابي العمالي بالجهل أو عدم الدراية، ومن الاستحالة أن يكونوا غافلين عما تعانيه الطبقة العاملة على طول البلاد وعرضها، أو أنه خفي عنهم. وهذا ما يزيد من امتعاض العمال وغضبهم واتهامهم المتكرر للتنظيم بعدم الاكتراث، ويزداد هذا الانتقاد والغضب كلما تناول الهيئة الأعلى على سلم التنظيم النقابي. ليبقى السؤال الدائم: أين النقابات؟ وأين الاتحاد العام؟ لماذا لا يقومون بشيء ما؟ ألا يعرفون؟ ألا يشعرون بما نشعر؟ هل يعيشون بمعزل عن مصائبنا وظروفنا وفقرنا؟ ألا يدركون حجم البطالة والعوز؟ ألا يحصون عدد المفصولين والمطرودين؟ ألم يطلعوا على عدد الذين انتهت عقودهم ولم تجدد؟ والذين توقفت معاملهم وانقطعت أرزاقهم؟ ألم يتلمسوا خطورة الخصخصة؟ هل انفصلوا عن واقعهم وكيف؟ من أين يأكلون ويشربون ويدفعون فواتير الكهرباء والاتصالات؟ ماذا يلبسون؟ هل يخوضون معركة المواصلات العامة كل يوم ويدفعون نصف راتبهم عليها؟ أم أنهم يعانون ما نعانيه لكنهم عاجزون عن فعل شيء؟ وهل تولوا أمرنا فقط كي يشرحوا لنا معنى العجز؟

إن التطرق لغياب دور التنظيم النقابي ومسؤولياته ليس بجديد، وقد طال الحديث به تصريحاً وتلميحاً، وتَعج الصحف والمواقع بمئات الدراسات والمنشورات الخاصة بذلك، وهو من الأحاديث اليومية في المعامل والمؤسسات وأروقة النقابات ومكاتبها، لأنه أصبح واقعاً مكرساً وظاهرة تاريخية تطورت بجملة التطورات السياسية في البلاد، وتفاقمت مع مرور الأيام والسنين ووصلت لما وصلت إليه اليوم. وبعيداً عن توزيع الاتهامات وحصة كل طرف فيها، والتي حصة الأسد فيها لسلطة الأسدين على التوالي، لا بد لنا من وقفة مع العامل الذاتي للمنظمة النقابية. ولا نتحدث هنا عما مضى منها بل عما هو قادم، ليس لمحاولة القطع معها أو لعدم أهميتها كتجربة يستفاد منها بشكل كبير، بل لنخفف الأعباء عن أنفسنا ونكتفي بفهم جذورها، ونبدأ بالإجابة عن السؤال التاريخي الأساسي: ما العمل؟ كيف نوقف هذا التراجع المستمر لدور التنظيم النقابي وترهل بناه وقلة حيلته، وغيابه شبه التام عن الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد؟ كيف نستعيد عمالنا إلينا؟ وكيف نوحد قوانا ونعبر عن وحدة مصيرنا الطبقي أمام ما نواجهه اليوم وما سنواجهه غداً؟ كيف نتحرر من الوصاية والهيمنة وننتزع استقلاليتنا وقرارنا؟ من أين نبدأ وكيف ومتى؟

الحوار مع العمال في تجمعاتهم والقوى النقابية

إن التسلسل البديهي للخروج من أي أزمة كأزمتنا يبدأ بالاعتراف بها أولاً جهاراً نهاراً، ودعوة الجميع لحوار عمالي نقابي واسع وشامل يجمع القوى الأساسية كلها على طاولة واحدة للوصول إلى تكوين الرؤية وتحديد الأسباب وتشكيل لجان متابعة لمخرجاته ونتائجه، وتكليفها بوضع مسودة لبرنامج متكامل يُحمَل إلى العمال في تجمعاتهم، وتُقام ورش عمل متواصلة معهم نسمع منهم ونأخذ برأيهم ومقترحاتهم وتعديلاتهم الصائبة، دون تنظير أو استعلاء. فهذه النقابات لم تقم إلا على أكتافهم، ولم يوضع قانون التنظيم النقابي إلا وهو مبلل بعرقهم، ولم تتوحد النقابات باتحاد واحد إلا بإرادتهم الطوعية ووعيهم النضالي، ولا أحد أجدر على فهم الواقع الملموس وعلاجه منهم. وخير دليل على ذلك المؤتمرات النقابية التي، رغم كل محاولات ضبطها، تَعج بالعشرات منهم. بهذا فقط يمكن أن توضع النقابات على مسارها الصحيح وعلى أرضية صلبة تستطيع بعدها التقدم في الاتجاه الصحيح. ونعلم بأن ما ينتظر الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي ليس سهلاً بل شديد الصعوبة، خاصة مع تعاظم حجم الخصوم ونفوذهم الاقتصادي الليبرالي المتنامي. وهذا تحديداً ما يجعل من هذا الحوار ونتائجه ضرورة أكبر.

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

مؤتمرات اتحادات المحافظات لنقابات العمال دون إعلام

خيراً فعل المكتب التنفيذي برئاسته الجديدة حين أوعز لاتحادات المحافظات بضرورة عقد مؤتمراتها التي لم تعقد بعد، رغم انتهاء المؤتمرات النقابية أوائل الشهر الثالث من العام الجاري. ويرجع سبب عدم عقدها لقرار الرئيس السابق للاتحاد العام الذي استبدل المؤتمرات باجتماعات أخرى، حيث اعتبر ذلك غير ضروري ويكفي أن يجتمع المكتب التنفيذي لاتحاد المحافظات مع رؤساء المكاتب، وهذا ما حصل. وإن كان استدراك القيادة النقابية الجديدة لهذا الخلل التنظيمي يُحسَب لها، إلا أنه من غير المفهوم لماذا لم يعلن عن ذلك، ولم تضع القيادة النقابية جدول انعقاد تلك المؤتمرات ومواعيدها وتعلن عنه عبر مواقعها الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بها، في تكرار للسلوك الذي تم اتباعه خلال المؤتمرات النقابية المنصرمة التي سادها الغموض والتكتم، ولم تفتح أبواب القاعات أمام الإعلام بوسائطه المختلفة، ولا أمام العمّال الذين يرغبون بالحضور بصفة الضيوف أو المراقبين. وهذا عرف نقابي سابق وسائد، ولا يؤثر بأيّ شكل على سير المؤتمرات وتنظيمها، ولا يخترق قانون التنظيم النقابي بتاتاً.

يعتبر قرار عقد مؤتمرات اتحادات المحافظات من بواكير القرارات التي يصدرها المكتب التنفيذي في الاتحاد العام لنقابات العمال بشكله وتكوينه الجديد. ولن يغيب عن رئيس الاتحاد المكلّف أهمية هذه المؤتمرات من جميع الجوانب، وهو ابن المنظمة والخبير بها. فالمؤتمرات عادة ما تكون فرصة لأعضاء المؤتمر أن يحملوا إليه خلاصة مؤتمراتهم النقابية من مطالب عمالية وإنتاجية وحقوقية، وهي في الغالب شاملة وجوهرية المضمون غنية الطرح. وهي فرصة لقيادة اتحاد المحافظة بطرح رؤيتها وبرنامج عملها وتقديم تقاريرها ومناقشتها ووضع ملاحظات المؤتمر عليها. ولن يغيب عنه أيضاً ضرورة فتح الأبواب أمام الإعلام بوسائطه وتوجهاته المختلفة ليكون بتغطيته لتلك المؤتمرات مرآة العمل الطبقي النقابي وصوته، الذي من الخطأ بمكان كبته وتقليم صداه.

ليس من الحكمة والموضوعية اليوم مطالبة القيادة الجديدة بإجراءات وحلول سحرية، ولا أن تصلح ما أفسدته عقود متتالية بكبسة زر. لكن ليس من الحكمة أيضاً غياب الخطوات الأولى التي توضح عزيمتها على ذلك، فكل مكتوب سيظهر من عنوانه. ولذلك لا بد من الحرص على الخطوات الأولى برامجيا وخطابيا وممارسة. وأول تلك الخطوات وضع الرؤية العامة للقيادة النقابية المتجددة، تتوضح بها موقفها من القضايا الوطنية والسياسية والديمقراطية والاقتصادية والمعيشية والحقوقية والنقابية كافة، وأن تطرح مشروع برنامج عملها ومهامها للنقاش العام، تمهيداً لحوار واسع النطاق يشارك به العمّال والحركة النقابية والقوى السياسية والمجتمعية، لجمع الكلمة وتوحيد القوى لما فيه مصلحة الطبقة العاملة والمنظّمة العمّالية والوطن.

موظفو اتصالات طرطوس: مصير مجهول دون رواتب، والتنمية الإدارية ما زالت تدرس وضعهم منذ 13 شهراً

من جملة الموظفين التابعين للشركة السورية للاتصالات التي قامت إدارة الشركة في شهر نيسان من سنة 2025 بفصلهم أو إنهاء عقودهم، هناك عشرات العاملين التابعين لها في طرطوس «بحدود 40 موظفاً» من المثبتين وفق القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50.

■ قاسيون - طرطوس

ولتضارب هذا الإجراء مع القانون نفسه، قامت الشركة بوضعهم تحت تصرف وزارة التنمية الإدارية، وبالتالي إخراجهم من ملاك الشركة، وبذلك أصبحت الوزارة مسؤولة عنهم وعن تأمين شواغر وظيفية لهم، شأنهم شأن باقي الموظفين على القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 الذين تم فصلهم من قبل الجهات الحكومية. حينها ادعت الحكومة أنه ليس فصلاً تعسفياً، بل مجرد إعادة هيكلة، وبأنها وضعتهم تحت تصرف وزارة التنمية الإدارية وستجد لهم شواغر في أماكن إقامتهم في المحافظات التابعين لها. ومن خلال مراجعة هذا الموضوع مع الموظفين المفصولين في طرطوس لاستبيان سير هذه القضية، علمنا بأن الملف ما زال معلقاً، ومصير عشرات الموظفين غامض، مع غياب أي ردود واقعية أو حقيقية من الجهات التي راجعوها، فكل طرف يرمي بالقضية إلى الطرف الآخر، وإلى الآن لا يوجد أي إجراء أو قرار يحل هذا الموضوع، رغم مرور 13 شهرا على القرار، دون عمل أو راتب، حتى أن عددا كبيرا منهم عليهم أقساط قروض للبنوك والمصارف ولا يعرفون ماذا يفعلون بها.

إن الاستمرار بتسويف هذا الملف والتهرب من مسؤولية القرار بحد ذاته لا يعتبر حلاً، بل مجرد تأجيل غير مجدٍ. فهؤلاء لن يسقط حقهم بالتقادم، خاصة مع انقطاع رواتبهم وعدم حصولهم أيضا على حقوقهم في التأمينات الاجتماعية. وراجعوا أكثر من جهة قانونية ومحامين لمعرفة وضعهم القانوني، واتفقت الاستشارات والردود على أن حقهم كامل وواضح، وكل ما يحصل غير قانوني، ويمكن إقامة دعوى على الجهات المتسببة بذلك. ووفق ما صرح به الموظفون، فإن المحكمة المعنية متوقفة عن العمل، ولا يمكن إقامة الدعوى إلا حين تبدأ بتلقي الدعاوى.

ليست هذه الشكوى الأولى من نوعها التي تضع وزارة التنمية الإدارية أمام المساءلة. وإن كانت الوزارة لا تعلم ما تفعل بهذا الملف، كان من المفترض عدم قبولها بوضع الموظفين المفصولين تحت وصايتها، إلا إن كانت الغاية أن تقوم الجهات الحكومية القائمة بالفصل بتمييع حقوق العمال ووضعهم بين جهتين حكوميتين إلى أجل غير مسمى. من هنا تبرز مسؤولية الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية – شؤون مجلس الوزراء، كونها الهيئة المسؤولة عن الوزارتين معا، لمعالجة هذه القضية وأمثالها، وعدم السماح بضياع حقوق الموظفين وخسارة عملهم ولقمة عيشهم في ظل الظروف الكارثية التي يمر بها سوق العمل والوضع المعيشي للمعتمدين على أجر. ويجب أن يتم صرف الرواتب المتراكمة لجميع الموظفين والإسراع بإلحاقهم بأعمالهم أو شواغر أفضل منها.

نحن عمال نقابيون لا وزراء... أوقفوا المزايا ومظاهر الترف

يسأل نفسه: «كيف لهذا النقابي «الأكابر» الذي زار معملنا وتجول بأقسامه وتودد لعماله، واستقبل من إدارته بحفاوة والتقُط عشرات الصور التي سينشرها على فيسبوك بعد انتهاء زيارته لنا، أن يقف يوماً ما أمام وزير عاقداً حاجبيه ملوحاً بيده مطالباً بزيادة أجور العمال المعتَّرين؟ كيف له ببدلته الأنيقة الإيطالية وعطره الفرنسي الفواح أن يطلب من إدارة معملنا لباساً عمالياً يحمينا من المخاطر ووجبة غذائية تقينا من سموم المواد وأمراضها؟ وكيف بقيادته لتلك السيارة «فول أوبشن» غالية الثمن أن تجعله مقنِعاً حين يعترض على إيقاف نقل العمال بباصات الشركة؟ كيف سنفرق بينه وبين الوزير الذي زارنا ذات يوم؟ هل تتمتع قيادات النقابات بكل تلك المزايا «الأكابرية» أم أنه دون غيره تظهر نعمة الله عليه؟»

■ إلياس زيتون

بمجرد البحث بالمراجع التاريخية للحركة النقابية منذ المرحلة الجنينية لها مـرورا بـولادتـها وتكوينها التنظيمي، يمر الباحث على عشرات بل مئات المواقف والقصص التي تروي أو تشير إلى ماهية ونوعية القادة النقابيين الأوائل الذين خرجوا من القواعد والتجمعات العمالية في ذلك الحين، وكيف انضبط سلوكهم النقابي حتى أصبح عرفا سائدا ونموذجا مثاليا لأجيال توالت على المنظمة وعمالها. فقد تحلّى أولئك النقابيون بكل صفات النضال سواء كانت شخصية كملكة أو فطرة، أو كانت سلوكية تحكمت بها قواعد العمل الطبقي الواعي، من التضحية ونكران الـذات والـتـواضـع، إلـى سلوكيات الانضباط والالتزام والعمل النقابي الـجـاد وتـقـالـيـده. فلا تستغرب إن علمت بأنهم كانوا يتحملون نفقات سفرهم من المحافظات القريبة والـبـعـيـدة لـحـضـور الـمـؤتـمـرات والمجالس النقابية في العاصمة، وقبل كل موعد تُفتح صناديق التبرع أمام العمال ليتبرعوا بما تيسر لهم من قروش ليستطيع الوفد النقابي تأمين أجور النقل والإقامة والطعام البسيط الذي لا يتعدّى صحن فول أو سندويشة فلافل وبضع حبات من البطاطا للغداء. وإن حصل أن كان هناك مؤتمر عربي أو دولي ما، فإنهم يحصلون على قسائم شرائية من الشركة العامة للألبسة الجاهزة «الوسيم» فتراهم يزينون المؤتمرات بفصاحتهم وقوة طرحهم ورباطة جأشهم وهم بكامل الأناقة بالبدلات الموحَّدة التي حيكت وصنعت بأيدي العمَّال الذين يمثلونهم. وكانوا يتعرضون لمواقف كثيرة طريفة، خاصة عندما يوقفون سيارة أجرة لتقلهم لاجتماعهم أو مؤتمرهم والسائق يعترض مستغربا كيف ستتسع سيارته لسبعة أفراد أو أكثر.

نماذج نقابية تستحق الثناء والتقليد

بقيت تلك الأعراف والتقاليد والسمات الأصيلة للعمل النقابي ملازمة له، وأحد أهم معايير النقابي الحقيقي الملتزم، وكـان أي شـذوذ عنها يُشار إليه ويسبب امتعاض العمال وانتقادهم لـه علانـية وحـتـى فـي الـمـؤتـمـرات، حتى أصبحت أحد معايير الانتخابات النقابية أيضا. فالعمال بتموضعهم الـطـبـقـي وبـأوضـاعـهـم الـمـعـيـشـية وإدراكـهـم لأسـاس قـيـام الـمـنـظـمـة بأصولها واستثماراتها وصناديقها المبنية على التكافل، وبأن الاشتراكات المالية المقتطعة من أجورهم وبالتالي من لقمة أولادهم هي تضحية كبرى لغاية أكبر وأعم، وبأن قوة النقابات وتعزيز دورها لا يمكن أن يتحقق إلا باستقلالية مواردها «فحُرُ اللقمة حُرُ الكلمة»، لذلك نشأت تلك الحساسية مـن أي شـكـل مـن أشـكـال الـتـرف والـمـزايـا غـيـر الـضـروريـة أو الـمـبـالـغ فيها. ففرز المساكن لغير المقيمين والسيارات للقيادات النقابية ضرورة لسير العمل، ولكن أي مسكن وأي سيارة؟ هذا ما يقف عنده العمال وينتقدونه بشدة وقهر. وبدل الطعام أو السفر أو مصاريف المؤتمرات أو القيام بواجب الوفود الزائرة ضرورة وواجـب، ومـن أجـل كل ذلـك أقـرت الصناديق والموازنات، ولكن كيف يتم التعاطي معها وحجمها وضروراتها هـي الـتـي يـتـوقـف عـنـدهـا الـعـمـال دافعو الاشتراكات وموردو جميع الصناديق. فهل لم يعد العمل النقابي يصلح دون كل تلك المصاريف؟ ألم تعد سيارة صغيرة موفرة بمصروف الوقود كافية للتنقل وإتمام المهام؟ ألم تعد المساكن العمالية في عدرا أو غيرها تؤدي الدور المطلوب منها؟ والقائمة تطول.

إن مـن واجـب الـمـنـظـمـة الـنـقـابـيـة الـتـعـاطـي مـع هـذه الـظـاهـرة بـعـقـلـيـة المؤسسين الأوائل، وأن يتم القطع مع السلوكيات غير النقابية التي تنامت خلال السنوات الطويلة الماضية. وما زال هناك نماذج في جسد التنظيم النقابي محافظة على كل تلك الأدبيات والأعراف والقواعد النقابية، ويجب على الجميع الاسترشاد بها والمضي على نهجها إن كانوا من الناسين أو المتناسين لها.

اقتصاد التعب: كيف تحول الإرهاق إلى شرط للبقاء؟

في الماضي كان يُنظر إلى العمل بوصفه وسيلة للحياة الكريمة، وطريقاً للاستقرار الاجتماعي، وركناً أساسياً من أركان العدالة الاقتصادية. أما اليوم، فقد تغيّر المشهد بصورة قاسية؛ إذ لم يعد العامل يعمل ليعيش، بل بات يعيش فقط ليواصل العمل. هنا يظهر ما يمكن تسميته بـ«اقتصاد التعب»، ذلك النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم على استنزاف الإنسان جسدياً ونفسياً مقابل الحد الأدنى من البقاء.

لم يعد الإرهاق حالة استثنائية مرتبطة بمواسم العمل أو الظروف الطارئة، بل أصبح نمطاً دائماً للحياة اليومية. العامل الذي كان يطالب سابقاً بتحسين أجره أو تخفيض ساعات عمله، أصبح اليوم يخشى حتى من خسارة وظيفته مهما كانت مجحفة. وهكذا تحول التعب من نتيجة للأزمة إلى جزء من بنية الاقتصاد نفسه.

في سوريا، كما في كثير من الدول التي تعاني أزمات اقتصادية عميقة، يمكن ملاحظة هذا التحول بوضوح. فالأجور لم تعد تكفي الحد الأدنى من متطلبات الحياة، والأسعار تواصل الارتفاع بوتيرة أسرع من أي زيادة في الدخل، بينما تتآكل الخدمات العامة وفرص العمل المستقرة. وفي ظل هذا الواقع، وجد ملايين العمال أنفسهم مضطرين للعمل لساعات أطول، أو في أكثر من وظيفة، أو في أعمال مرهقة وخطرة وغير مستقرة فقط من أجل تأمين الاحتياجات الأساسية.

لم يعد غريباً أن يعمل الموظف صباحاً في مؤسسة رسمية، ثم ينتقل مساءً إلى عمل إضافي كسائق أو بائع أو عامل توصيل. ولم يعد مستهجناً أن يقضي العامل يومه كاملاً في التنقل بين أعمال مؤقتة لا تمنحه أي ضمان صحي أو اجتماعي. الأخطر من ذلك أن المجتمع بدأ يتعامل مع هذا الإرهاق بوصفه أمراً طبيعياً، بل أحياناً باعتباره دليلاً على «الاجتهاد» و«القدرة على التحمل»، في حين أنه في الحقيقة انعكاس مباشر لفشل اقتصادي عميق.

اقتصاد التعب لا يستهلك الجسد فقط، بل يستهلك الحياة نفسها. فالإنسان الذي يعمل طوال يومه من أجل النجاة لا يعود يمتلك وقتاً لعائلته، أو لتطوير نفسه، أو حتى للراحة الطبيعية التي يحتاجها أي كائن بشري. يتحول اليوم إلى سلسلة طويلة من الواجبات والضغوط، وتصبح الراحة شعوراً بالذنب بدلاً من كونها حقاً إنسانياً. ومع الوقت، تظهر نتائج هذا الاستنزاف في كل شيء: في الصحة النفسية، في العلاقات الاجتماعية، في القدرة على التركيز، وحتى في الإحساس بالكرامة. كثير من العمال لم يعودوا يشعرون أنهم يعيشون حياة حقيقية، بل مجرد حالة دائمة من الركض خلف النفقات والفواتير والخوف من المستقبل.

الأخطر أن اقتصاد التعب لا يقوم فقط على ضعف الأجور، بل أيضاً على غياب الأمان الوظيفي. فالعامل اليوم يمكن أن يفقد مصدر رزقه في أي لحظة، دون تعويض حقيقي أو حماية اجتماعية كافية. هذا الخوف الدائم يدفع الناس لقبول ظروف عمل قاسية كانوا سيرفضونها سابقاً. وهكذا يصبح الإرهاق أداة للسيطرة الاقتصادية: كلما ازداد خوف الناس من البطالة، ازدادت قدرتهم على تحمل الاستغلال.

أجور تكفي للحياة حماية قانونية حقيقية تأمين صحي واجتماعي ضبط ساعات العمل وخلق بيئة اقتصادية لا تجعل الإنسان مضطراً لاستنزاف نفسه فقط كي يبقى على قيد الحياة

في المقابل، تتراجع قدرة النقابات والهيئات العمالية على أداء دورها الحقيقي. ففي كثير من الأحيان، لم تعد النقابات قادرة على فرض تحسينات جوهرية في الأجور أو ظروف العمل، وتحول بعضها إلى مؤسسات شكلية تكتفي بالبيانات والمناسبات الرسمية، بينما يواجه العمال أزماتهم اليومية وحدهم. أما القطاع الخاص، فهو بدوره يستفيد من فائض الحاجة إلى العمل. حين يكون هناك آلاف الباحثين عن أي فرصة، يصبح من السهل فرض ساعات طويلة، وأجور منخفضة، وبيئة عمل مرهقة دون خوف من خسارة اليد العاملة. فالعامل المنهك الذي يخشى البطالة يصبح أضعف من أن يطالب بحقه.

لكن اقتصاد التعب لا يقتصر على العمال التقليديين فقط، بل امتد أيضاً إلى الاقتصاد الرقمي والعمل عبر التطبيقات والمنصات الإلكترونية. فالكثير من الشباب الذين اتجهوا إلى العمل الحر أو خدمات التوصيل أو العمل عبر الإنترنت اكتشفوا أنهم دخلوا شكلاً جديداً من العمل غير المستقر. ساعات طويلة، منافسة مرهقة، دخل متقلب، وغياب شبه كامل لأي حماية قانونية أو تأمين اجتماعي. تُقدَّم هذه الأعمال أحياناً على أنها نموذج للحرية والاستقلال، لكنها في كثير من الحالات ليست سوى نسخة حديثة من العمل الهش. العامل هنا لا يمتلك إجازة مدفوعة، ولا ضماناً صحياً، ولا حتى استقراراً حقيقياً في الدخل، إنه يعمل باستمرار لأنه يعلم أن التوقف يعني خسارة مصدر رزقه مباشرة.

والأخطر أن هذا النموذج بدأ يعيد تشكيل الثقافة الاجتماعية نفسها. فبدلاً من الحديث عن حقوق العمال وتحسين شروط الحياة، أصبح الخطاب السائد يمجّد «العمل المتواصل» و«عدم التذمر» و«القدرة على التحمل». وكأن الإنسان الناجح هو فقط من يستطيع أن يرهق نفسه أكثر من غيره.

لكن المجتمعات لا يمكن أن تبنى على الإرهاق الدائم. فالاقتصاد الذي يستهلك الإنسان بهذه الطريقة يخلق مع الوقت جيلاً منهكاً نفسياً وجسدياً، فاقداً للأمان والاستقرار والأمل. وهذا لا ينعكس على الأفراد فقط، بل على الإنتاجية والاقتصاد والمجتمع كله. العامل المتعب ليس أكثر إنتاجاً بالضرورة، بل غالباً أقل قدرة على الإبداع والتركيز والاستمرار.

إن أخطر ما في اقتصاد التعب أنه يحول الحقوق الأساسية إلى امتيازات نادرة. يصبح النوم الكافي رفاهية، والراحة ترفاً، والوقت مع العائلة حلماً مؤجلاً. أما الحياة الطبيعية المتوازنة، فتتحول إلى شيء يبدو بعيد المنال بالنسبة لكثيرين.

لذلك فإن مواجهة هذا الواقع لا يمكن أن تتم عبر النصائح الفردية فقط، كالدعوة إلى «تنظيم الوقت» أو «التفكير الإيجابي». المشكلة أعمق من ذلك بكثير؛ إنها مرتبطة ببنية اقتصادية كاملة تقوم على تحميل العامل وحده كلفة الأزمات والانهيارات الاقتصادية.

الحلول الحقيقية تبدأ من إعادة الاعتبار لفكرة العدالة الاجتماعية نفسها: أجور تكفي للحياة، حماية قانونية حقيقية، تأمين صحي واجتماعي، ضبط ساعات العمل، وخلق بيئة اقتصادية لا تجعل الإنسان مضطراً لاستنزاف نفسه فقط كي يبقى على قيد الحياة. كما أن استعادة الدور الحقيقي للنقابات أمر أساسي، لأن العامل الفرد مهما كان قوياً يبقى أضعف من مواجهة منظومة اقتصادية كاملة وحده. الدفاع عن حقوق العمال ليس قضية فئوية ضيقة، بل قضية تتعلق باستقرار المجتمع كله.

وفي النهاية، يبقى السؤال الأهم: أي نوع من المجتمعات نريد؟ هل نريد مجتمعاً يعيش فيه الإنسان ليعمل فقط، أم مجتمعاً يعمل فيه الإنسان لكي يعيش بكرامة؟ إن استمرار اقتصاد التعب يعني ببساطة أن الأزمات لم تعد تسرق الأموال فقط، بل بدأت تسرق أعمار الناس وصحتهم وأحلامهم أيضاً. وحين يصل المجتمع إلى مرحلة يصبح فيها الإرهاق شرطاً طبيعياً للبقاء، فهذه ليست علامة على قوة الناس، بل على عمق الخلل الذي يعيشونه

تخفيض المساعدات للنصف... والجوع يتمدّد في سورية

ماذا يعني إعلان برنامج الأغذية العالمي بالنسبة لملايين الفقراء؟ ومن يتحمل مسؤولية مواجهة الأزمة؟

في 13 أيار 2026، أعلن برنامج الأغذية العالمي خفض مساعداته الغذائية الطارئة في سورية بنسبة 50%، في خطوة تعكس عمق الأزمة الإنسانية التي لا تزال تضرب البلاد بعد أكثر من عقد على الحرب والانهيار الاقتصادي.
لم يكن الإعلان مجرد تعديل تقني في برامج الإغاثة، بل إنذار واضح بأن ملايين السوريين باتوا مهددين بفقدان آخر شبكة أمان غذائي يعتمدون عليها للبقاء.
وبحسب البيان الرسمي، انخفض عدد المستفيدين من المساعدات الغذائية من 1,3 مليون شخص إلى 650 ألفا فقط خلال شهر أيار، كما تقلص نطاق عمليات البرنامج من جميع المحافظات السورية الأربع عشرة إلى سبع محافظات فقط. وفي الوقت نفسه، أكد البرنامج أن 7,2 ملايين شخص في سورية لا يزالون يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي، بينهم 1,6 مليون شخص يعيشون مستويات قاسية من الجوع وسوء التغذية.
الأخطر من ذلك أن البرنامج أوقف أيضا برنامج دعم الخبز المدعوم، الذي كان يؤمّن الطحين لأكثر من 300 مخبز، ويساعد في توفير الخبز المدعوم لما يصل إلى 4 ملايين شخص يوميا في المناطق الأكثر هشاشة.
هذا القرار لا يعني أن الأزمة الإنسانية تراجعت، بل العكس تماما. فالبرنامج شدد بوضوح على أن تقليص المساعدات جاء بسبب نقص التمويل الدولي وليس بسبب انخفاض الاحتياجات. وقالت مديرة البرنامج في سورية، ماريان وارد، إن الاحتياجات الإنسانية لا تزال مرتفعة للغاية، لكن التمويل لم يعد كافيا للاستمرار بالمستوى نفسه من الدعم السابق.

الجوع لا يعني نقص الطعام فقط

بالنسبة للأسر الفقيرة، فإن فقدان المساعدات الغذائية لا يعني نقص الطعام فقط، بل يعني الدخول في دائرة أشد قسوة من الفقر والجوع. كثير من العائلات السورية باتت تعتمد منذ سنوات على السلل الغذائية أو الخبز المدعوم لتأمين الحد الأدنى من احتياجاتها اليومية، خصوصا مع انهيار القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الغذاء والوقود.
ومع تراجع المساعدات، تضطر الأسر إلى:
تقليص عدد الوجبات اليومية.
الاعتماد على أطعمة أقل قيمة غذائية.
الاستغناء عن اللحوم والخضروات والاعتماد على النشويات فقط.
إخراج الأطفال من المدارس للعمل.
بيع الممتلكات البسيطة أو الاستدانة لتأمين الطعام.
زيادة عمالة الأطفال والزواج المبكر في البيئات الأشد فقرا.
ويحذر مختصون في الشأن الإنساني من أن استمرار هذا الوضع يرفع احتمالات سوء التغذية، خصوصا بين الأطفال والحوامل، ويهدد بتفاقم الأزمات الصحية والاجتماعية على نطاق واسع.
كما أن وقف دعم الخبز قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الرغيف في مناطق واسعة، ما يعني أن الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة سيصبح أكثر صعوبة في الوصول إليه. وفي بلد يعيش فيه ملايين السكان تحت خط الفقر، فإن أي ارتفاع جديد في أسعار الغذاء قد يدفع شرائح إضافية نحو الجوع الحاد.

ما الذي يفترض بالحكومة فعله؟

عندما تتراجع المساعدات الإنسانية، تصبح مسؤولية الدولة أكبر وأكثر إلحاحا، لأن الأمن الغذائي ليس مهمة المنظمات الدولية وحدها، بل من واجبات الحكومات الأساسية تجاه مواطنيها.
وفي الحالة السورية، يفترض بالحكومة أن تتحرك على عدة مستويات متوازية:
حماية الأمن الغذائي الداخلي عبر دعم إنتاج القمح والزراعة المحلية، وتوفير المحروقات والأسمدة للمزارعين بأسعار مدعومة، ومنع الاحتكار والتلاعب بأسعار الغذاء.
الحفاظ على الخبز كسلعة مدعومة واستراتيجية، لأن الخبز في سورية ليس مجرد مادة غذائية، بل عنصر أساسي للاستقرار الاجتماعي، وأي تراجع في دعمه قد ينعكس مباشرة على معدلات الجوع والاحتقان المجتمعي.
توجيه الموارد العامة نحو الخدمات الأساسية وشبكات الحماية الاجتماعية، خصوصا في ظل الأزمة الاقتصادية العميقة.
تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة لإيجاد بدائل تمويلية تمنع اتساع دائرة الجوع.
خلق برامج تشغيل وفرص دخل، لأن المساعدات وحدها لا تكفي على المدى الطويل، بينما يظل العمل والدخل المستقر الوسيلة الحقيقية لحماية الأسر من الفقر المزمن.

أزمة تتجاوز الأرقام

إعلان 13 أيار لم يكن مجرد خبر عن خفض مساعدات، بل مؤشر خطر على هشاشة الوضع المعيشي في سوريَة. فبينما تتراجع المساعدات الدولية، لا يزال ملايين السوريين عاجزين عن تأمين غذائهم اليومي، الأمر الذي يجعل قضية الأمن الغذائي واحدة من أخطر التحديات الإنسانية والاقتصادية التي تواجه البلاد اليوم.
وفي ظل هذا الواقع، فإن السؤال لم يعد: كيف سيعيش الفقراء؟ فقط، بل: إلى متى يمكن لمجتمع يعاني هذا المستوى من الجوع والحرمان أن يصمد؟ أيضا

حين تصبح الكهرباء عبئاً.. معدل... وتتحول الفاتورة إلى عقوبة حياة

تبدأ الحكاية من فاتورة كهرباء لا تشبه الفاتورة، بل تشبه صفعة باردة تُترك على باب بيتٍ أنهكه كل شيء. ورقة صغيرة، أرقام كبيرة، وقلوب أثقل من أن تُحصي ما تراكم عليها من عجز وخوف وتأجيل دائم لكل شيء. في الشوارع، في الأحياء، في البيوت التي بالكاد تضيء بمصباح واحد، يخرج إعلان جديد من شركات الكهرباء في المحافظات: غرامات، إجراءات قانونية، قطع، وسحب عدادات. وكأن المشكلة كانت يوماً في «التساهل»، لا في القدرة أصلاً على الدفع، وكأن الناس كانوا يتلكؤون عمداً، لا أنهم يلهثون خلف حياة تتراجع من تحت أقدامهم يوماً بعد يوم.

وفي المقابل، تمتلئ الشاشات ووسائل التواصل الاجتماعي باللقاءات والريبورتاجات التي تنقل وجع الناس بلا رتوش. وجوه متعبة تتحدث عن فواتير تفوق الدخل، عن عائلات تختار بين أساسيات الحياة وبين إبقاء لمبة صغيرة مضاءة، عن غضب لا يجد منفذاً إلا الكلام أمام كاميرا أو منشور عابر. احتجاجات، اعتصامات، شكاوى فردية وجماعية، كلها تقول الشيء نفسه: إن ما يحدث لم يعد محتملاً. ومع ذلك، يبدو المشهد وكأنه يدور في دائرة مغلقة، صوت الناس فيه واضح ومتكرر، لكن صداه لا يصل إلى حيث يجب أن يصل، أو يصل محمّلاً بما يكفي من التجاهل حتى يفقد تأثيره.
حتى الدعاوى القضائية التي رُفعت ضد التعرفة المجحفة للكهرباء، وما تزال منظورة أمام القضاء، تكشف حجم الاعتراض الشعبي المتصاعد على هذه السياسة. وبغض النظر عن النتائج التي ستنتهي إليها تلك القضايا، فإن مجرد وصول الناس إلى أبواب المحاكم يعكس مستوى الاختناق الذي بلغته الأزمة، ويؤكد أن الرفض لم يعد مجرد تذمر عابر أو غضب على وسائل التواصل، بل تحول إلى مسار احتجاجي متعدد الأشكال، من الشارع والإعلام إلى القضاء نفسه. وهذا بحد ذاته رسالة واضحة بأن التعرفة الحالية لم تعد مقبولة اجتماعياً ولا محتملة معيشياً، وأن الإصرار على تجاهل كل هذه الأصوات لن يؤدي إلا إلى تعميق الاحتقان وتوسيع الفجوة بين الناس والجهات المعنية.
الوجع هنا ليس في القانون ولا في المطالبة بالحقوق النظامية. الوجع في هذا الانفصال القاسي بين ما يعيشه الناس فعلاً وبين ما يبدو أنه يُدار في مكان آخر بمعايير لا تشبه حياتهم. لغة رسمية تتحدث عن الالتزام والسداد والغرامات، مقابل واقع يومي منهك لا يجد فيه المواطن ما يسد به رمق حياته، فضلاً عن أن يسد فاتورة صارت في كثير من الحالات تعادل شهراً كاملاً من العمل أو أكثر.
فكيف يُطلب من إنسان أن يوازن بين دواء طفله وفاتورة كهرباء؟ بين ربطة خبز وحق البقاء على الشبكة؟ كيف تتحول خدمة أساسية إلى عبء يهدد الاستقرار بدل أن يكون جزءاً منه؟

الأكثر إيلاماً أن كل هذا الصراخ الشعبي الموثق بالصوت والصورة، وكل هذا الاستياء الذي لا يحتاج إلى تفسير، لا ينعكس على قرارات تعيد التوازن. وكأن هناك حالة من الإصرار الرسمي على التعامل مع الأزمة من زاوية واحدة فقط: زاوية التحصيل والتشدد، دون الاقتراب الجدي من السؤال الأهم، وهو كيف أصبحت التعرفة أصلاً بهذا الشكل الذي يجعلها خارج قدرة شريحة واسعة من الناس.
إن الاستمرار بهذا النهج لا يعني سوى مزيد من الضغط على مجتمع منهك أصلاً، ومزيد من الاتساع في الفجوة بين الواقع المعيشي وبين القرار الإداري.
المشكلة لم تعد تقنية ولا مالية فقط، بل أصبحت سؤالاً عن العدالة ذاتها. لأن الخدمة حين تفقد قابلية الوصول إليها تتحول من حق عام إلى عبء ثقيل، وحين تصبح التعرفة منفصلة عن الدخل الحقيقي للناس فإنها تفقد معناها الاجتماعي قبل الاقتصادي. لذلك فإن إعادة النظر بالتعرفة لم تعد ترفاً ولا خياراً ثانوياً، بل ضرورة ملحة وعاجلة، يجب أن تُبنى على أساس القدرة الفعلية للناس، لا على أرقام مجردة تتجاهل واقعاً يزداد قسوة يوماً بعد يوم.
ما يحدث اليوم ليس مجرد خلاف حول فاتورة، بل هو احتقان متراكم ينذر باتساع الهوة أكثر. وكل يوم تأخير في مراجعة هذا الواقع، وكل إصرار على تجاهل صوت الناس أو الاكتفاء بسماعه دون الاستجابة له، لا ينتج إلا مزيداً من الغضب المكتوم ومزيداً من اليقين بأن الحياة تُدار بعيداً عن أصحابها الحقيقيين.

قرار تسعير القمح لموسم 2026... أرقام تكشف أزمة تتجاوز الفلاح إلى الأمن الغذائي

أثار قرار وزارة الاقتصاد والصناعة السورية رقم /194/ الخاص بتحديد سعر شراء القمح القاسي من الدرجة الأولى «مشول» لموسم عام 2026 موجة واسعة من الغضب والاستياء في الأوساط الزراعية والشعبية، بعدما حُدد سعر الطن الواحد بـ46 ألف ليرة سورية من العملة الجديدة، أي ما يعادل نحو 338 دولاراً أمريكياً وفق سعر صرف يقارب 13.600 ليرة للدولار حسب السوق الموازي.

ورغم تقديم القرار على أنه خطوة لدعم شراء المحصول الاستراتيجي الأهم في البلاد، إلا أن المزارعين اعتبروا أن السعر المعلن لا يعكس الواقع الحقيقي لتكاليف الإنتاج، ولا يوفر أي هامش أمان اقتصادي يسمح بالاستمرار في زراعة القمح في ظل الارتفاع الكبير بأسعار المحروقات والبذار والأسمدة وأجور الحصاد والنقل.

تكلفة الزراعة تلتهم قيمة المحصول

بحسب تقديرات متداولة بين مزارعين ومنتجين، فإن تكلفة زراعة الدونم الواحد من القمح المروي خلال الموسم الحالي تبلغ وسطيا: 25 دولارا للحراثة– 25 دولارا للحصاد– 25 دولارا للبذار– 25 دولارا للأسمدة– 15 دولارا لمازوت الري– 15 دولارا للمبيدات– 5 دولارات للنقل والأكياس.

أي إن التكلفة المباشرة للدونم الواحد تصل إلى نحو 135 دولارا، دون احتساب تعب الفلاح الشخصي، أو أجور السقاية والمتابعة اليومية، أو المخاطر المناخية والزراعية، أو الخسائر الناتجة عن الحسم على الشوائب والرطوبة.

في المقابل، يتراوح متوسط إنتاج الدونم بين 350 و400 كيلوغرام، بحسب المنطقة وطبيعة الموسم الزراعي.

وباحتساب السعر الحكومي الجديد البالغ نحو 338 دولارا للطن الواحد، فإن سعر الكيلوغرام الواحد لا يتجاوز 33,8 سنتا أمريكيا. هذا يعني أن قيمة إنتاج الدونم تبلغ تقريبا: 118 دولارا إذا كان الإنتاج 350 كيلوغراما– 135 دولارا إذا بلغ الإنتاج 400 كيلوغرام. مع العلم أن كلفة إنتاج القمح الحالية في سورية حسب التقديرات الأكاديمية هي على الشكل التالي:

البعل: 350 دولار
المروي عادي: 480 دولار
المروي آبار: 530 دولار

ما يعني أن السعر النهائي للمنتج ينبغي أن يكون مساويا لسعر التكلفة مضافا إليه بين 50 و 75 دولارا للطن كحد أدنى.

أي إن الفلاح، حتى في أفضل الحالات الإنتاجية تقريبا، يصل بالكاد إلى حدود تغطية التكلفة دون تحقيق أي ربح فعلي، بينما يتحول إلى الخسارة المباشرة في حال تراجع الإنتاج لأي سبب من الأسباب، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المزارع يتحمل كامل المخاطر الزراعية والمالية طوال الموسم.

ولا تتوقف المشكلة عند هذا الحد، إذ يشكو المزارعون أيضا من التأخير الطويل في تسديد قيمة المحاصيل، حيث تمتد فترات الانتظار أحيانا إلى شهرين أو ثلاثة أشهر، ما يؤدي إلى تآكل إضافي في القيمة الفعلية للعائدات نتيجة التضخم المستمر وتقلبات سعر الصرف.

لماذا يطالب المزارعون بالتسعير بالدولار؟

يرى كثير من المنتجين أن المشكلة الأساسية لا تتعلق بانخفاض السعر فقط، بل بآلية التسعير نفسها أيضا.

فمعظم تكاليف الزراعة اليوم باتت مرتبطة فعليا بالدولار الأمريكي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بدءا من المحروقات والأسمدة والبذار، وصولا إلى أجور النقل والحصاد والمبيدات.

أي إن الفلاح يدفع تكاليفه وفق أسعار محسوبة بالدولار، بينما يُطلب منه بيع محصوله بالليرة السورية، ثم الانتظار أشهرا للحصول على مستحقاته، في ظل سوق شديدة التقلب وانخفاض مستمر في القدرة الشرائية للعملة المحلية.

ولهذا، يطالب مزارعون وخبراء اقتصاديون بأن يتم تسعير القمح بالدولار الأمريكي، أو على الأقل وفق معادلة مرتبطة بسعر الصرف الحقيقي يوم التسليم، بما يحمي المنتج من الخسائر الناتجة عن التضخم وتذبذب العملة.

الأمن الغذائي ليس ملفاً تجارياً

تكمن خطورة هذا الملف في أن القمح لا يمثل مجرد محصول زراعي عادي، بل يعد الركيزة الأساسية للأمن الغذائي السوري.

فسورية التي كانت منذ عقود من الدول المنتجة والمصدّرة للقمح، تواجه اليوم تحديات متزايدة في الحفاظ على إنتاجها المحلي، وسط تراجع الدعم وارتفاع تكاليف الإنتاج وتضرر البنية الزراعية بفعل الحرب والجفاف والأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

ويرى مختصون أن استمرار تسعير القمح عند مستويات لا تحقق جدوى اقتصادية سيقود تدريجيا إلى عزوف المزارعين عن زراعته، خصوصا في المناطق المروية ذات التكاليف المرتفعة، واتجاههم نحو محاصيل بديلة أقل كلفة أو أكثر ربحية.

وهذا يعني عمليا تراجع المساحات المزروعة بالقمح، وزيادة الاعتماد على الاستيراد الخارجي لتأمين المادة الأساسية المرتبطة بالرغيف السوري، في وقت تعاني فيه البلاد أصلا من هشاشة اقتصادية ومالية كبيرة.

غضب شعبي وتحذيرات من المستقبل

ردود الفعل التي أعقبت صدور القرار عكست حالة احتقان واسعة بين الفلاحين والأهالي، الذين رأوا في التسعيرة الجديدة استمرارا لسياسات تحميل المنتج كامل أعباء الأزمة الاقتصادية، دون توفير حماية حقيقية للقطاع الزراعي.

ويحذر كثيرون من أن تجاهل هذه الاعتراضات سيؤدي إلى نتائج خطرة على المدى المتوسط، ليس على مستوى دخل الفلاحين فقط، بل على مستوى الأمن الغذائي الوطني برمته.

فالقمح السوري لم يكن يوما مجرد سلعة تجارية، بل كان عنوانا للاستقرار والسيادة والاكتفاء الذاتي. وعندما تصبح زراعته مشروعا خاسرا، فإن الخطر لا يهدد المزارع وحده، بل يطال قدرة البلاد بأكملها على حماية لقمة عيش مواطنيها في السنوات المقبلة.

تصريح من الإرادة الشعبية حول تسعير القمح

أصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة السورية قرارا حمل رقم /194/ حدد سعر طن القمح القاسي من الدرجة الأولى لموسم 2026 بـ46 ألف ليرة سورية جديدة «ما يقارب 338 دولارا أمريكيا بافتراض سعر صرف 136 ليرة جديدة للدولار الواحد». وأثار القرار موجة غضب واسعة ومشروعة لدى الفلاحين السوريين الذين يعيشون بالأصل أوضاعا شديدة الصعوبة، وكانوا يعلقون آمالهم وديونهم المتراكمة على الموسم.

إنّ تكاليف إنتاج طن واحد من القمح ضمن الظروف السورية الراهنة، تتراوح بين 340 دولارا بالحد الأدنى، ووصولا إلى 450 دولارا. ما يعني أن الفلاح السوري سيبيع الموسم في أحسن الأحوال بسعر التكلفة محذوفا منه تكاليف جهده الشخصي وجهود عائلته طوال الموسم...

وفي أسوأ الأحوال فإن الفلاح سيخسر خسارة كبرى ستكون أقل نتائجها هي أنه لن يزرع الموسم القادم، بل وربما يضطر لبيع أرضه! وستكون النتائج كارثية على البلاد وأمنها الغذائي والوطني، وعلى سلمها الأهلي.

إننا في حزب الإرادة الشعبية، وإذ نعبر عن تضامننا الكامل مع الفلاحين السوريين، وعن وقوفنا إلى جانبهم في مطالبهم المحقة بما يخص التسعير العادل، وبما يخص الدعم المطلوب من جهاز الدولة للنشاط الزراعي بمختلف مراحله، نطالب بتعديل فوري لسعر شراء القمح كي يصبح مجزيا وعادلا ومساهما في تطوير الواقع الزراعي المتدهور في سورية، ونعيد التأكيد على أن الموارد الحقيقية للنهوض بالاقتصاد السوري بما يخدم عموم السوريين، وخاصة 90% منهم الذين يعيشون تحت خط الفقر، هي موارد موجودة وقابلة للاستثمار، ولكن ما يعوزها هو الإرادة السياسية من جهة والنموذج الاقتصادي البديل من جهة أخرى.

إن الدفاع عن حق الفلاح السوري بتعويض عادل عن تعبه وتعب عائلته، هو دفاع عن أمن البلاد الغذائي، وعن أمنها الوطني وسلمها الأهلي، وهو دفاع ينبغي أن ينخرط فيه كل الوطنيين السوريين، بمختلف مواقعهم.

■ هيئة رئاسة حزب الإرادة الشعبية
دمشق
17 أيار 2026

حزب الإرادة الشعبية

تصدعات وهبوطات في شوارع القامشلي تثير مخاوف المواطنين من سقوط منازلهم

كشفت الأمطار الغزيرة التي شهدتها القامشلي، أكبر مدن محافظة الحسكة، خلال الشتاء الماضي، عن تدهور واسع في البنية التحتية، بعدما ظهرت هبوطات وتصدعات في عدد من شوارع المدينة الرئيسية والفرعية، ما أثار مخاوف السكان من تأثير شبكة الأنفاق المنتشرة أسفل بعض الأحياء، ولا سيما في المناطق الشمالية القريبة من الحدود التركية.

■ القامشلي - مراسل قاسيون

وشهدت شوارع عدة، بينها الكورنيش والطريق المحلق الشمالي المطل على الحدود التركية، انهيارات جزئية وتشققات في طبقات الإسفلت، الأمر الذي دفع «الإدارة الذاتية»، في وقت سابق، إلى إغلاق أجزاء من الطريق أمام حركة السير. كما رُصدت هبوطات في أحياء الحي الغربي والعنترية، حيث تنتشر مداخل الأنفاق ومخارجها.

ويقول مهندسون محليون إن الأنفاق التي حفرتها قوات سورية الديمقراطية «قسد» من دون دراسات جيولوجية جادة قد تؤدي، مع مرور الوقت، إلى إضعاف التربة وظهور فراغات تحت الشوارع، ما يزيد احتمالات الهبوط الأرضي خلال مواسم الأمطار الغزيرة نتيجة تشبع التربة بالمياه.

وأكد مواطنون «لقاسيون» أن التصدعات ظهرت في مواقع تمر أسفلها الأنفاق، موضحين أن بعض المنازل باتت مهددة، خصوصا مع استمرار تجمع المياه داخل الأنفاق وتسربها إلى التربة المحيطة. كما تحدث سكان عن عمليات متكررة لسحب المياه من الأنفاق ليلاً بوساطة مضخات، بعد امتلائها بمياه الأمطار.

ورصد مراسل «قاسيون»، خلال جولة ميدانية، عشرات الفتحات المغطاة على امتداد الجهة الجنوبية من شارع الكورنيش، حيث تنتشر أنفاق حُفرت خلال سنوات الحرب السورية من دون مراعاة للبنية التحتية أو طبيعة التربة في القامشلي، وهو ما تسبب بسقوط ضحايا كثر من العمال المتعاقدين مع «قسد» خلال عمليات حفر تلك الأنفاق في أوقات سابقة.

ويأمل السكان بتدخل حكومي وإجراء فحوصات هندسية عاجلة للشوارع والمنازل القريبة من الأنفاق، محذرين من تفاقم الهبوطات واتساع التشققات، بما في ذلك في المواقع التي خضعت لمعالجات سريعة خلال الفترة الماضية.

وتزامنت هذه التطورات مع أضرار واسعة خلفتها الأمطار الغزيرة التي شهدتها عموم محافظة الحسكة مؤخرا، من بينها انهيار منزل في قرية هيمو غرب القامشلي، ما أدى إلى وفاة طفلة، إضافة إلى غمر شوارع ومنازل بالمياه وحدوث سيول في عدة مناطق.

هبوطات وحوادث متكررة

تشهد القامشلي، بين حين وآخر، حوادث سير لمركبات، وخاصة الثقيلة منها، حيث تعلق عجلاتها في التصدعات والتشققات الموجودة في الشوارع المتضررة، كما تسقط أجزاء من تلك المركبات في الحفر التي تسببت بها الأنفاق.

ونتيجة لمطالبات الأهالي سلطات «الإدارة الذاتية» بإصلاح وتعبيد الطرق المتهالكة في جميع أحياء القامشلي، طالبت بلدية القامشلي، في بيان يوم الأحد الماضي «10 أيار 2026»، «أصحاب المحلات التجارية الواقعة على الشوارع الرئيسة بالتعاون مع البلدية من خلال تقديم مبلغ رمزي كمساهمة لدعم أعمال التزفيت، بهدف الإسراع في صيانة وتأهيل الشوارع المتضررة وخدمة المصلحة العامة للجميع».

ولقي إعلان «البلدية» سخرية لاذعة من قبل النشطاء، وخاصة على موقع «فيسبوك»، حيث ينشط السوريون، متسائلين: «أين ذهبت خيرات المنطقة طيلة السنوات الماضية؟».

احتجاجات ومطالب عمالية في محافظة الحسكة

تتواصل مختلف أشكال التحركات المطلبية للعمال والموظفين في محافظة الحسكة بسبب استمرار تدهور الأوضاع المعيشية بشكل عام، وتدني الأجور مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة، وتأخر صرف المستحقات المالية في بعض القطاعات. كما ساهمت حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والإداري التي شهدتها المحافظة في زيادة معاناة العمال، مما دفعهم إلى تنظيم الإضرابات والمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية وضمان حقوقهم المهنية.

■ مراسل قاسيون

حقول غاز الجبسة

بتاريخ 27 نيسان الماضي، وجه عمال العنفات الغازية في معمل الجبسة في منطقة الشدادي/ محافظة الحسكة مناشدة عاجلة عبر وسائل الإعلام إلى الجهات من أجل صرف رواتبهم المتأخرة لمدة 4 أشهر. ورغم غياب الرواتب أصر العمال على تشغيل المعمل لتغذية جنوب الحسكة بالكهرباء وأصلحوا الأعطال بجهود ذاتية وإمكانيات محدودة.

وبتاريخ 13 أيار الحالي، نفذ العمال في حقول الغاز والنفط في الجبسة اعتصاما للمطالبة بإعادتهم إلى وظائفهم وصرف رواتبهم المتوقفة منذ نحو أربعة أشهر، وسط شكاوى من تدهور الأوضاع المعيشية والخدمية في المنطقة .

مدارس رأس العين

أعلن معلمون في مدينة رأس العين، شمالي الحسكة، عن دخولهم في إضراب مفتوح عن التدريس، احتجاجًا على عدم صرف رواتبهم منذ ثلاثة أشهر، إضافة إلى استمرار غياب التثبيت الوظيفي لهم. وجاء قرار الإضراب بعد تكرار المطالب دون استجابة، في ظل انعكاسات مباشرة لانقطاع الرواتب على الأوضاع المعيشية للمعلمين، مع ارتفاع تكاليف الحياة وصعوبة تأمين الاحتياجات الأساسية.

انتهى الإضراب بعد مفاوضات مع المسؤولين ووعود بدمجهم ضمن ملاك وزارة التربية. وقد علم مراسل قاسيون أن المعلمين ينوون التحرك مرة ثانية بسبب رفضهم ولتخفيض الراتب إلى 800 ألف ليرة سورية.

عرائض وشكاوى عمالية

يلجأ العمال والموظفون إلى أشكال مختلفة من الحراك المطلبي. على سبيل المثال لا الحصر، انتخب 773 من موظفي مديرية صحة الحسكة وفدا سافر إلى دمشق لمقابلة المسؤولين في النقابات والوزارة احتجاجا على التسريح التعسفي، وكذلك فعل أكثر من 500 عامل في مؤسسة السكك الحديدية. وقد جمع موظفون في مؤسسات أخرى التبرعات للوفود المسافرة التي حملت عرائض العمال إلى دمشق لتغطية مصاريف السفر.

كما اشتكى العاملون في صحة الحسكة انقطاع رواتبهم منذ ثلاثة أشهر مطالبين بصرفها بشكل عاجل. ولجأ معلمو الحسكة وعمال الجبسة إلى وسائل الإعلام وأصدروا البيانات. بينما هدد سائقو التكسي في القامشلي بالاحتجاج بسبب تجدد الأزمة على محطات الوقود خلال أقل من شهر بسبب تعطيل بطاقات تعبئة البنزين المدعوم.

كما طالب عدد من الموظفين المسرّحين في محافظة الحسكة الجهات المعنية بشكل فردي بإعادة النظر في ملف عودتهم إلى العمل، مؤكدين أن العديد من طلباتهم قوبلت بالرفض رغم امتلاكهم سنوات خدمة وخبرة سابقة في مؤسسات الدولة. ويتحجج المسؤولون بحجج الاكتفاء أو بسبب الأوضاع الأمنية لرفض طلبات الموظفين المسرحين.

وأمام ضياع الحقوق وابتلاع المطالب، يواصل العمال والموظفون وفئات أخرى الدفاع عن مطالبهم بمختلف السبل والأشكال المتاحة في مختلف نواحي محافظة الحسكة الغارقة في الأزمات القديمة والجديدة.

مذكرة التفاهم مع شركة «فاز...» الحاجة الاستثمارية ومخاطر التفريط بالأمن الغذائي

في 12 أيار 2026 أعلنت الجهات الرسمية في سورية عن توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة السورية للحبوب وشركة «فاز» للاستثمار، بهدف تطوير وتشغيل 11 مطحنة حكومية ضمن ما وصف بأنه «شراكة استراتيجية» لتحديث قطاع الطحن ورفع كفاءته الإنتاجية.

ورغم أن الإعلان قدّم الاتفاق باعتباره خطوة تطويرية في قطاع حيوي، إلا أن طبيعة المذكرة، وغياب تفاصيلها الأساسية، يثيران تساؤلات جدية حول مستقبل واحد من أكثر القطاعات حساسية في البلاد: قطاع الأمن الغذائي المرتبط مباشرة بالخبز والطحين.

اتفاق إطاري واسع... بلا التزامات واضحة

المذكرة المعلنة لا تتضمن عقدا تنفيذيا مكتمل العناصر، بل جاءت بصيغة عامة تفتقر إلى التفاصيل الجوهرية، وأبرز ما يلفت فيها:

عدم تحديد مدة التشغيل أو الاستثمار

غياب نموذج الشراكة بشكل واضح «تشغيل، إدارة،BOT أو غيره»

عدم الإعلان عن حجم الاستثمارات الفعلية

غياب آلية واضحة لتوزيع الأرباح أو تحمل الخسائر

عدم تحديد أدوات الرقابة الحكومية على التشغيل

عدم نشر القائمة الكاملة للمطاحن الـ11

هذا الغموض يجعل الاتفاق أقرب إلى «إطار نوايا» من كونه عقدا اقتصاديا ملزما، وهو ما يفتح الباب أمام تفسيرات متعددة لاحقا، قد لا تكون بالضرورة في مصلحة الدولة أو المستهلك.

قطاع المطاحن ليس قطاعاً اقتصادياً عادياً

المطاحن في سورية ليست مجرد منشآت إنتاج صناعي، بل جزء مباشر من منظومة الأمن الغذائي– الاستقرار الاجتماعي– السياسات التموينية.

فالخبز في الحالة السورية ليس سلعة سوقية فقط، بل عنصر استقرار يومي مرتبط بمعيشة معظم السكان، وبنظام الدعم الحكومي، وبالقدرة على ضبط الأسعار.

لذلك فإن أي انتقال في إدارة هذا القطاع إلى نموذج شراكة غير واضح المعالم يحمل أبعادا تتجاوز الاقتصاد إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

واقع القطاع الحالي يبرر التطوير... لكنه لا يبرر التفريط

لا يمكن إنكار أن قطاع المطاحن يعاني من مشكلات تراكمية حادة، منها:

تهالك كبير في خطوط الإنتاج

انقطاع متكرر في الكهرباء والوقود

تراجع إنتاج القمح المحلي

خروج عدد من المطاحن عن الخدمة خلال سنوات الحرب

فجوة واضحة بين الطاقة التصميمية والإنتاج الفعلي

وتشير التقديرات الحديثة إلى أن إنتاج الطحين حاليا يتراوح بين 4000 و5500 طن يوميا، بينما الحاجة الفعلية تقدر بين 6500 و7500 طن يوميا.

لكن هذه الفجوة، رغم خطورتها، لا تعني أن الحل يجب أن يكون عبر نقل إدارة القطاع الحيوي إلى شريك خاص دون إطار حوكمة صارم وواضح.

الخطر الحقيقي ليس في الشراكة... بل في شكلها الغامض

المشكلة ليست في مبدأ الشراكة بحد ذاته، بل فيما يلي:

غياب الشفافية في العقود

عدم تحديد سقف زمني واضح

عدم وضوح حدود صلاحيات المستثمر

ضعف وضوح دور الدولة في التشغيل الفعلي

عدم وجود ضمانات مكتوبة لحماية الدعم والخبز

ففي مثل هذه الحالات، قد يتحول الاستثمار من أداة تطوير إلى مدخل تدريجي لإعادة تشكيل السيطرة على قطاع استراتيجي.

مخاطر تحويل الأمن الغذائي إلى مجال استثماري

أخطر ما في هذا النوع من الاتفاقات هو احتمال الانتقال من مفهوم «الخدمة العامة» إلى «منطق الاستثمار»، بما قد يؤدي إلى:

تآكل السيطرة الحكومية، فمع مرور الوقت، قد تصبح الدولة مجرد جهة تنظيمية، بينما تنتقل القرارات التشغيلية والإنتاجية الفعلية إلى المستثمر.

هشاشة في إدارة الأزمات، ففي أوقات الأزمات «نقص قمح، اضطراب إمدادات، أزمات طاقة»، يصبح القرار مرتبطا بقدرة المستثمر لا بقرار سيادي مباشر.

خطر تباين الأولويات، فالمستثمر الخاص بطبيعته يسعى إلى الربحية والكفاءة المالية، بينما الدولة مطالبة بضمان توفر الخبز حتى في ظل الخسارة الاقتصادية.

قابلية الاحتكار التدريجي، ففي حال توسع عقود التشغيل، يمكن أن تتحول بعض الشركات إلى جهات مسيطرة على جزء كبير من سلسلة الغذاء.

واجب الدولة في قطاع الخبز لا يمكن تفويضه

حتى في أكثر النماذج الاقتصادية انفتاحا، يبقى قطاع الخبز ضمن ما يسمى «القطاعات السيادية الحساسة»، التي تتطلب:

ملكية عامة واضحة للمطاحن والصوامع

إدارة مخزون استراتيجي مركزي

رقابة مباشرة على الإنتاج والتوزيع

قدرة الدولة على التدخل الفوري عند الأزمات

منع تحويل الغذاء إلى أداة ضغط اقتصادي أو سياسي

وبالتالي فإن أي شراكة يجب أن تبقى في إطار تحديث وتشغيل تحت سيطرة الدولة، وليس نقل السيطرة الفعلية عليها.

الأمن الغذائي والاستقرار المجتمعي

مذكرة التفاهم مع شركة «فاز» تعكس بلا شك حاجة حقيقية لإعادة تأهيل قطاع متضرر، لكنها في الوقت نفسه تفتح بابا واسعا من الأسئلة حول:

حدود الدور الذي ستحتفظ به الدولة

مدى حماية الأمن الغذائي من منطق الاستثمار الربحي

شفافية العقود وآليات الرقابة

مستقبل الدعم والخبز كخدمة أساسية

فالمعضلة ليست في الاستثمار، بل في أن يتم الاستثمار في قطاع لا يحتمل الغموض أو التنازل التدريجي عن السيطرة.

فالأمن الغذائي ليس مجالا تجريبيا، ولا يمكن التعامل معه كقطاع اقتصادي تقليدي، لأن أي خلل فيه لا ينعكس على الأرباح والخسائر فقط، بل على استقرار المجتمع بأكمله.

تطبيقات الشكاوى... أسماء تحبس العبرة

وكأننا في مسلسل «فكاهي» رقمي، أغرقت الحكومة المواطن المنهك بسيل عارم من التطبيقات والمنصات الإلكترونية، وكأنها آثرت «الحرب لزيادة الشكاوى» بدل «الحرب على الفقر».

■ نور الإبراهيم

تطبيقات بأسماء عاطفية، «وجب»، و«صوتك وصل»، و«بابنا مفتوح»، و«لبيك»، و«محلولة»، تصلح عناوين لمسلسل رومانسي فاشل، أكثر من كونها أدوات لحل أزمات بلد يغرق في المستوردات والمهربات حتى أذنيه، ويقبع 95% من سكانه تحت خط الفقر، ويخصخص– أو «يشارك»– بشكل ناعم كل ما تبقى من مقومات الحياة.

ولكن قبل الخوض في تفاصيل «الطفرة الرقمية»، لا بد من إشارة «سريعة» إلى سرعة الإنترنت الأشبه بإشارات الحمام الزاجل، والباقات التي تلتهم نصف الراتب؛ فيما لم تمنّ علينا وزارة الاتصالات، أسوة بأخواتها من الوزارات، بتطبيق يمكننا من الشكوى عليها.

احتفاء «بحلول وهمية»

يأخذ هذا الاحتفاء «الرقمي» طابعا كارثيا، لأن الفجوة بين الواقع المزري وبين الواجهة الرقمية «الفاخرة» تصل إلى حد العبث.

فالمواطن اليوم يعيش أزمة وجودية حقيقية؛ فهو بالكاد يستطيع شراء الخبز، لا يستطيع تدفئة منزله، لا يستطيع تأمين دواء لطفله، وبعد حين لن يعود بمقدوره التنقل.

وفي هذا المشهد «السريالي» تُطلق حملات إعلانية رنانة عن منصة «لبيك» للشكاوى السياحية وتقييم المطاعم. وكأن المواطن الذي يبحث عن لقمة خبز في آخر النهار يهمّه تقييم «التبولة» في مطعم!

فهل تعتقد الحكومة أن المواطن سيضحك معها؟ أم أنها ربما تضحك على نفسها؟

آذان صمّاء وعيون عمياء

ما فائدة تطبيق «صوتك وصل» إذا كانت الجريمة تنتشر كالنار في الهشيم، والصوت يصل إلى آذان صمّاء؟ وما فائدة «عين المواطن»، يا وزارة التجارة الداخلية و«حماية المستهلك»، إذا كانت الأسعار ترتفع أمام «عينكم»؟

عين المواطن أصبحت تدمع من الغلاء، وليست بحاجة إلى من يرشدها إلى فساد وغش، تحوّلا إلى فنٍّ وحرفة!

أما «بابنا مفتوح» التابع لمحافظة حلب، و«محلولة» لمحافظة دمشق، فهما أقرب إلى استهزاء بالواقع؛ أليس لدى المحافظتين موظفون وعيون ترى واقع القمامة الكارثي، والأحياء المظلمة، والشوارع المتهالكة، حتى «توظف» المواطن مجانا ليشكو!

فوضى التطبيقات

تعددت التطبيقات حتى كاد المواطن يحتاج إلى تطبيق «وين بدي روح» ليدله على ضالته؛ والحقيقة أن السوري اليوم يحتاج إلى تطبيق واحد فقط، وفعلي على الأرض، اسمه «أكل وشرب وكهربا وأمان»، فإن أطلقته الحكومة فلتحتفل، وإلا فلتذهب بقية التطبيقات إلى «سلة المحذوفات»، مع بقية أوهام الحلول الرقمية، في زمن المشكلات فيه حقيقية وأرضية وفجة، ولا تحتاج إلى مجهر لرؤيتها!

المصارف العامة السورية على طاولة البيع... التفريط بالسيادة المالية تحت شعار «الإصلاح»

في الوقت الذي يعيش فيه السوريون واحدة من أقسى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ البلاد، تبدو الحكومة ماضية بخطوات متسارعة نحو فتح ملف خصخصة المصارف العامة، ليس بوصفه خياراً اضطرارياً مؤقتاً، بل كجزء من توجه اقتصادي كامل يقوم على بيع الأصول العامة والتخلي التدريجي عن أدوات السيادة الاقتصادية للدولة.

الخطر في الأمر أن ما يجري لا يطرح للرأي العامّ باعتباره مشروع خصخصة واضحا، بل يقدّم تحت عناوين براقة من قبيل: «الإصلاح»، «التحديث»، «إعادة الهيكلة»، و«الاندماج بالنظام المالي العالمي». لكن خلف هذه المصطلحات تختبئ وصفات معروفة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، جُرّبت في عشرات الدول المنهكة اقتصادياً، وكانت نتيجتها غالبا:

بيع القطاع العام.

تفكيك الدولة الاجتماعية.

وتسليم القرار الاقتصادي للمؤسسات المالية الخارجية.

شركة أمريكية ترسم مستقبل المصارف السورية

أن تُسلّم عملية تقييم وإعادة رسم مستقبل المصارف الحكومية السورية لشركة أمريكية مثل Wyman Oliver، وبدعم من وزارة الخزانة الأمريكية والبنك الدولي، فهذه ليست مجرد مسألة تقنية أو استشارية عابرة، بل تحمل دلالات سياسية واقتصادية شديدة الخطورة.

فالشركة التي أنهت المرحلة الأولى من تقييم المصارف الحكومية الستة «التجاري السوري– العقاري– التسليف الشعبي– التوفير– الزراعي التعاوني– الصناعي»، لم تأت لتطوير خدمات المواطنين أو حماية القطّاع العام، بل جاءت ضمن مشروع واضح لإعادة هندسة النظام المالي السوري وفق المعايير الليبرالية العالمية بنسختها التوحشية التي تقوم على:

تقليص دور الدولة.

تحويل المؤسسات العامة إلى شركات ربحية.

وفتح الباب أمام المستثمرين والبنوك الأجنبية.

وبحسب ما كشفته مصادر مصرفية، فإن السيناريوهات المطروحة تشمل:

تحويل المصارف العامة إلى شركات مساهمة.

خصخصتها بشكل كامل.

أو إدخال شركاء ومستثمرين أجانب وعرب إليها.

أي إن الحديث لم يعد عن «إصلاح إداري»، بل عن إعادة توزيع ملكية القطاع المصرفي نفسه.

من يملك المصارف يملك القرار الاقتصادي

المصارف العامة ليست مجرد أبنية وخزائن مالية، بل هي أحد أهم أدوات السيادة الوطنية. والدولة التي تفقد سيطرتها على قطاعها المصرفي تفقد عمليا قدرتها على:

توجيه الائتمان.

دعم الزراعة والصناعة.

حماية العملة.

التدخل بالأزمات.

وتمويل القطاعات الإنتاجية والخدمية.

لكن ما يجري اليوم يدفع باتجاه تحويل المصارف من مؤسسات وطنية ذات دور اقتصادي واجتماعي إلى كيانات تجارية خاضعة لمنطق الربح ومصالح المستثمرين.

فهل سيهتم مستثمر أجنبي بتمويل الفلاح السوري؟

وهل ستمنح البنوك «المخصخصة» قروضا ميسرة للموظفين وأصحاب الدخل المحدود؟

وهل ستبقى الأولوية للإنتاج الوطني أم للمضاربات والأنشطة الأسرع ربحا؟

التجارب العالمية تعطي جوابا واضحا مفاده أنه عندما تدخل الخصخصة إلى القطاع المصرفي، يتراجع الدور التنموي والاجتماعي لصالح الربح السريع وخدمة رؤوس الأموال الكبرى.

وصفات صندوق النقد... الطريق نفسه الذي دمّر اقتصادات كثيرة

ما يحدث اليوم في سورية يعيد إنتاج السيناريو الكلاسيكي الذي فرض على عشرات الدول المنهكة:

الحديث عن «أزمة قطاع عام».

تحميل المؤسسات العامة مسؤولية الانهيار.

إدخال شركات استشارية دولية.

إعادة الهيكلة.

تحويل المؤسسات إلى شركات مساهمة.

إدخال مستثمرين.

ثم البيع التدريجي للأصول العامة.

هذا النموذج لم ينتج نهضة اقتصادية في معظم الدول التي طبقته، بل أدى إلى:

اتساع الفقر.

ارتفاع البطالة.

تركز الثروة.

وانهيار الخدمات العامة.

ففي اليونان، أدت برامج «الإصلاح» المرتبطة بالمؤسسات الدولية إلى بيع أصول استراتيجية وخنق الاقتصاد بالتقشف.

وفي أوروبا الشرقية، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، انتهت الخصخصة المصرفية إلى هيمنة البنوك الغربية على القرار المالي المحلي.

أما في بعض دول أمريكا اللاتينية، فقد تحولت الخصخصة إلى باب واسع للفساد ونهب الأصول العامة بأسعار زهيدة.

تحويل الأزمة إلى فرصة انتهازية واستغلالية لبيع ما تبقى من القطاع العام ليس إصلاحاً بل انتقال من أزمة اقتصادية إلى تفريط طويل الأمد بالسيادة والقرار الوطني.

أخطر ما في المشروع... بيع الأصول تحت ضغط الأزمة

الدول القوية قد تبيع أصولها لكنها تكون في موقع تفاوضي مريح.

أما الدول المنهكة والمأزومة، فعندما تبيع أصولها فإنها غالبا تفعل ذلك بأبخس الأثمان وتحت ضغط الحاجة والعقوبات والانهيار المالي.

وهنا تكمن الكارثة السورية المحتملة. فسورية اليوم تعاني من:

تراجع اقتصادي حاد.

انهيار القوة الشرائية.

ضعف الإنتاج.

تآكل العملة.

وعقوبات مستمرة وخانقة.

وفي مثل هذا الوضع، تصبح الخصخصة أقرب إلى «بيع اضطراري» لا إلى استثمار مدروس.

أي إن الدولة قد تجد نفسها تتخلى عن أحد أهم قطاعاتها السيادية مقابل سيولة مؤقتة أو وعود بالدعم الخارجي، بينما تنتقل السيطرة الفعلية لاحقا إلى قوى مالية خارجية.

ماذا عن الموظفين والدور الاجتماعي؟

عادة ما تبدأ عمليات «الإصلاح المصرفي» بشعارات تطوير الكفاءة، لكنها تنتهي عمليا إلى:

تقليص العمالة.

إغلاق الفروع.

رفع الرسوم.

تشديد الإقراض.

وتحويل الخدمات إلى امتياز لمن يملك المال فقط.

والأخطر أن المصارف العامة السورية لم تكن مجرد مؤسسات تجارية، بل كانت تؤدي دورا اجتماعيا مهما على مستوى:

تمويل الفلاحين.

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

منح قروض للموظفين والمتقاعدين وأصحاب الدخل المحدود.

وتمويل قطاعات لا يهتم بها رأس المال الخاص.

كل ذلك مهدد بالتآكل عندما يصبح معيار الربح هو الحاكم الوحيد.

«الإصلاح» الحقيقي لا يمر عبر بيع الدولة

لا أحد ينكر وجود فساد وترهل ومشكلات كبيرة داخل القطاع المصرفي السوري، لكن السؤال الحقيقي هو: هل يكون العلاج ببيع القطاع نفسه؟

وهل الحل في تسليم مستقبل المصارف لشركات أمريكية ومؤسسات مالية دولية لطالما دفعت دولا عديدة نحو الخصخصة والتقشف؟

إن الإصلاح الحقيقي يبدأ من:

محاربة الفساد.

استعادة الأموال المنهوبة.

تحديث الإدارة.

تطوير التكنولوجيا.

محاسبة شبكات النفوذ.

وتحويل المصارف إلى أدوات تنمية وطنية حقيقية.

أما تحويل الأزمة إلى فرصة انتهازية واستغلالية لبيع ما تبقى من القطاع العام، فهو ليس إصلاحا، بل انتقال من أزمة اقتصادية إلى تفريط طويل الأمد بالسيادة والقرار الوطني.

والمفارقة المؤلمة أن ذلك يحدث في لحظة تحتاج فيها سورية أكثر من أي وقت مضى إلى اقتصاد مُنتج قوي ودولة قوية وقادرة على حماية مجتمعها، لا إلى مزيد من الارتهان للمؤسسات المالية الدولية سيئة الصيت والممارسة ووصفات الخصخصة الجاهزة.

مهلة 30 يوماً وتحديات التوثيق... تطبيق القانون 3 بمناطق ريف دمشق المتضررة

أوردت وكالة سانا في خبر نشر بتاريخ 5 أيار 2026 أن محافظة ريف دمشق أصدرت سلسلة قرارات تقضي بشمول عدد من المناطق العقارية المتضررة في «الزبداني وداريا ويلدا والسيدة زينب والحسينية» بأحكام القانون رقم 3 لعام 2018 وتعليماته التنفيذية، في إطار استكمال الإجراءات المرتبطة بمرحلة ما بعد الدمار، ولا سيما ما يتعلق بإزالة الأنقاض، وتوصيف الأضرار، وتثبيت الحقوق العقارية تمهيداً لعمليات إعادة التأهيل.

وبحسب ما جاء في القرارات، فإن التنفيذ يشمل مناطق داخل المخططات التنظيمية وخارجها، مع تكليف الوحدات الإدارية والمجالس المحلية بإعداد تقارير تفصيلية خلال مدة 90 يوماً، تتضمن حصر الأضرار ونسبها، وتقدير كميات الأنقاض وكلفة ترحيلها، وتحديد الآليات والموارد اللازمة للعمل، إضافة إلى إعداد مخططات توثيقية دقيقة للمباني المتضررة تتضمن بيانات الملكية والمعلومات المتوفرة عن شاغلي العقارات ومقتنياتهم.

كما منحت المحافظة مهلة 30 يوماً من تاريخ الإعلان لتقديم طلبات تثبيت الحقوق العقارية، وهي مهلة تظل محل نقاش بالنظر إلى الظروف الاستثنائية التي يمر بها كثير من أصحاب الحقوق، سواء من حيث النزوح أو فقدان الوثائق أو تعقيدات الإرث أو وجود مالكين خارج البلاد، الأمر الذي يجعل من عامل الوقت أحد التحديات الأساسية في هذا النوع من الإجراءات.

دور لجان تحديد الأضرار وفق القانون رقم 3 لعام 2018

يعد محور «لجان تحديد الأضرار» من أهم العناصر التنفيذية في القانون رقم 3 لعام 2018، إذ تناط بهذه اللجان مهام جوهرية تشكل الأساس لأي عملية لاحقة تتعلق بالإزالة أو التعويض أو إعادة التنظيم. وتتألف هذه اللجان عادة من ممثلين عن الجهات الإدارية والفنية والهندسية في المحافظة أو الوحدة الإدارية، إضافة إلى عناصر مختصة بالمسح الهندسي والتوثيق العقاري.

وتتمثل أبرز مهام هذه اللجان في:

الكشف الميداني على الأبنية المتضررة وتحديد حالتها الإنشائية.

تصنيف الأضرار إلى نسب متفاوتة «جزئي، شبه كلي، كلي».

إعداد تقارير فنية حول إمكانية ترميم البناء أو ضرورة هدمه.

تقدير كمية الأنقاض وكلفة إزالتها وترحيلها.

توثيق العقارات المتضررة وربطها ببيانات الملكية المتوفرة.

رفع مخططات وكشوفات نهائية للوحدات الإدارية لاعتمادها رسمياً.

ورغم أهمية هذا الدور الفني، فإن طبيعة عمل هذه اللجان تثير عدداً من الملاحظات المرتبطة بالشفافية والمعايير المعتمدة في التقييم، إذ لا يوجد دائماً معيار موحد مفصل على مستوى وطني دقيق يحدّد بشكل صارم كيفية احتساب نسب الضرر، ما يفتح المجال لاجتهادات متفاوتة بين منطقة وأخرى. كما أن الاعتماد الكبير على التقدير الفني الميداني قد يواجه صعوبات في الحالات التي يكون فيها البناء منهاراً بالكامل أو غير قابل للدخول أو التقييم المباشر.

ومن النقاط الحساسة أيضاً أن قرارات هذه اللجان تُعدُّ أساساً لحقوق لاحقة تتعلق بالتعويض أو التثبيت أو حتى إعادة التنظيم، ما يجعل من دقة عملها وحياديّتها مسألة مركزية تمس حقوق الملكية بشكل مباشر. لذلك يطالب العديد من المختصين بضرورة تعزيز آليات الرقابة على عمل اللجان، وتوحيد النماذج المعتمدة للتقييم، وإتاحة حق الاعتراض الفني والقانوني بشكل واضح وميسر للمتضررين.

كما تبرز إشكالية إضافية تتعلق بإثبات الملكية بالتوازي مع عمل اللجان، إذ إن كثيراً من العقارات المتضررة لا تمتلك وثائق مكتملة أو تعود إلى عقود عرفية أو حالات إرث معقدة، ما يفرض على اللجان التعامل مع ملفين متوازيين؛ ملف الضرر الإنشائي وملف الملكية القانونية، وهو ما يزيد من حساسية القرار النهائي.

ملاحظات عامة على التطبيق والحاجة للتوحيد

في ضوء هذه المعطيات، يبرز تحد أساسي يتعلق بضرورة توحيد الإجراءاتَ والمرجعيات القانونية والفنية المعتمدة في تطبيق القانون رقم 3 لعام 2018 على مختلف المناطق المتضررة، بحيث يتم اعتماد معايير موحدة في تحديد الأضرار وتوثيق الملكيات وإزالة الأنقاض، دون تفاوت أو انتقائية بين منطقة وأخرى.

فغياب التوحيد قد يؤدي إلى اختلاف في تقييم الضرر أو في آلية تثبيت الحقوق بين محافظة وأخرى، وهو ما قد ينعكس على العدالة في التعويضات وعلى ثقة المتضررين بالإجراءات الإدارية. كما أن التعامل مع ملف الدمار بوصفه ملفاً وطنياً شاملاً يتطلب مقاربة موحدة تضمن المساواة بين جميع المناطق التي تعرضت للضرر، بغض النظر عن موقعها أو طبيعة الدمار فيها.

وبالتالي، فإن تعزيز شفافية عمل اللجان، وتوحيد معايير التقييم، وتوسيع المدد الزمنية بما يتناسب مع الواقع الاجتماعي والسكاني، يشكل عناصر أساسية لضمان تطبيق أكثر عدالة وفعالية للقانون، وبما يحقق الغاية الأساسية منه في تنظيم إزالة الأنقاض، وحفظ الحقوق، وتمهيد الطريق نحو «إعادة الإعمار» بشكل متوازن وشامل.

صندوق التنمية السوري... هل تكفي النوايا لتأهيل البنى التحتية؟

يحاول صندوق التنمية السوري، المحدث بموجب مرسوم رئاسي في العام 2025، أن يكون نافذة لتمويل مشاريع «إعادة الإعمار». لكن تقريره الربعي الأول لعام 2026، يكشف عن هشاشة نموذج يعتمد على التبرعات والمنح الخارجية.

■ فرح شرف

فقد سجل التقرير تبرعات وتعهدات بلغت 83 مليون دولاراً، في حين لم تتجاوز التحصيلات الفعلية منها حتى 31 آذار 41 مليون، أي بنسبة تحصيل 46%.

وتشير هذه الأرقام إلى وجود عجز هيكلي؛ فأكثر من نصف المبالغ المتعهد بها لا تزال حبيسة الوعود. وتعتمد تغذية الصندوق بشكل شبه كلي على عدد محدود من كبار المتبرعين، وعلى رأسهم عائلة الخياط التي تعهدت بمبلغ 25 مليون دولار، ما يجعل استدامة التمويل رهينة «بحسن نية» أفراد وجهات قليلة.

أما التعهدات العالقة، ومنها 20 مليون دولار من مزاد سيارات النظام البائد، فتبقى أرقاماً بلا آليات واضحة للتحصيل، ما يطرح علامات استفهام حول مدى جدية تحويل هذه الالتزامات إلى سيولة فعلية.

شراكات دولية

يعقد الصندوق آمالاً كبيرة على الشراكات مع مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

لكن تجارب دول أخرى ومجاورة تؤكد أن هذه الشراكات ليست مجرد قنوات تمويلية؛ فهي تأتي بحزمة متكاملة من الشروط السياسية والاقتصادية.

فالتعاون مع البنك الدولي يعني عادة فرض سياسات تقشف مالي على حساب شبكات الأمان الاجتماعي، وخصخصة القطاعات الحيوية، وخفض الدعم الحكومي. وفي بلد مثل سورية، يعيش أكثر من 80% من سكانه تحت خط الفقر «وفق تقرير الصندوق» وتتجاوز البطالة بين الشباب 60%، فإن تطبيق هذه السياسات يعني انفجاراً اجتماعياً.

كما يعني أيضاً تجريد الدولة من دورها التنموي وتحويلها إلى حارس لأجندات «السوق الحر»، وعوضاً أن يكون الصندوق أداة «تحرر اقتصادي» – كما يُروج– يتحول إلى بوابة للتبعية عبر قروض وشروط تقوّض ما تبقى من سيادة.

وتتحول الأولويات، كالصناعة والزراعة، إلى أهداف متغيرة وفقاً لأجندات الجهات المانحة.

فيما يكمن الخطر بتحول التبرعات والمنح الدولية إلى بديل عن السياسات العامة، حيث تتراجع الدولة عن مسؤولياتها في الصحة والتعليم والبنية التحتية، وتتركها لصناديق مؤقتة غير قادرة على التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد.

ثغرة الشفافية

يغيب عن التقرير أي بند يتعلق بتكاليف البنية الإدارية والهيكلية. ففي الوقت الذي يؤكد فيه الصندوق تطوير منظومة حوكمة واعتماد سياسات مالية، لا توجد أي أرقام حول تكاليف مرحلة التصميم والتخطيط المؤسسي؛ ورواتب العاملين ونفقات التوظيف؛ وتكاليف البنية التحتية الإدارية؛ والمصاريف التشغيلية الروتينية.

من أين إذاً تم تمويل هذه التكاليف؟ هل جرى خصمها من حصيلة المبالغ المحصّلة؟

أي صندوق تنموي يدعي الشفافية ملزم بنشر نسبة المصاريف الإدارية إلى إجمالي التبرعات، ومقارنتها بالمعايير الدولية «التي تتراوح عادة بين 15 إلى 20%». غياب هذه البيانات تجعل من المستحيل على المواطنين وحتى المانحين تقييم كفاءة الصندوق، ويفتح الباب أمام احتمالات هدر الموارد أو سوء الإدارة.

كما يخلو التقرير من أي إشارة إلى شركة التدقيق الخارجي المستقلة، وطبيعة مهامها، وما إذا كانت نتائج تدقيقها ستُنشر علناً.

الرهان الحقيقي

أي تنمية في سورية أو «إعادة إعمار»، لا يمكن أن تتحقق عبر التبرعات والمنح، بل تحتاج إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة، واستعادة قدرتها على التخطيط، وإعادة بناء القطاعين الصناعي والزراعي ليكونا قاطرة التنمية الحقيقية.

ما عدا ذلك، ستبقى سورية رهينة الوعود المتعثرة، والشروط الثقيلة، والتقارير شبه الشفافة.

خلال أسبوع واحد... ارتفاع جديد للمحروقات يسرّع سحق القدرة الشرائية

خلال أقل من أسبوع واحد فقط، عادت أسعار المحروقات في سورية للارتفاع مجدداً، في مشهد بات يتكرر بصورة شبه يومية، وكأن السوريين لم يعد ينقصهم سوى المزيد من الضغوط والانهيارات المعيشية. ففي 7 أيار 2026 تم اعتماد سعر صرف قدره 13,300 ليرة للدولار في تسعير المشتقات النفطية، قبل أن تصدر نشرة جديدة بتاريخ 13 أيار ترفع السعر المعتمد إلى 13,600 ليرة، أي بزيادة 300 ليرة خلال ستة أيام فقط، لتنعكس فوراً على أسعار البنزين والمازوت والغاز، بينما يبقى دخل المواطن ثابتاً أو متآكلاً أصلاً تحت وطأة الغلاء والانهيار الاقتصادي.

الزيادة الجديدة لم تكن مجرد أرقام تقنية في نشرة رسمية، بل حلقة إضافية في مسلسل استنزاف الناس، حيث ارتفع سعر المازوت إلى 11,968 ليرة، والبنزين 90 إلى 14,960 ليرة، والبنزين 95 إلى 15,640 ليرة، بينما وصلت أسطوانة الغاز المنزلي إلى 170 ألف ليرة، والصناعي إلى 272 ألفاً، بنسبة زيادة موحدة بلغت نحو 2,26%. لكنها في الواقع زيادة أكبر بكثير مما تظهره النسب، لأن المحروقات لم تعد مجرد مادة استهلاكية، بل أصبحت العمود الفقري لكل شيء؛ النقل، الخبز، الزراعة، الصناعة، الكهرباء، وحتى سعر ربطة الخضار التي تصل إلى الأسواق.

الأخطر من ذلك أن المشتقات النفطية أصبحت اليوم معوَّمة بالكامل تقريبا، أي إن تسعيرها بات مرتبطاً مباشرة بالدولار، ولم يعد هناك أي هامش حقيقي لحماية الناس من تقلبات سعر الصرف أو انهيار الليرة. فالمواطن السوري بات يدفع ثمن كل اهتزاز نقدي بشكل مباشر وفوري، بينما تنقل أعباء السوق والخزينة وتمويل الاستيراد بالكامل تقريباً إلى جيوب المنهكين أصلاً من الفقر والجوع والبطالة.

ما يحدث اليوم يكشف بوضوح أن المحروقات تحولت إلى مؤشر مالي واقتصادي حساس يعكس عمق الأزمة النقدية في البلاد. فعندما تتغير نشرات الأسعار بهذه السرعة، فهذا لا يعني تعديل سعر مادة معينة فقط، بل يعني أن الليرة تواصل فقدان قيمتها بوتيرة متسارعة، وأن الجهات المعنية لم تعد قادرة حتى على تثبيت التسعير لأيام قليلة. كل نشرة جديدة تبدو وكأنها إعلان غير مباشر عن ضعف إضافي في العملة المحلية، وعن عجز أكبر في مواجهة التدهور الاقتصادي.

لكن الكارثة الحقيقية لا تقف عند سعر البنزين أو الغاز بحد ذاته، بل في السلسلة الطويلة من الانعكاسات التي يدفع ثمنها الناس. فبمجرد ارتفاع المحروقات ترتفع أجور النقل فورا، ثم ترتفع أسعار المواد الغذائية، ثم تكاليف الإنتاج والشحن والتدفئة والكهرباء الخاصة، لتتحول الحياة اليومية إلى عبء ثقيل لا يحتمله معظم السوريين. والأسوأ أن الأسواق لم تعد تنتظر ارتفاع التكلفة الفعلية، بل باتت ترفع أسعارها استباقيا خوفا من نشرات جديدة قادمة، ما يخلق موجات متلاحقة من التضخم تأكل ما تبقى من القدرة الشرائية.

وفي بلد يعيش فيه ملايين السوريين تحت خط الفقر، تصبح أي زيادة–حتى لو بدت صغيرة على الورق– ضربة مباشرة للفئات الأكثر هشاشة، أولئك الذين يقتطعون احتياجاتهم الأساسية يوما بعد يوم، ويواجهون خيارا قاسيا بين الطعام أو التدفئة أو المواصلات. فبينما تتوسع الهوة بين الأسعار والدخول بصورة مرعبة، يتحول الجزء الأكبر من المجتمع إلى كتلة من المفقرين والمعترين الذين يدفعون وحدهم فاتورة الانهيار، دون أي حماية حقيقية أو قدرة على التكيف مع هذا النزيف المستمر.

إن أخطر ما في المشهد ليس ارتفاع الأسعار فقط، بل اعتياد الناس القسري على الانهيار، وتحول نشرات المحروقات إلى مؤشر دائم على المزيد من التراجع في قيمة الليرة والمزيد من التدهور في مستوى المعيشة. فكل زيادة جديدة لا تعني مجرد أرقام أعلى، بل تعني حياة أكثر قسوة، وفقرا أعمق، ومسافة أكبر بين السوريين والحد الأدنى من العيش الكريم.

تعرفة النقل العام... معاناة مضاعفة واستنزاف يوميّ

بين ليلة وضحاها، قفز سعر المازوت من 0,75 دولار إلى 0,88، وحلّق البنزين من 0,85-0,91 دولار إلى 1,10-1,15. وبالطبع، انعكست هذه الأرقام فوراً على وسائط النقل العام التي لم تنتظر 24 ساعة لتمرير الزيادة إلى الركاب تحت عنوان «غلاء المحروقات».

■ سلمى صلاح

فعلى سبيل المثال، رفعت شركة «زاجل» الأجرة من صحنايا إلى البرامكة بنسبة 60%، من 2500 ليرة إلى 4000!

وقد رصدت متابعة ميدانية قيام معظم سائقي السرافيس برفع التعرفة بقيمة 500 ليرة قديمة وسطيا.

أي إن السرافيس التي كانت تتقاضى 2500 ليرة أصبحت تطلب 3000، والتي كانت تأخذ 3000 ليرة أصبحت تعرفتها 3500.

هذا يعني أن كلفة تنقل الموظف من وإلى عمله التي كانت 360 ألف ليرة شهرياً، ارتفعت بنسبة 16,67% لتصبح 420 ألفاً.

وإن كان في العائلة موظفان– وهو حال معظم الأسر التي تحاول تدبير أمورها– فإن الفاتورة الشهرية للتنقل وحده تتجاوز 840 ألف. هذا الرقم يعني أن بعض المواطنين قد يدفع أكثر من نصف دخله للوصول إلى مقر عمله ثم العودة إلى بيته فقط!

وفي ذلك استنزاف ممنهج لقدرة السوريين على الصمود. فبدل أن تكون الدولة عونا لهم في ظل أزمة معيشية خانقة، نراها تطلق يد الغلاء لتضربهم في مقتل.

تناقض رسمي مريع!

في مشهد يعكس حالة العبث المؤسسي، خرج مدير المؤسسة العامة لنقل الركاب، عمر قطّان، بتصريح لوكالة «سانا» في 10 أيار أشبه «بفضيحة إدارية» أكثر من أن تكون بياناً رسمياً لطمأنة المواطنين.

مرة يتحدث قطّان عن «ضبط واقع التعرفة» و«الرقابة الميدانية ومتابعة التزام المستثمرين بالتعرفة الرسمية»، ويؤكد أن المؤسسة تنظم ضبوطا بحق المخالفين، داعيا المواطنين لتقديم «شكاوى».

لكنه في العبارة التالية مباشرة، يناقض نفسه، معترفاً «بعدم إمكانية إلزام السائقين بالعمل وفق التعرفة القديمة بعد ارتفاع أسعار المحروقات»، لأن ذلك– على حد قوله– سيؤدي إلى «تعطيل مرفق النقل بشكل كبير»!

هذا التناقض هو اعتراف رسمي صريح بأن الدولة عاجزة عن حماية المواطن من شجع «المستثمرين»، وعاجزة حتى عن تطبيق قراراتها على أرض الواقع. فكيف يُطلَب من المواطن تقديم شكوى، والسبب هو قرار الحكومة نفسها؟

كيف للجنة رقابية أن تضبط سائقاً «مخالفاً»، والمؤسسة نفسها تعلن أنها «لا تستطيع إلزامه»؟!

موقف لا يحتمل الترقيع

لم يعد أكثر من 95% من السوريين يحتملون هذه «الصدمات الموجّهة». إذ إن التنقل هو شريان الحياة الاقتصادية، وإذا انقطع أو تعثر بسبب الأجور الباهظة، فسينهار ما تبقى من قدرة المواطنين على العمل والإنتاج.

وهذا جرس إنذار ينبغي على واضعي السياسات أن يسمعوه قبل فوات الأوان.

مشاريع الأبهة السورية...

في الفيلم الوثائقي «الرجل ذو النعل الذهبي» الصادر عام 2000، والذي انتقد نموذج إعادة الإعمار اللبناني الذي قاده رئيس الوزراء آنذاك، الملياردير رفيق الحريري، قدّم المخرج السوري، عمر أميرالاي، واحداً من أكثر الحوارات تكثيفاً بالمعنى السياسي والاقتصادي. كان الحريري يقف على شرفة مكتبه المطلة - من فوق - على مدينة بيروت التي تمت «إعادة إعمارها» بعد الحرب الأهلية اللبنانية، يسأله أميرالاي: «كيف شايف بيروت من هون دولة الرئيس؟»، يردّ الحريري: «يعني هوي الجمال يلي فيها إنك بتقدر تشوف البحر والجبل والبيوت بنفس الوقت»، ليبادره أميرالاي: «والناس؟».

كانت تلك إضاءة ذكية على أن المستثمرين ورجال الأعمال وأصحاب السلطة لم يعيروا أي وزن للناس، وأنهم غير قادرين على رؤية المكان - أي مكان - إلا بوصفه مساحة استثمارية يمكن التربح منها. الأكيد أننا في سورية اليوم نواجه نموذجاً شبيهاً، ورجالاً جدد ذوي نعال ذهبية، يطلون على الخراب السوري من شرفاتهم العاجية، لا ليروا ملايين الجياع أو القابعين تحت خط الفقر، بل ليروا في الركام «فرصاً» للخرسانة المسلحة والزجاج العاكس، محولين المأساة الوطنية وعذابات الحرب إلى «كاتالوغ» عقاري هدفه الوحيد إسالة لعاب رأس المال العابر للحدود.

■ أحمد الرز

حتى الآن، لا يبدو أن أصحاب القرار الاقتصادي في سورية ما بعد الأسد قد تعلموا شيئاً من دروس التاريخ القريب، بل يمعنون في استنساخ أسوأ نماذج النيوليبرالية المتوحشة في بيئة منهكة. فمنذ الشهور الأولى ما بعد سقوط سلطة الأسد، تصدرت مشاريع الأبهة والتطوير العقاري الفاخر واجهة الخطاب الاقتصادي الرسمي. وبدلاً من الحديث عن تأمين لقمة الخبز لشعب يعد أكثر من 90% من أبنائه فقراء، وبدلاً من الحديث عن جبر الضرر للسوريين، وضرورة إعادة إعمار المصانع والمؤسسات المدمرة وإعادة إحياء الزراعة التي تضررت بشدة خلال سنوات الحرب، نجد أنفسنا أمام كرنفال من المشاريع المصممة لبلد يعيش تخمة الرفاهية، لا لبلد يصارع مواطنوه لتأمين الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

يمثل هذا التوجه انفصالاً شديداً عن الواقع المعاش للناس، فبينما يغرق السوريون في مستنقع التضخم وانهيار القوة الشرائية، تنشغل المنتديات الاستثمارية بعرض مجسمات لمدن ذكية ومنتجعات لليخوت. ويبدو جلياً أننا أمام محاولة لفرض جمالية قسرية فوق جراح الناس، حيث يختزل الاقتصاد الوطني في بوليفارات تجارية تخدم طبقة طفيلية ولدت من رحم الحرب، وتستعد لالتهام ما تبقى من موارد الآن، وأننا أمام فلسفة اقتصادية ترى في الإنسان مجرد مستهلك محتمل أو عائق ديموغرافي يجب إزاحته لصالح المساحات الاستثمارية الفخمة.

هل ينتظر المواطن السوري في الأرياف المنسية أو في ضواحي المدن المدمرة افتتاح نادٍ لليخوت كي يحل أزمة معيشته؟

جغرافيا الترف وسط ركام الاحتياجات

لنا الحق في سورية اليوم، ونحن نراقب حركة المنتديات والوفود الاستثمارية، أن نسأل سؤال العارف: ما الذي يطرحه مسؤولو السلطة فعلياً – بما في ذلك مسؤولو الصندوق السيادي – في تلك المنتديات؟ إن مراجعة دقيقة لقائمة المشاريع المعروضة تكشف عن فجوة أخلاقية واقتصادية هائلة، حيث نجد أن التركيز ينصب على مشاريع فندقية فاخرة، ومدن مخصصة لتكون مراكز مالية، ومناطق حرة لرجال الأعمال، واستوديوهات، ومدن دبلوماسية، وحتى أندية للغولف وممارسة رياضة البولو «هذا على اعتبار أن الغولف والبولو من الرياضات الشعبية السورية العريقة!».

هل ينتظر المواطن السوري في الأرياف المنسية أو في ضواحي المدن المدمرة افتتاح نادٍ لليخوت كي يحل أزمة معيشته؟ يمثّل هذا التوجه قمة الاستعلاء الطبقي وقمة الإهمال لآلام الناس. ولا يحتاج الأمر لكثير من التحليل ليدرك المرء أن المشاريع من هذا النمط تهدف إلى خلق جيوب من المشاريع الفخمة معزولة تماماً عن المحيط السوري البائس، وأن هذه المدن والمنتجعات مصممة لتكون محميات للأثرياء القدماء – الجدد وللمستثمرين الأجانب، حيث تتوفر الكهرباء على مدار الساعة والإنترنت الفائق السرعة والخدمات اللوجستية، بينما يغرق باقي الشعب في الظلام. في المستقبل القريب، وفي حال سارت هذه المشاريع كما يريد لها من خططها، سيغرق الآلاف من المواطنين في العتم لأنهم لا يملكون ثمن إعادة تعبئة رصيد عدادات الكهرباء مسبقة الدفع «التي اتضح أن السلطة تعمل على استيرادها فعلاً»، بينما ينظرون بحسرة إلى المدن الجديدة المخصصة للأثرياء داخل وخارج البلاد.

يعلن أصحاب هذا النموذج صراحة أن المواطن المنتج ليس هو المستهدف، بل السائح الثري والمستثمر المضارب. والإصرار على هذا النمط من المشاريع يعكس رغبة في إعطاء انطباع زائف بالاستقرار والرخاء، لكن هذا الرخاء المزعوم لا يتعدى أسوار تلك المشاريع. فعندما تطرح أندية الغولف كأولوية في بلد يعاني غالبية سكانه من انعدام الأمن الغذائي، فنحن لا نتحدث هنا عن سوء تخطيط فقط، بل جريمة اقتصادية مكتملة الأركان بحق السوريين، حيث تبدو المشاريع المعروضة وكأنها تستدعي النموذج اللبناني بعد الحرب الأهلية: نموذج سوليدير الذي أعاد بناء وسط بيروت بوصفه مشروعاً عقارياً ريعياً بامتياز، يرفع أسعار الأراضي، ويطرد السكان الأصليين، وينتج مركزاً تجارياً يفتقر إلى أي صلة عضوية بحياة المدينة الحقيقية ونبضها. وقد كان ثمن ذلك النموذج باهظاً: دين عام متضخم، وسكان مسحوقين، واقتصاد ريعي معدوم الإنتاجية لا يوفر فرص عمل حقيقية، وانهيار مالي كارثي.

الهروب من الإنتاج الحقيقي... وجشع الربح السريع

لماذا يتحاشى المستثمرون الاستثمار في الصناعة والزراعة؟ تكمن الإجابة في طبيعة رأس المال ذاته الباحث عن الربح الأقصى والسريع دائماً. حيث أن الاستثمار في الإنتاج الحقيقي كالصناعة والزراعة يتطلب نفساً طويلاً،

و«الرجال ذوو النعال الذهبية»

واستثمارات في البنى تحتية، واستقراراً في سلاسل التوريد، وهو يحقق هوامش ربح منطقية لكنها تتراكم ببطء. أما التطوير العقاري الفاخر، فهو وسيلة مثالية لمضاعفة الأموال في فترات قياسية، وغالباً ما يكون غطاءً لعمليات تدوير الأموال وتراكم الثروات غير المشروعة.

في سورية، الأرض التي كانت تُعرف تاريخياً بسلتها الغذائية وصناعاتها العريقة، نقف اليوم أمام نموذج شديد الخطورة يتم فيه تهميش الزراعة والصناعة لمصلحة المطورين العقاريين والسماسرة.

تتطلب الصناعة كهرباء ومحروقات وتكنولوجيا، وهي قطاعات ترفض السلطة الحالية كما رفضت السلطة السابقة دعمها بشكل حقيقي، مما يجعل تكلفة الإنتاج أمام منافسة الاستيراد المنفلت من أي قيد. وتتطلب الزراعة دعماً للأسمدة والبذور والري، وهو ما يتم تجاهله حتى اليوم. في المقابل، نرى أمام أعيننا كيف يتم منح التسهيلات والتشريعات والإعفاءات الضريبية السخية لمشاريع الأبهة العقارية.

لا يريد المستثمر الأجنبي ولا المحلي وجع الرأس المرتبط بالإنتاج. هو ببساطة يريد شراء أرض بأسعار بخسة «غالباً ما تكون من أملاك الدولة أو عبر استملاكات جائرة وعمليات تهجير للسكان»، وبناء كتل إسمنتية فارهة، وبيعها بالعملة الصعبة لطبقة الأثرياء العابرة للحدود، والتي بدورها ستستخدمها كنوع من المضاربة العقارية، لنجد أنفسنا أمام مدن فخمة لكنها فارغة من السكان، تماماً كما هو الحال في مشروع سوليدير وسط بيروت.

هذا الركض خلف الريع العقاري بدلاً من الإنتاج هو مقتل أي محاولة حقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني. الاستثمار في الإنتاج الحقيقي هو الذي يخلق قيمة مضافة، وهو الذي يحمي السيادة الوطنية عبر السعي نحو تحقيق الاكتفاء، وهو الذي يشغل الأيدي العاملة ويطور المهارات.

غياب الاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي مقابل الانكباب على ترويج الاستثمارات العقارية يعني استمرار التبعية للاستيراد، واستمرار استنزاف القطع الأجنبي، وبالتالي استمرار انهيار الليرة وتدني مستويات المعيشة. وعليه، فإن أصحاب القرار الاقتصادي والمستثمرين في تحالفهم الحالي يمارسون عملية تجريف للاقتصاد الوطني، حيث يأخذون ما تبقى من ثروات سورية هي حق للسوريين ويحبسونها في جدران صماء مخصصة للاستثمار فقط. وهذا التوجه يطرد الناس من الدورة الاقتصادية، محولاً إياهم إلى مجرد مراقبين بائسين لمظاهر ثراء فاحش تبنى فوق أنقاض حياتهم السابقة.

نحو إعادة إعمار منحازة للإنسان

أي عملية إعادة إعمار لا تضع الفقير السوري في مركز اهتمامها هي عملية إبادة اقتصادية مستمرة. حيث أن الأولوية في دولة خارجة من حرب مدمرة يجب أن تكون للناس أولاً، وللناس أخيراً. وهذا لا يتم عبر بناء الفنادق والملاعب، بل عبر استثمار كثيف في رأس المال البشري وفي القطاعات التي تؤمن الحياة الكريمة للسوريين.

يجب أن تتحول البوصلة نحو دعم الصناعات الوطنية، ونحو إعادة إحياء الريف السوري وتأمين متطلبات الإنتاج الزراعي بأسعار مدعومة. فكرامة السوري لا تكمن في رؤية يخت يرسو على شواطئه، بل في قدرته على شراء الحليب لأطفاله، وفي وجود مدرسة حكومية محترمة، ومشفى يقدم العلاج مجاناً. والحكومة التي تروج لـ«البولو» بينما الناس يبحثون عن تأمين ربطة خبز هي حكومة تعيش حالة إنكار سياسي وأخلاقي، وتؤسس لانفجار اجتماعي قادم لا محالة.

إننا بحاجة إلى اقتصاد يؤمن معيشة الناس، حيث توجه كل ليرة استثمارية نحو قطاع ينتج سلعة أو يؤمن خدمة أساسية، اقتصاد يفرض ضرائب تصاعدية وثقيلة على مشاريع الأبهة لتوريد عائداتها مباشرة إلى صناديق دعم الإنتاج والشرائح الفقيرة. كما يجب كف يد «الرجال ذوي النعال الذهبية» عن الأراضي العامة والمساحات الحيوية للمدن، ومنع تحويلها إلى محميات خاصة. الدرس الذي تركه لنا حوار الحريري وما يشبهه ما زال حياً: عندما تطل السلطة من فوق لن ترى الناس، بل سترى «المنظر العام». غير أن التاريخ يخبرنا أن هؤلاء الناس «غير المرئيين» هم من يدفعون الثمن دائماً، وهم أيضاً من يملكون القدرة على تغيير المعادلة عندما يدركون أن الذهب الذي يغطي نعال النخبة مستخرج من عرقهم وجوعهم.

سورية التي نريدها هي سورية التي تبدأ من حق الناس في العيش اللائق والكريم، لا سورية التي تنتهي حدودها عند عتبات الفنادق الفاخرة والمساحات الاستثمارية الباردة.

التاريخ يخبرنا أن هؤلاء الناس «غير المرئيين» هم من يدفعون الثمن دائماً وهم أيضاً من يملكون القدرة على تغيير المعادلة

وارش في الفيدرالي الأمريكي:

في 13 أيار، وافق مجلس الشيوخ في الكونغرس الأمريكي رسمياً على تعيين كيفن وارش رئيساً للاحتياطي الفيدرالي، ما يعني أن الاحتياطي الفيدرالي سيدخل «عصر وارش». وقبل ذلك، كان وارش قد بلور وطرح أفكاراً جديدة حول إطار السياسة النقدية، الأمر الذي أثار اهتماماً واسعاً في القطاع المالي العالمي، فالاحتياطي الفيدرالية يعني الدولار، ولا يزال الدولار رغم دورات الضعف المتتالية، هو العملة الاحتياطية الأولى في العالم.

■ ليان بينغ

مقارنة بأطر السياسة النقدية السابقة للاحتياطي الفيدرالي، ما الجديد في إطار وارش للسياسة النقدية؟ وما تأثيره في أمريكا، بل وفي العالم؟ هل سيصبح وارش الشخص الذي يعيد بناء مصداقية الاحتياطي الفيدرالي، أم سيتحول إلى وكيل لترامب؟ ستتناول هذه المقالة هذه الأسئلة بالتحليل.

منذ أن تولى فولكر رئاسة الاحتياطي الفيدرالي في ثمانينيات القرن الماضي، بدأ إطار السياسة النقدية الحديثة للاحتياطي الفيدرالي مساراً من التطور المنهجي، ومرّ تباعا بمراحل مهمة، مثل: إطار «الاحتياطيات النادرة»، وإطار «الاحتياطيات الوفيرة»، وإطار «التوازن الديناميكي»، وذلك على امتداد أكثر من 40 عاماً من تقلبات الدورات الاقتصادية وتحولات الأسواق المالية.

لم يكن هذا التطور مصادفة، بل كان تعديلاً نشطاً أجراه الاحتياطي الفيدرالي لمواجهة التحديات الاقتصادية في الفترات المختلفة، والتكيف مع تغير البنية الاقتصادية والبيئة المحيطة. ومن بين رؤساء الاحتياطي الفيدرالي، قاد فولكر وبرنانكي وباول، كلٌّ على حدة، بناء إطار جديد للسياسة النقدية، وأصبحوا نقاطاً مفصلية في تاريخ تطور سياسات الاحتياطي الفيدرالي. أما غرينسبان ويلين، فقد أجريا، على أساس وراثة الإطار السابق، تحسينات هامشية وتعديلات جزئية، بما حافظ على استمرارية السياسة وقدرتها على التكيف.

قاد باول مراجعتين كبيرتين متتاليتين لإطار السياسة النقدية «2020، 2025». ففي مواجهة خطر الركود الطويل بعد الأزمة، والمتمثل في انخفاض النمو، وانخفاض التضخم، وانخفاض أسعار الفائدة، أدخل عام 2020 «نظام استهداف متوسط التضخم المرن» «FAIT»، سامحاً بتجاوز معتدل للتضخم لتعويض الضعف السابق، واعتمد صياغة «نقص التوظيف»، بهدف تعظيم دعم التوظيف في ظل قيد أسعار الفائدة الصفرية. غير أن مفاجأة التضخم المرتفع في 2021–2022 غيّرت البيئة الاقتصادية بالكامل، ووضعت إطار «FAIT» أمام أزمة ثقة خطيرة.

وفي عام 2025، أجرى الاحتياطي الفيدرالي بقيادة باول مراجعته الثانية بحسم، فتخلى رسمياً عن استراتيجية التعويض القائمة على «متوسط التضخم»، وحذف الافتراض القائل: إن «الحد الأدنى الفعال لسعر الفائدة هو السمة الحاسمة للاقتصاد»، وعاد إلى «نظام استهداف التضخم المرن» «FIT» الأكثر توازناً وتناظراً.

مقارنة برؤساء الاحتياطي الفيدرالي السابقين، لا يمكن وصف وارش ببساطة بأنه «صقوري» أو «حمائمي». إنه أقرب إلى مصمم مؤسسات براغماتي يحاول إصلاح نظام التشغيل الأساسي للاحتياطي الفيدرالي.

يرى وارش، أن المهمة الأولى للاحتياطي الفيدرالي حالياً هي إصلاح المصداقية التي تضررت بسبب التيسير الكمي الطويل الأمد، وبسبب سوء تقدير التضخم عام 2021 بوصفه «مؤقتاً». وهو يتمسك بالرأي القائل: إن التضخم، من البداية إلى النهاية، ظاهرة نقدية، ويرفض عزو التضخم المرتفع إلى عوامل خارجية، مثل: سلاسل الإمداد، أو الجغرافيا السياسية. وهذا يوفر أساساً نظرياً لتقليص قوي في الميزانية العمومية.

وفي الوقت نفسه، يرفض الاعتماد المفرط على النماذج الكلية المتأخرة في بياناتها، ويدعو إلى منح صُنّاع القرار مساحة أكبر من حرية التقدير، بما يسمح بالتقاط التحولات البنيوية التي قد تغيّر المنطق الأساسي للاقتصاد، مثل: ثورة الذكاء الاصطناعي «AI». إن الجمع بين هذين الإطارين السياسيين يجعل إطار وارش يحمل نواة انضباط صقورية، مع مرونة أدوات حمائمية.

لكن الابتكار الأكثر استشرافاً في إطار وارش يتمثل في المسار الفريد الذي يقترحه لتحقيق خفض عالي الجودة لأسعار الفائدة عبر تقليص قوي للميزانية العمومية. وهذا، في جوهره، تحول مؤسسي يهدف إلى استبدال «مرساة الميزانية العمومية» بـ«مرساة سعر الفائدة» التقليدية و«مرساة التوقعات».

منذ عام 2026 انخفض معدل المشاركة في قوة العمل في أمريكا من 62,1% في بداية العام إلى 61,8% في نيسان مسجلاً أدنى مستوى منذ تشرين الأول 2021

ما المشكلات الشائكة التي سيواجهها وارش؟

بعد توليه المنصب، سيواجه وارش تحديات متعددة، تشمل: الركود التضخمي، وارتفاع الديون ونموها السريع، وتراكم المخاطر المالية، وانهيار مصداقية الاحتياطي الفيدرالي. وهذه التحديات متشابكة، وتؤثر بعضها في بعض، وتقيّد بعضها بعضا، لتشكل مأزقاً سياسيا يؤدي تحريك جزء واحد منه إلى تحريك الكل، ويضع قدرة وارش على إعادة بناء إطار السياسة النقدية وتنفيذها أمام اختبار شديد.

أولاً: الضغط المزدوج الناجم عن خطر الركود التضخمي. منذ عام 2026، وتحت تأثير تداخل العوامل الداخلية، والأثر المؤجل للرسوم الجمركية، والصراعات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ارتفعت الضغوط التضخمية في أمريكا بوضوح. وتظهر بيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، أن مؤشر أسعار المستهلكين في نيسان ارتفع بنسبة 3,8% على أساس سنوي، متجاوزاً توقعات السوق البالغة 3,7% ومسجلاً أعلى مستوى منذ أيار 2023. كما ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 2,8% على أساس سنوي، متجاوزاً التوقعات البالغة 2,7%، ومسجلاً أعلى مستوى منذ أيلول 2025. وإذا بقيت أسعار النفط عند مستويات مرتفعة، فإن الاحتياطي الفيدرالي سيواجه مزيداً من الضغوط في المستقبل.

والأكثر صعوبة أن سوق العمل أظهر بالفعل علامات تراجع. فمنذ عام 2026، انخفض معدل المشاركة في قوة العمل في أمريكا من 62,1% في بداية العام إلى 61,8% في نيسان، مسجلاً أدنى مستوى منذ تشرين الأول 2021. وبدفع من عوامل، مثل: إحلال الذكاء الاصطناعي محل العمالة، ارتفع حجم تسريح العاملين في شركات التكنولوجيا الأمريكية في الربع الأول بنسبة 40% على أساس سنوي. يتمسك وارش بالرأي القائل: إن التضخم، من البداية إلى النهاية، ظاهرة نقدية، ويدعو إلى كبح توقعات التضخم عبر تقليص قوي للميزانية العمومية. لكن التقليص السريع جداً سيؤدي حتماً إلى تشديد الأوضاع المالية، وقد يسبب ركوداً اقتصاديا. أما إذا تنازل واتجه إلى التيسير، فسيكرر خطأ عام 2021 في تقدير التضخم بوصفه «مؤقتاً»، ما سيزيد تآكل مصداقية الاحتياطي الفيدرالي، ويدخله في مأزق صعب، بين السيطرة على التضخم، واستقرار التوظيف.

ثانياً: الضغط النظامي الناتج عن الديون الفيدرالية الضخمة وعبء الفوائد. لقد تجاوز حجم الدين العام الأمريكي حاليا 39 تريليون دولار، وبلغت نسبة العجز في السنة المالية 2026 مستوى 5,8%. وقد تصل مدفوعات الفوائد الصافية إلى 1,0–1,2 تريليون دولار، أي ما يقارب 3,3% من الناتج المحلي الإجمالي، ليس فقط بما يتجاوز حصة ميزانية الدفاع، بل أيضا بما يضغط على الإنفاق المعيشي والصناعي. وخلال العام، ستستحق ديون منخفضة الفائدة بحجم يقارب 9–10 تريليونات دولار، وستحتاج إلى إعادة تمويل بفوائد مرتفعة تزيد على 4%. ولا بد أن تؤدي الإصدارات الضخمة من سندات الخزانة إلى رفع أسعار الفائدة الطويلة الأجل، في تعارض حاد مع إطار وارش القائم على «تقليص الميزانية العمومية + خفض الفائدة». فإذا سرّع التقليص، فسيزيد اختلال العرض والطلب في سوق سندات الخزانة الأمريكية، ويرفع كلفة التمويل، ويزيد سوء الاستدامة المالية. وإذا أبطأ التقليص، فسيخالف دعوته إلى الانضباط النقدي.

ثالثاً: المخاطر الكامنة في اختلال التوازن بين تخفيف الرقابة والاستقرار المالي. لطالما اتخذ وارش موقفاً نقدياً من إطار الرقابة الصارم في «قانون دود . فرانك» واتفاقية بازل، ودعا إلى استبدال القيود الإدارية على النظام المصرفي بانضباط السوق. وتشمل مطالبه الجوهرية خفض متطلبات كفاية رأس المال، وتخفيف نسبة تغطية السيولة «LCR»، وتبسيط حساب الأصول المرجحة بالمخاطر. ورغم أن هذه الإجراءات التخفيفية في الرقابة يمكن أن تطلق حيوية الائتمان المصرفي في المدى القصير، وتحسن ربحية البنوك الصغيرة والمتوسطة، فإنها ستضعف أيضا قدرة النظام المالي على مقاومة المخاطر.

سياسة ستهزّ الدولار العالمي

وما يستحق اهتماما خاصا، أنه في سياق سياسة وارش القائمة على التقليص القوي للميزانية العمومية، ستستمر السيولة في النظام المالي بالانكماش. وإذا تزامن ذلك مع تخفيف الرقابة، فسيكون من السهل جدا تحفيز أزمة سيولة مصرفية. وفي الوقت نفسه، يدعو وارش إلى أن يتخلى الاحتياطي الفيدرالي عن قضايا غير جوهرية، مثل: المناخ والشمولية، وأن يركز على الوظائف الجوهرية المتمثلة في استقرار الأسعار، وكونه مقرض الملاذ الأخير. لكن إعادة رسم الحدود بين الرقابة المالية والسياسة النقدية تحتاج إلى فترة طويلة من التكيف، وقد تظهر في المدى القصير فراغات رقابية تزيد تقلب الأسواق المالية.

رابعا: مأزق إعادة بناء مصداقية الاحتياطي الفيدرالي واستقلاليته. لقد أضر التطبيق الطويل لسياسة التيسير الكمي، وسوء تقدير التضخم في 2021–2022، بمصداقية الاحتياطي الفيدرالي بصورة خطيرة، ما أدى إلى تزايد شكوك السوق. وفي جلسة الاستماع الخاصة بتثبيت ترشيحه أمام لجنة البنوك في مجلس الشيوخ في 21 نيسان، شدد وارش على أهمية إعادة تشكيل استقلالية السياسة النقدية ومصداقية الاحتياطي الفيدرالي. ولم يكتف بتوجيه نقد منهجي إلى عمليات السياسة النقدية الحالية للاحتياطي الفيدرالي، بل أشار أيضا إلى أن سلسلة من التجاوزات التي قام بها الاحتياطي الفيدرالي في قضايا، مثل: سياسة المناخ، والعدالة الاجتماعية، ستقوض مصداقيته. لكن من جهة أخرى، وبصفته مرشحا لرئاسة الاحتياطي الفيدرالي عينه ترامب، يواجه وارش نفسه شكوك السوق بأنه قد يرضخ لضغوط البيت الأبيض المستمرة من أجل خفض أسعار الفائدة، ويتحول إلى وكيل سياسي، ما يسرّع انهيار مصداقية سياسات الاحتياطي الفيدرالي. إضافة إلى ذلك، توجد داخل الاحتياطي الفيدرالي خلافات واضحة حول وتيرة تقليص الميزانية العمومية وتوقيت خفض الفائدة. وأصبح التوفيق بين الخلافات الداخلية وتوحيد موقف السياسة تحديا رئيسيا أمامه لبناء قوة قرار موحدة.

ما تأثير إطار وارش للسياسة النقدية في العالم؟

إن تولي وارش قيادة الاحتياطي الفيدرالي، وما يحمله من إطار للسياسة النقدية، قد ينتج تأثيرات عميقة ومعقدة في الاقتصاد العالمي والنظام المالي. فهذا التحول في السياسة لا يتعلق فقط بمسار الاقتصاد الأمريكي نفسه، بل سينقل إلى العالم، عبر قنوات، مثل: امتداد السياسة النقدية، وتدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود، وتقلبات أسعار الصرف، ما يمكن تسميته «صدمة وارش»، وسيُحدث سلسلة من التفاعلات في خيارات سياسات البنوك المركزية في مختلف الدول، وفي بنية النظام النقدي الدولي، وفي الأسواق المالية العالمية.

سيدفع البنوك المركزية في مختلف الدول إلى إعادة بناء أطر السياسة النقدية بدرجات متفاوتة. فمن زاوية الأثر النموذجي، قد يدفع المزيج السياسي الذي يدعو إليه وارش، أي «تقليص الميزانية العمومية + خفض الفائدة»، بعض البنوك المركزية إلى إعادة النظر في أطرها السياسية وتحسينها، بما في ذلك توسيع مساحة التقدير الحر في السياسة، وتقليل الاعتماد المفرط على التوجيه المستقبلي، مع منح أهمية أكبر لإدارة الميزانية العمومية وضبط السيولة.

إضافة إلى ذلك، فإن تمسك وارش باستقلالية البنك المركزي وتشديده على الانضباط المالي قد يدفعان البنوك المركزية في مختلف الدول، أثناء تنسيق السياسات، إلى الموازنة بصورة أكبر بين الأهداف المالية، وأهداف السياسة النقدية، والوقاية من مخاطر هيمنة السياسة المالية. أما من زاوية أثر الانتقال، فقد تضطر بعض الاقتصادات في المدى القصير إلى التعامل بصورة سلبية مع الصدمات الخارجية الناتجة عن تحول سياسة الاحتياطي الفيدرالي، أو إلى تأجيل خطوات التيسير، لتجنب ضغوط خروج رؤوس الأموال العابرة للحدود الناتجة عن ضيق فروق أسعار الفائدة، أو حتى انقلابها.

سيساعد وارش عبر مكافحة التضخم وتقليص الميزانية العمومية والحفاظ على استقلالية السياسة في سحب السيولة الدولارية العالمية وتعزيز القاعدة الائتمانية للدولار وإعادة ترسيخ الهيمنة النقدية العالمية

سيسرّع تطور النظام النقدي العالمي نحو تعددية قطبية. وبصفته مدافعا عن استقلالية الاحتياطي الفيدرالي والانضباط النقدي، سيساعد وارش، عبر مكافحة التضخم، وتقليص الميزانية العمومية، والحفاظ على استقلالية السياسة، في سحب السيولة الدولارية العالمية، وتعزيز القاعدة الائتمانية للدولار، وإعادة ترسيخ الهيمنة النقدية العالمية. لكن على المدى المتوسط والطويل، قد ينتج هذا التحول القوي نسبيا في الإطار أثرا ارتداديا، فيثير مزيدا من الاحتكاكات على مستوى العالم بسبب عدم تزامن السياسات النقدية، ويدفع البنوك المركزية في مختلف الدول إلى البحث بصعوبة عن توازن بين اتباع تعديلات الاحتياطي الفيدرالي والحفاظ على الاستقرار المالي المحلي. ومن شأن ذلك أن يضخم أكثر تقلبات النظام النقدي العالمي، ويدفع تعميق التعاون النقدي الإقليمي، وتسريع المنافسة في العملات الرقمية، وبحث عددا أكبر من البنوك المركزية في العالم على القيام باستكشافات متعددة في مجالات احتياطيات النقد الأجنبي الأخرى، وأنظمة الدفع والتسوية.

سيظهر الدولار سمات إصلاح ائتماني مرحلي، وسعر صرف مرتفعا في البداية ثم منخفضا لاحقا. إن مزيج وارش السياسي القائم على «تقليص الميزانية العمومية + خفض الفائدة» يعيد، في جوهره، تشكيل منطق تسعير الدولار: فمن جهة، يستعيد الأساس الائتماني للدولار الذي تضرر بسبب التيسير الطويل، عبر تقليص كمي قوي يسحب السيولة الزائدة. ومن جهة أخرى، يضعف ميزة فروق الفائدة التي يتمتع بها الدولار عبر خفض مسبق للفائدة. ويشكل العاملان معا توازنا ديناميكيا يحدد مسار حركة الدولار. في المدى القصير، قد يقوى الدولار مرحليا بسبب إصلاح الثقة، ما يضغط على العملات غير الدولارية. وعلى المدى المتوسط، ومع تنفيذ خفض الفائدة، ستضعف ميزة فروق الفائدة الخاصة بالدولار. وبالنسبة إلى الصين، قد يؤدي تقليص الاحتياطي الفيدرالي ميزانيته العمومية في المدى القصير إلى ضغط مرحلي على الرنمينبي، وخروج رؤوس الأموال، لكن احتياطيات الصين الكافية من النقد الأجنبي وأدواتها الغنية لإدارة سياسة سعر الصرف ستخفف المخاطر بفاعلية، وتقلل ضغوط انخفاض قيمة الرنمينبي. وبدعم من الأساسيات الاقتصادية الكلية والفائض الكبير نسبيا في الحساب الجاري، سيبقى الرنمينبي محافظا على قوة نسبية.

ستشهد أسعار الأصول العالمية إعادة تسعير نظامية. إن تقليص الاحتياطي الفيدرالي ميزانيته العمومية وسحب السيولة الدولارية العالمية، سيرفع أسعار الفائدة الحقيقية وتكاليف التمويل، وسيشكل ضغطا مرحليا على أسهم النمو الأمريكية، وقطاعات التكنولوجيا ذات التقييمات المرتفعة، والأصول الخطرة العالمية، كما ستتسع فروق عوائد سندات الائتمان. ورغم أن خفض الفائدة يمكن أن يخفف توقعات الهبوط الاقتصادي، ويدعم بعض القطاعات ذات الطابع القيمي والدفاعي، فإنه يصعب أن يعوض بالكامل ضغوط انكماش السيولة.

أما السلع الأساسية فستظهر اتجاها متباينا، إذ قد يضغط صعود الدولار مرحليا، إلى جانب ضعف توقعات الطلب، على النفط الخام والمعادن الصناعية، بينما قد تدعم الجغرافيا السياسية وعدم اليقين في النظام النقدي أصول الملاذ الآمن، مثل: الذهب. ومع تنفيذ خفض الفائدة وارتفاع الإنتاجية المدفوع بالذكاء الاصطناعي، قد تتجه الأموال مجددا نحو الأصول الأساسية في الأسواق الناشئة، التي تمتلك تحسنا في الأساسيات ومزايا في التقييم، ولا سيما الأصول المقومة بالرنمينبي.

■ * رئيس مجلس منتدى كبار الاقتصاديين الصينيين، ورئيس معهد غوانغ. كاي الرئيسي للصناعة والبحث

من داروين إلى بافلوف: الصدمات النفسية-الاجتماعية وتفاعل العقل-الجسد

«حتى وقت قريب، تجاهَل العلم الغربي إلى حد كبير الاتصال الثنائي الاتجاه بين الجسد والعقل، على الرغم من أنه كان لفترة طويلة مركزياً في ممارسات الشفاء التقليدية في العديد من أرجاء العالَم الأخرى، ولا سيما في الهند والصين. وهذا الاتصال يغيّر اليوم فهمنا للصدمة والتعافي». هذه كانت إحدى الملاحظات التي سجّلها الطبيب النفسي الهولندي بيسيل فانْ دير كولك، والذي اشتهر بكتابه «جسمك يتذكر كل شيء» ويعد من أكثر الأعمال تأثيراً في علم النفس والطب النفسي المعاصر.

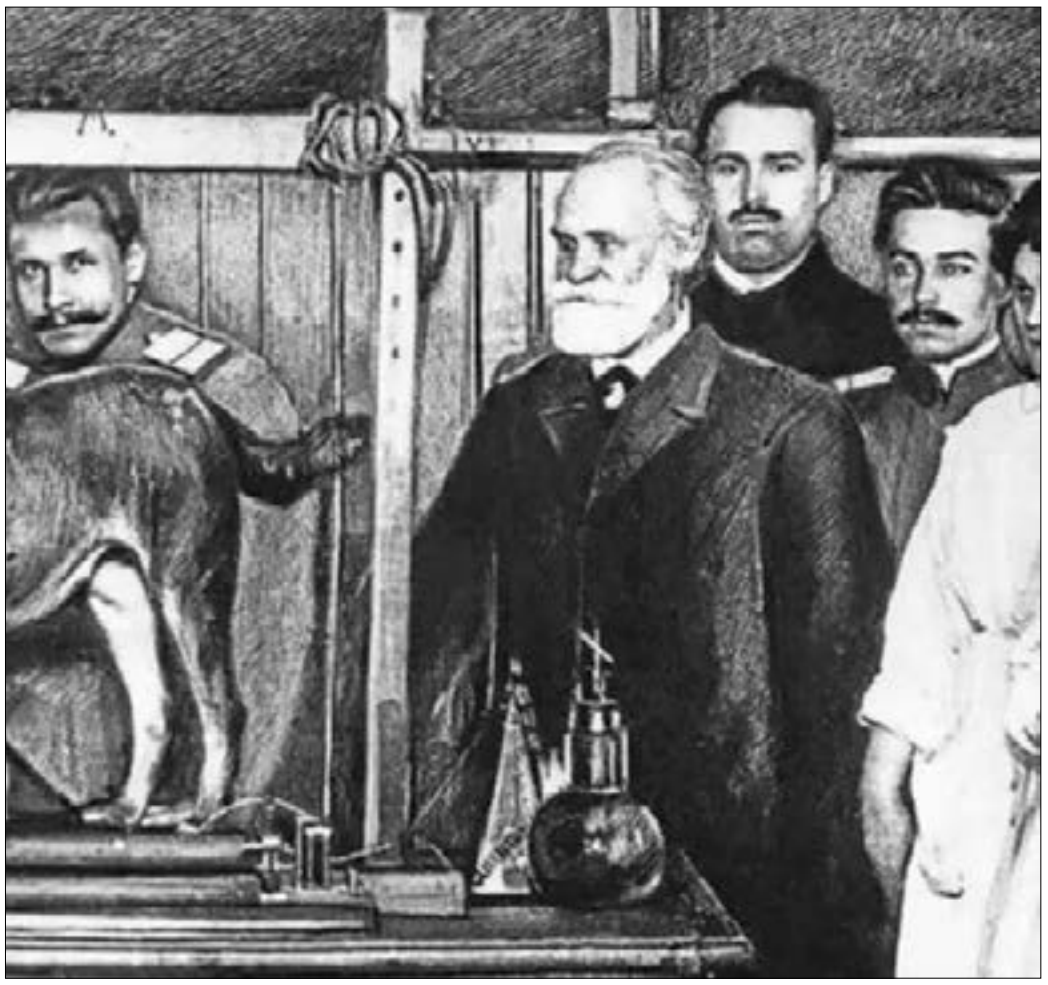

■ إعداد: د. أسامة دليقان

يعيش فان دير كولك في الولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل كتابه «جسمك يتذكر كل شيء»، والصادر بطبعته الأولى عام 2014 عنوانا فرعيا «الدماغ والعقل والجسد في شفاء الصدمة النفسية». وهو مؤلف يتحدى بشكل جذري الفهم التقليدي للصدمة النفسية باعتبارها مجرد ذاكرة نفسية. بدلاً من ذلك، يجادل بأن الصدمة النفسية تترك بصمات بيولوجية عميقة «بنيوية» على كلٍّ من الدماغ والجسد.

ومن أبرز إسهامات الكتاب أنه شرح بشكل مفصل كيفية تأثير الصدمة النفسية على وظائف الدماغ. حيث يتناول المؤلّف أدوار بنى تشريحية متخصصة في الدماغ مثل «اللوزة الدماغية» و«الحُصين» وقشرة الفص الجبهي، في تشكيل الخوف والذاكرة والتنظيم العاطفي. ويوضح أن التجارب الصادمة غالبا ما تُرهق قدرة الدماغ على التعامل مع اللغة، مما يجعل الناجين غير قادرين على التعبير بشكل كامل عما حدث لهم. هذا «الرعب الصامت» يُصبح إحدى السمات المميزة للصدمة النفسية.

نقد العلاج النفسي التقليدي والإفراط الدوائي

ينتقد فان دير كولك الاعتماد المفرط على العلاج النفسي التقليدي والأدوية النفسية. وبينما يُقرّ بفائدة المناهج المعرفية في الطب النفسي («أو ما يسمّى العلاج الاستعرافي»)، فإنه يجادل بأن الصدمة لا تشفى بالفهم الفكري وحده. ولأنّ الصدمة تتجذر في الجهاز العصبي، فإن التعافي يجب أن يشمل الجسد أيضا. ويشكل هذا التمييز بين أساليب العلاج «من فوق إلى تحت» و«من تحت إلى فوق» إطارا محوريا للكتاب.

يتناول قسم بالغ الأهمية في الكتاب الصدمات التطوّرية وتجارب الطفولة المؤلمة. يبيّن المؤلف كيف يُمكن أن تُؤثر العلاقات غير الآمنة والإهمال المبكر على الصحة النفسية للبالغين، وتنظيمهم العاطفي، وسلوكهم الاجتماعي. كما يُثير مخاوف هامة بشأن التشخيص الخاطئ للأطفال المُصابين بصدمات نفسية، حيث يُصنّف الكثير منهم باضطرابات مثل اضطراب «نقص الانتباه مع فرط النشاط» «ADHD» دون إدراك كاف للصدمة الكامنة.

تستكشف الفصول اللاحقة أساليب علاجية مبتكرة، بما في ذلك اليوغا، وإزالة حساسية حركة العين وإعادة المعالجة، والارتجاع العصبي، والمسرح، والعلاجات القائمة على الحركة. تهدف هذه الأساليب إلى استعادة الشعور بالأمان الجسدي، والوعي الذاتي، والتوازن العاطفي. لا يقتصر مفهوم الشفاء عند فان دير كولك على مجرد استحضار الماضي، بل يتعداه إلى استعادة السيطرة على الجسد والجهاز العصبي.

أهمّية البعد الاجتماعي لمعاناة الفرد

يتجاوز الكتاب نطاق المعاناة الفردية ليتناول التداعيات الاجتماعية للصدمات النفسية غير المعالَجة، بما في ذلك العنف والإدمان والسجن وتفكك الأسر. ويدعو بذلك إلى فهم ثقافي أوسع للرعاية بعد الصدمات النفسية.

ورغم ما ينطوي عليه كتاب «جسمك يتذكر كل شيء» من تأثير عاطفي عميق نظرا لدراسات الحالات الواقعية العديد التي يتضمنها كأمثلة، إلا أنه يبقى مرجعا أساسيا لعلماء النفس والمعالجين والطلاب والقرّاء عموما المهتمّين بفهم العلاقة المعقّدة بين العقل والجسد والمعاناة الإنسانية.

من داروين إلى بافلوف

يعود مؤلف الكتاب إلى ما سبق أن كتبه تشارلز داروين أيضا عن اتصالات الجسد-المخ التي ما زلنا نستكشفها اليوم، وخاصة في كتابه «التعبير عن المشاعر لدى الإنسان والحيوان» الصادر عام 1872. فالمشاعر الحادة لا تشمل العقل فحسب، بل تشمل أيضا المعدة والقلب. كتب داروين: «يتواصل القلب، والمعدة، والدماغ بشكل وثيق عبر «العصب الرئوي المعدي»، وهو العصب الحاسم الذي يشارك في التعبير عن المشاعر وإدارتها في كل من البشر والحيوانات. عندما يكون العقل متحمسا بشدة، فإنه يؤثر على الفور في حالة الأحشاء؛ حتى إنه في ظل الإثارة سيكون هناك الكثير من العمل والتفاعل المتبادلين بين هذين العضوين الأكثر أهمية في الجسم».

يقول الدكتور فان دير كولك: «في المرة الأولى التي قابلت فيها هذا المقطع، أعدت قراءته بحماس متزايد. بالطبع، نختبر مشاعرنا الأكثر تدميرا كمشاعر موجعة للمعدة ومؤلمة للقلب. ما دمنا نسجل المشاعر في رؤوسنا بشكل أساسي، يمكننا أن نبقى متحكمين إلى حد كبير، لكن الشعور كما لو أن صدرنا يتقوض أو كما لو أننا تعرضنا للكم في المعدة أمر لا يُطاق. سنفعل أي شيء لإزالة هذه الأحاسيس الحشوية الفظيعة، سواء كان ذلك عن طريق التشبث بشدة بإنسان آخر، أو جعل أنفسنا غير مدركين عن طريق المخدرات أو الكحول، أو جرح أنفسنا لتستبدل بالمشاعر الغامرة أحاسيس محددة. كم عدد مشكلات الصحة العقلية، من إدمان المخدرات إلى السلوك المضر بالنفس، التي تبدأ كمحاولات للتأقلم مع الألم الجسدي الذي لا يُطاق لعواطفنا؟ إذا كان داروين على حق، فإن الحل يتطلب إيجاد طرق لمساعدة الناس على تغيير المشهد الحسي الداخلي لأجسامهم».

ويتابع إنه حتى وقت قريب، تم تجاهل هذا الاتصال ثنائي الاتجاه بين الجسد والعقل إلى حد كبير من قبل العلم الغربي، على الرغم من أنه كان لفترة طويلة مركزيا في الممارسات العلاجية التقليدية في العديد من الأجزاء الأخرى من العالم، ولا سيما في الهند والصين.

بافلوف يكتشف التناقض وراء الصدمة

كان العالم الروسي إيفان بافلوف عملاقا مبكرا آخر قدم إسهامات كبيرة في فهم آثار الصدمة. في عام 1904 حصل بافلوف على جائزة نوبل لعمله حول «المُنعكس الشرطي» وهي ظاهرة غطيت في معظم مساقات علم النفس التمهيدية: يبدأ اللعاب يسيل عندما تسمع جرس الغداء، ما يشير إلى أن الطعام على وشك تقديمه. ومع ذلك، إذا أصبح رنين الجرس عشوائيا، واستمررت في العثور على طبق فارغ كلما ذهبت، ستتعلم تدريجيا تجاهل هذا الجرس، ورنينه لن يسيل لعابك.

يُعرف فقدان مثل هذه الارتباطات المدرّبة تلقائيا بين الجرس والطعام باسم «الانمحاء». هذا هو حجر الزاوية في العلاج السلوكي الإدراكي حيث يتعرض الأشخاص مرارا وتكرارا لإشارات تذكرهم بصدمات سابقة حتى يدرك النظام التفسيري في أدمغتهم أنهم، في الواقع، آمنون، وأن كل ما يحدث هو مجرد ضوضاء، أو إحساس، أو صورة لم تعد تشكل تهديدا.

ما هو أقل شهرة أنه في عام 1924 توصّل بافلوف إلى اكتشاف علميّ مهم آخر يتعلق بالصدمة. لقد تسبّب ذوبان الجليد في سانت بطرسبرج خلال ربيع ذلك العام في إغراق نهر «نيفا» لمختبر بافلوف، ما أدى إلى غمر أقفاص كلاب التجارب التي حوصرت في المياه الجليدية بلا أي وسيلة للهروب. نجت الكلاب، ولكن بعد انحسار المياه استمرت الكلاب في الشعور بالرعب، على الرغم من أنها لم تصب بأذى جسدي. نسبة كبيرة منها، على الرغم من أنها سليمة جسديا، انهارت عاطفيا، وسلوكيا، وفيزيولوجيا. استلقى العديد منها بلا حراك، وكانت بالكاد متنبهة لما يدور حولها.

فسّر بافلوف هذا على أنه علامة على رعب مستمر قضى على أي فضول لدى الكلاب نحو محيطها. نعلم الآن أن الجمود الجسدي وفقدان الفضول من الأمور النموذجية أيضا لدى الأطفال والبالغين الخائفين الذي تعرّضوا لصدمات.

جلست بعض كلاب بافلوف المصدومة في حالة ارتجاف في زوايا الأقفاص في حين قامت حيوانات أخرى، كانت مروّضة في السابق، بالانقضاض بشراسة على مدربيها.

أظهر بافلوف أنه بعد التعرض لتوتر شديد، تجد الحيوانات توازنا داخليا جديدا يختلف عن التنظيم السابق الداخلي. ظلت الكلاب المصابة بالصدمة تتصرف كما لو كانت في خطر شديد بعد فترة طويلة من انحسار مياه نهر نيفا. وعندما قام بقياس فيزيولوجيا الحيوانات وجد ارتفاعا وهبوطا ملحوظين في معدلات ضربات القلب استجابة لضغوط طفيفة، وعلامات على عدم استقرار الجهاز العصبي اللاإرادي، بالإضافة إلى ردود فعل مباغتة بشكل كامل استجابة لتغيرات طفيفة في بيئتها.

أرجع بافلوف هذه التغيرات الدراماتيكية إلى وجود دافعين جسديين متضاربين: ففي أثناء الفيضان تجمدت الكلاب المحبوسة في الأقفاص جسديا «حوصرت في أقفاصها» بينما كانت أجسامها مبرمجة للركض والهروب في مواجهة خطر يهدد حياتها. نتج عن ذلك: «الاصطدام بين العمليتين المتعارضتين: عملية الإثارة وعملية التثبيط اللتين كان من الصعب استيعابهما في وقت واحد... مما تسبب في انهيار التوازن». ربما كانت هذه هي المرة الأولى التي يصف فيها أحد العلماء ظاهرة الصدمة التي لا مفر منها، وهي حالة جسدية لا يستطيع فيها الجهاز العضوي فعل أي شيء للتأثير في المحتوم. إنّ المواجهة مع حقيقة أنه لا يوجد شيء يمكن للمرء فعله لدرء المحتوم تؤدي إلى العجز المكتسب، وهي ظاهرة ضرورية لفهم البشر المصابين بصدمات والمهانين ومعالجتهم. قد لا يكون عذاب الكلاب في أقفاصها على طول نهر نيفا مختلفا كثيرا عن عذاب البشر الذين تعرّضوا لقمع شديد.

تجاهَل العِلم الغربي إلى حد كبير الاتصال الثنائي الاتجاه بين الجسد والعقل على الرغم كونه مركزياً في ممارسات الشفاء الشرقية التقليدية كما في الهند والصين

«أهمّ عامل في الحياة»

إن ملاحظات بافلوف حول ردود فعل كلابه تجاه الفيضان قادته إلى آخر دراسة رئيسية أنجزها في حياته: حول «الارتكاس للهدف» أيّ ردّ الفعل على الهدف، الذي سمّاه «أهم عامل في الحياة». إنّ جميع الكائنات الحية تحتاج إلى هدف، فهي تحتاج إلى تنظيم نفسها لتشق طريقها في العالم، مثل إعداد مأوى لفصل الشتاء المقبل، والترتيب للتزاوج، وبناء عش أو منزل، وتعلم المهارات لكسب العيش. من بين أكثر الآثار المدمرة للصدمة أنها تلحق الضرر في كثير من الأحيان بهذه الآلية «الارتكاس للهدف». فكيف تساعد الناس على استعادة الطاقة للانخراط في الحياة وتطوير أنفسهم على أكمل وجه؟ على غرار داروين، أدرك بافلوف أنّ الإحساس بالهدف يشمل الحركة والعواطف. تدفعنا العواطف إلى العمل، والمشاعر الإيجابية إلى حالات شهية مثل الطعام والجنس، والمشاعر السلبية إلى الدفاع عن أنفسنا «وذريتنا» وحمايتها. هذا يدعونا إلى التركيز على العواطف والحركات ليس فقط بوصفها مشكلات يجب إدارتها، ولكن أيضاً بوصفها أصولاً يجب تنظيمها لتعزيز إحساس المرء بالهدف وبالمعنى لوجوده وحياته.

انهيار الهيمنة الأمريكية المرتقب والمنظومة الأمنية البديلة في غرب آسيا

منذ أن بدأت الولايات المتحدة و«إسرائيل» العدوان على إيران في 28 شباط الماضي، تشهد المنطقة والعالم حالة من الترقب، لا حول إمكانية تجدد القتال وانهيار الهدنة الهشة فحسب، بل حول طبيعة التغيرات في البنية الجيوسياسية في غرب آسيا والعالم، وتحديداً كون المؤشرات الحالية تؤكد أن الولايات المتحدة و«إسرائيل» فشلوا في الحد الأدنى بتحقيق ما أرادوه، وقد ينقلب المشهد الحالي لنرى أن إيران هي من تضع شروطاً، تُعيد من خلالها ترتيب المنطقة بتغطية روسية صينية.

■ علاء أبوفرّاج

دخل وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في 8 نيسان الماضي، ولكن المنطقة لم تشهد هدوءاً حقيقياً، بل ما جرى فعلياً لم يكن سوى تخفيض نسبي للتصعيد على واحدة من الجبهات في الخليج، في ظل استمرار المواجهات الساخنة على الجبهة في لبنان، ورغم كل المحاولات الدبلوماسية التي جرت عبر الوساطة الباكستانية إلا أنه لم يكن بالإمكان الوصول إلى اتفاق، فمن جهة ترى طهران نفسها في موقع قوة وتمسك أوراقاً حقيقية ومؤثرة على طاولة المفاوضات، بينما ترى واشنطن أنّها غير قادرة على فرض شروطها عبر «الدبلوماسية القسرية» لكنّها في الوقت ذاته غير مستعدة لقبول الهزيمة، بل وأيضاً غير مستعدة للبدء بجولة جديدة من المواجهات العسكرية التي قد تظل خياراً مطروحاً لا يجوز استبعاده.

قمّة مجموعة بريكس

ضمن المشهد الملتهب الحالي، عقد وزراء خارجية مجموعة بريكس اجتماعهم في العاصمة الهندية نيودلهي بين 14 و 15 أيار الجاري، وهناك عبّر وزير خارجية الدولة المستضيفة سوبراهمانيام جايشانكار عن أن العلاقات الدولية «تمر بحالة من السيولة والتغيير الكبير» وهذا ما كان واضحاً أصلاً ضمن عمل بريكس، فالمجموعة وبعد توسيع قائمة دولها لم تستطع أن تتجنب مطب ما يجري في منطقة الخليج، واشتعلت مواجهة حامية بين الإمارات العربية المتحدة وإيران بعد «فيتو» إماراتي على مشروع البيان الختامي الذي تقدمت به روسيا، ويركز على أمن الملاحة في مضيق هرمز، إذ اعتبرت أبو ظبي أن البيان هو «إضفاء للشرعية على سيطرة إيران على الممر المائي» واشترطت إدانة ما وصفته بـ «السلوك العدائي الإيراني». ما جعل إمكانية الوصول إلى بيان ختامي موحد مسألة شاقة، وتحديداً بعد أن اتهم وزير الخارجية الإيراني في كلمته الدور المشبوه لبعض الأطراف في المنطقة، والتواطؤ في الحرب ضد إيران، ثم قال بعد الاجتماع بشكل صريح: «حرصاً على وحدة بريكس، لم أذكر اسم الإمارات في كلمتي، لكن الحقيقة هي أنها كانت متورّطة بشكل مباشر في العدوان على بلادي».

هذا الخلاف ورغم جديته لا يدل فعلياً على وجود شرخ داخل بريكس نفسها بقدر ما يشير إلى أن موقف الإمارات ومراهنتها حتى اللحظة على المشروع الأمريكي–«الإسرائيلي» لم يعد يمكن أن ينسجم مع البنية القائمة في بريكس وآسيا عموماً، والتي تظهر نزعة أكبر للاستقلال عن التأثير الأمريكي، وإن كانت الإمارات سعت سابقاً إلى مناورة بهدف التوفيق بين حضورها في كلا المعسكرين، يظهر اليوم أن احتدام المواجهة بين المشروعين لم تعد تسمح «بالجنسيات المزدوجة».

ترامب الحائر يبحث عن مخرج!

بعد أن حاولت إدارة الرئيس الأمريكي تضخيم العديد من الإنجازات العسكرية وتسويقها للرأي العام العالمي والأمريكي، يظهر اليوم أن إيران تحتفظ بنسبة كبيرة من قدراتها العسكرية، فمن أصل 33 قاعدة صواريخ إيرانية على طول الخليج تعمل اليوم 30 قاعدة بشكل نشط، وتحدّث البروفيسور تيد بوستول: أن إيران قادرة على إنتاج 440 جهاز طرد مركزي شهرياً من الجيل السادس، وهو ما يجعل بناء أي منشأة مدمرة مسألة أسابيع فقط، وقدّر بوستول، أن ما تملكه طهران من يورانيوم مخصب يمكن أن يتحول إلى 10 إلى 20 قنبلة نووية، إذا ما استخدمت إيران تقنيات الاندفاع السريع نحو القنبلة. أي إن 14 ألف ضربة تلقتها إيران لم تستطع تحقيق أي شيء ملموس قادر على تدمير القدرات الصاروخية، أو تدمير البرنامج النووي، وتقر صحف أمريكية، أن إيران تملك 75% من قدراتها النارية، بينما علق وزير الخارجية الإيراني على هذه الأرقام بـأنّها غير صحيحة، مشيراً إلى أن قدرات إيران بلغت 120% بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل الحرب!

إذا ما نظرنا أيضاً إلى أن الرئيس الأمريكي لم ينجح في تغيير الواقع القائم في مضيق هرمز، ولا يستطيع في الوقت ذاته أن يقبل بالشروط الإيرانية، لما يمكن أن ينتج عنها من تداعيات كبيرة على الدور الأمريكي العالمي، فهو بالتالي يفكّر جدياً بإمكانية تجديد القتال، لكنه يصطدم بواقع صعب مرتبط بقدرات الصناعات الأمريكية العسكرية على تأمين الطلب، وربما تكون الأنباء القادمة من داخل «إسرائيل» يوم السبت 16 أيار الجاري، والتي تتحدث عن انفجار ضخم في مصنع تومر مسألة مهمة ومؤثرة في خيار استئناف القتال، فهذه الشركة تعد شركة رائدة في مجال تكنولوجيا دفع الصواريخ والمحركات الصاروخية، ومملوكة من قبل وزارة الحرب «الإسرائيلية» وتقوم بتصنيع صواريخ حيتس المضادة للصواريخ البالستية إلى جانب أنواع أخرى من الصواريخ، ورغم أن هناك تضارباً وشحاً كبيراً بالمعلومات حول ما جرى، إلا أن رصد حجم والانفجار كان ممكناً ولا يمكن إنكاره.

بعد أن حاولت إدارة الرئيس الأمريكي تضخيم العديد من الإنجازات العسكرية وتسويقها للرأي العام العالمي والأمريكي يظهر اليوم أن إيران تحتفظ بنسبة كبيرة من قدراتها العسكرية

الحصرية الأمريكية تنهار!

كتب لاري جونسون المحلل السابق في وكالة المخابرات المركزية، والمخطط والمستشار السابق في مكتب مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأمريكية، مقالاً كشف فيه، أنّه اطلع على معلومات استخباراتية حساسة نقلت له عبر مصادر استخباراتية باكستانية، تشير إلى أن السعودية وقطر، تتجهان لاتخاذ قرار استراتيجي بقطع الروابط الأمنية التقليدية مع واشنطن، والانتقال إلى الاحتماء بالمظلة الروسية والصينية، ورغم أن البعض قد يقرأ هذا بنوع من التشكيك والاستغراب، إلا أنّه في الواقع يستند إلى جملة من المؤشرات التي تكاثرت بوضوح خلال المدّة الماضية، وتحديداً بعد أن بدأت باكستان تؤدي دوراً بتنسيق واضح مع بكين، يعمل فعلياً على بناء منظومة إقليمية أمنية جديدة في المنطقة، تعتمد على باكستان والسعودية وتركيا وبتغطية صينية، وتنطلق هذه التوجهات من ضرورة إخراج الولايات المتحدة من المنطقة، والإقرار بإيران كقوة إقليمية، والانتقال من موقع التنافس معها إلى العمل بشكل جماعي. ويأتي ذلك بعد أن تحولت القواعد الأمريكية التي كان من المفترض أن تحمي الخليج إلى «مغناطيس» لتوجيه ضربات للخليج، وتستطيع فعلياً باكستان أن تؤدي عملية الربط هذه بكفاءة، نظراً لكونها تتمتع بعلاقات جيدة مع كل الأطراف، وتملك مظلة نووية ليست موجهة ضد دول الخليج، ويرى مجموعة من الخبراء منهم جونسون، أن الصين تقوم بإعادة رسم مخطط شامل تخرج فيها منطقة الخليج من النفوذ الأمريكي، وتحولها إلى ممر طاقة أوراسي، وجزء من منظومة يجري ترسيخها، مثل: بريكس وشنغهاي، وخصوصاً أن كثيراً من هذه الأطر لم تعد مجرد مخططات على ورق، بل هي في الواقع قائمة وتعمل وتتوسع، وإن تحقيق الانفكاك عن الهيمنة الأمريكية بات ممكناً سياسياً وتقنياً، مثل: أن دولاً إقليمية، كتركيا والسعودية وإيران، تملك بنية تحتية تقنية لم تكن موجودة قبل سنوات، مثل mBridge «مشروع الجسر متعدد العملات الرقمية للبنوك المركزية» الذي بدأ يتوسع بسرعة، كونه يسمح بإجراء معاملات بنكية مباشرة دون بنوك وسيطة وبتكاليف أقل بـ 50% وسرعة خارقة قد لا تتجاوز بضعة دقائق، منصة mBridge انطلقت منذ 2021 كمفهوم يجري تطويره، لكنها بدأت 2023 تضم شركات وبنوكا، ووصلت في 2024 إلى مرحلة التشغيل الفعلي الأولي، ثم قفز في أواخر 2025 لينفذ 4000 عملية بقيمة إجمالية تجاوزت 55 مليار دولار، ما يعني تضاعف 2500 مرة عن المرحلة التجريبية.

إن حصة mBridge لا تزال صغيرة كثيراً بالمقارنة مع SWIFT لكنّه لم ينتقل بعد للاستخدام الواسع، ويبدو أن الظرف الآن يسمح بهذا الانتقال، فالمسألة لم تكن تقنية فقط.. بل سياسية أيضاً، وإن نشوء هذه البدائل وتحويلها إلى أدوات قابلة للاستخدام يعني ضربة كبيرة وحقيقية للدولار الأمريكي، وتحديداً كون المهتمين بهذه الأنظمة هم المستهلكين الكبار والمنتجين الكبار في الجنوب العالمي، وهم من يودون اليوم كسر القيد الأمريكي مرة وإلى الأبد.

بكين وواشنطن في قمة 2026: تنافس محتدم.. وإدارة حذرة لمنع التصادم

شهدت العاصمة الصينية بكين، بين 13 و15 أيار 2026، حدثاً دبلوماسياً بارزاً تمثّل في زيارة الدولة الرسمية التي قام بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الصين؛ وهي الأولى له في ولايته الرئاسية الثانية والأولى لرئيس أمريكي منذ قرابة تسع سنوات. جاءت هذه الزيارة في توقيت دولي بالغ الحساسية، تتقاطع فيه ملفات التجارة المعقدة، والتوترات الجيوسياسية الحادة في غرب آسيا أثر الحرب على إيران، مع ملف تايوان الشائك، الذي يمثل دائماً الاختبار الحقيقي للعلاقات بين القوتين العظميين.

■ حلا الحايك

تضمنت الزيارة التي استمرت لثلاثة أيام تفاصيل بروتوكولية وسياسية مكثفة، حيث عُقدت جلسة مباحثات مغلقة بين الرئيسين شي جين بينغ ودونالد ترامب في قاعة الشعب الكبرى، تلتها لقاءات موسعة بحضور كبار المسؤولين من الجانبين وعشاء رسمي.

على الصعيد العملي، أسفرت اللقاءات عن تفاهمات مرحلية تهدف إلى ضبط إيقاع التنافس؛ فسياسياً، تم التوافق على إرساء آليات دبلوماسية دورية لتوجيه العلاقات الثنائية، حيث أعرب وزير الخارجية الصيني وانغ يي: أن التوافق السياسي الأكثر أهمية في الاجتماع تمثل باتفاق الرئيسين على اتخاذ رؤية جديدة قائمة على «الاستقرار الاستراتيجي» كمظلة لتوجيه العلاقات بين البلدين خلال السنوات الثلاث المقبلة وما بعدها.

وفي تفصيله لأبعاد الرؤية الجديدة، أوضح كبير الدبلوماسيين الصينيين، أن مفهوم «الاستقرار الاستراتيجي البناء» يقوم على ركيزتين أساسيتين.

الأولى: تحقيق «استقرار إيجابي قائم على التعاون» يتيح منافسة معتدلة وسليمة، مع الرفض القاطع لألعاب المحصلة الصفرية التي يربح فيها طرف على حساب الآخر.

الثانية: كونه استقرارا دائما مع «خلافات من الممكن إدارتها» يُحصّن العلاقات ضد التقلبات الحادة، ومصحوبا بوعود واضحة ومتبادلة بصون السلام، مؤكداً بحسم أنه لا ينبغي للطرفين تحت أي ظرف السماح بالانزلاق نحو الصراع، أو المواجهة العسكرية المباشرة.

بدوره، أكد ترامب أن الولايات المتحدة والصين تربطهما علاقة «جيدة جدا» وأنه عمل مع نظيره على «حل العديد من القضايا المهمة». كما وجه إليه دعوة للقيام بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة في خريف 2026.

اقتصاديا: جرى تأسيس مجالس مشتركة للتجارة والاستثمار، وأكد رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ أن «الاقتصاد الصيني الذي ينمو بثبات سيوفر المزيد من الفرص للشركات من جميع الدول، بما في ذلك الشركات الأمريكية».

من جانبهم، قال ممثلو مجتمع الأعمال الأمريكي: إن الاجتماع الناجح بين رئيسي البلدين ضخ زخما جديدا في التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي، ووفر حالة من اليقين للاقتصاد العالمي.

عسكريا وأمنيا: تم التوافق على تعزيز قنوات الاتصال العسكري المباشر لمنع الحوادث في بحر الصين الجنوبي، مع التأكيد على ضرورة إعادة فتح مضيق هرمز في أقرب وقت ممكن، وتؤمن بكين بأن الحل الجذري للقضايا المتعلقة بالمضيق يكمن في تحقيق وقف إطلاق نار دائم وشامل.

وظفت بكين الفكر التاريخي الغربي ذاته لتبعث برسالة عميقة مفادها أن واشنطن تعيش قلق «إسبرطة الجديدة» الخائفة من فقدان ريادتها الكونية

«فخ ثوسيديدس»

مع ذلك، إن بعدا أعمق للزيارة تجسد في إثارة الرئيس الصيني ضجة عالمية باستحضاره مصطلح «فخ ثوسيديدس» أمام ترامب، هذا المفهوم التاريخي الذي يفسر حتمية الحرب عندما يثير صعود قوة جديدة ذعر القوة المهيمنة القائمة. تحول في هذه القمة من نقاش أكاديمي إلى تحذير استراتيجي مباشر. ففي ظل تصاعد حالة عدم الاستقرار وعدم اليقين على الصعيد العالمي والحروب وأزمة الرقائق الإلكترونية، وظفت بكين الفكر التاريخي الغربي ذاته لتبعث برسالة عميقة مفادها: أن واشنطن تعيش قلق «إسبرطة الجديدة» الخائفة من فقدان ريادتها الكونية. ولم يعد الصراع هنا مجرد نزاع تجاري، بل تحول إلى صدام بنيوي على إعادة توزيع القوة، وإعادة تشكيل موقع البلدين في التاريخ، في محاولة صينية ذكية لتقديم «الاستقرار الاستراتيجي» كمخرج يضمن التعايش ويتجنب حتمية الصدام المسلح.

ملف تايوان، الخط الأحمر

ظلّ ملف تايوان الشائك بؤرة التوتر الأكثر سخونة، خاصة مع صفقات التسليح للجزيرة. حيث أبدى الجانب الصيني حزما مطلقا في حماية سيادته، إذ أكد بيان وزارة الخارجية الصينية عقب اللقاء: أن قضية تايوان تمثل العقبة الأبرز والخط الأحمر الأول الذي لا يمكن تجاوزه في العلاقات الثنائية. وشدد الرئيس "شي" أن قضية تايوان هي الأهم في علاقات الصين والولايات المتحدة، وحماية السلام والاستقرار عبر المضيق هو أكبر قاسم مشترك بين البلدين. ويجب على الجانب الأمريكي أن يتوخى الحذر الشديد عند التعامل مع قضية تايوان.

وفي المقابل، بدا لافتا تراجع نبرة التصعيد التقليدية للرئيس الأمريكي ترامب، إذ ركزت تصريحاته على التهدئة السياسية لضمان تمرير التفاهمات الاقتصادية، معبرا عن رغبته في احتواء الأزمة والتعاون مع نظيره الصيني «لتعزيز التواصل والتعاون، والتعامل السليم مع الخلافات، لجعل العلاقات الثنائية أفضل من أي وقت مضى واحتضان مستقبل رائع». كذلك أعرب كبير الدبلوماسيين الصينيين في تقييمه لنتائج المباحثات، أن بكين لمست تفهما أمريكيا أعمق لمخاوفها الجوهرية، مؤكدا أن واشنطن والمجتمع الدولي لا يدعمون توجه تايوان نحو الانفصال.

في الختام...

تعكس الزيارة في جوهرها اعترافا أمريكيا واقعيا بصعود الصين كقوة عظمى مكافئة، وتراجع قدرة الهيمنة الأمريكية المنفردة على إملاء الشروط، أو فرض سياسات الاحتواء على بكين، التي باتت تقود موازين التكنولوجيا والإنتاج. لقد جاءت واشنطن مدفوعة بحاجتها الماسة لتهدئة الجبهة الآسيوية وحماية سلاسل التوريد، في وقت تستنزف فيه التوترات والحروب في غرب آسيا قدراتها. وعليه، لم يضع أي من الطرفين ضمن توقعاته إنهاءً كاملاً لملفات الخلاف الأساسية، بل كان التركيز منصبا على الحفاظ على الحوار، وإدارة المخاطر، وإظهار أن المنافسة لا تستبعد التعاون في الملفات الحيوية المشتركة.

ومع ذلك، يبقى أن نراقب ما إذا كانت واشنطن ستلتزم فعليا بـ «الاستقرار الاستراتيجي» في علاقتها مع الصين، وإلى أي مدى يمكن للاستقرار أن يصمد أمام استفزازات أمريكية جديدة في مضيق تايوان، أو في ساحات التنافس التكنولوجي العالمي.

المراجعة الشاملة أو الهلاك: الخليج وتبعات التورط في حرب على إيران

تشهد المنطقة عموماً، والخليج العربي على وجه الخصوص، تحولات كبرى تسارعت مع اندلاع الحرب الأمريكية- «الإسرائيلية» على إيران، ومع انتهاء جولة القتال التي استمرت أربعين يوماً. خضعت كثير من المسلمات التي قامت عليها بنية الإقليم لاختبار حقيقي، الأمر الذي يسمح للمنطقة بإعادة تشكيل توازناتها وتحالفاتها بصورة جذرية خلال السنوات المقبلة.

■ معتز منصور

ولعل إحدى أهم القواعد التي حكمت النظام الإقليمي الخليجي طوال العقود الماضية تمثلت في فكرة الحماية الأمريكية المباشرة، عبر القواعد العسكرية، وما رافقها من ترتيبات أمنية واقتصادية ضخمة تحملت دول الخليج كلفتها السياسية والمالية. وفي المقابل، ضمنت هذه المنظومة استقرار تدفق خامات الطاقة للأسواق العالمية، وربط الاقتصادات الخليجية بالنظام المالي الغربي، إلى جانب الحفاظ على تسعير النفط بالدولار، باعتبار ذلك جزءاً من البنية الاستراتيجية للنفوذ الأمريكي.
مع استمرار حالة التوتر بين إيران ودول الخليج، وإبقاء طهران تحت ضغوط سياسية وعقوبات وعزلة دولية، مقابل دعم صعود مراكز اقتصادية ومالية خليجية، وفي مقدمتها الإمارات، لتتحول إلى عقدة مالية وتجارية عالمية.
غير أن الحرب الأخيرة هزّت هذه القواعد. فالهجمات الإيرانية التي طالت جميع الدول الخليجية، واستهدفت منشآت حيوية وموانئ وبنى تحتية ومجالات اقتصادية حساسة، أظهرت أن منظومة الردع التقليدية لم تعد قادرة على توفير الضمانات القديمة نفسها.
كما أن القواعد الأمريكية، التي كان ينظر إليها بوصفها عنصر حماية واستقرار، تحولت في لحظة الحرب إلى أهداف مباشرة، ولم تستطع حماية حتى نفسها، ما فتح باباً واسعاً للتساؤلات داخل الخليج حول جدوى الاعتماد على المظلة الأمريكية.

التورط الإماراتي

في هذا السياق، برزت تقارير في رويترز وصحيفة وول ستريت جورنال، تتحدث عن مشاركة إماراتية وسعودية مباشرة، وإن بصورة غير معلنة، في عمليات عسكرية ضد إيران. ورغم غياب التفاصيل الدقيقة حول صحة هذه المعلومات، أو حتى طبيعة هذه العمليات وحجمها. إلا أن الأهم من ذلك ليس حجم المشاركة بقدر ما يكشفه التباين في أهداف كل من الرياض وأبو ظبي من الحرب نفسها، ومن شكل المنطقة بعد انتهائها.
فالإمارات أكثر اندفاعاً نحو تبني الأهداف الأمريكية و«الإسرائيلية» للحرب. ويعود ذلك إلى الارتباط العضوي بالنظام المالي العالمي، ما يجعل أي اضطراب إقليمي واسع تهديداً مباشراً لبنيتها الاقتصادية. ولذلك رأت أبو ظبي أن أي تسوية مستقبلية يجب أن تنتهي إلى تقليص النفوذ الإيراني إلى الحد الأقصى، وضمان عدم قدرة طهران على تهديد خطوط التجارة والطاقة والممرات البحرية مستقبلاً.
ومن هنا يمكن فهم اندفاعها نحو توثيق شراكتها الأمنية مع «إسرائيل»، وتعاملها مع الأخيرة بوصفها شريكاً ضرورياً في بناء منظومة دفاع إقليمية جديدة.
كما أن السلوك الإماراتي لا يمكن فصله عن نمط سياساتها خلال السنوات الأخيرة في عدد من ساحات الإقليم، من اليمن إلى ليبيا والسودان والصومال، حيث فضّلت العمل عبر الشبكات المحلية المسلحة والمليشيات والحروب غير المباشرة، باعتبارها أدوات فعالة لتوسيع النفوذ وتحقيق أهدافها.

السعودية في نهج مختلف

في المقابل، بدت السعودية أكثر حذراً وأقل اندفاعاً نحو التصعيد المفتوح، رغم سماحها باستخدام قواعدها العسكرية، ومشاركتها وفق ما تتحدث عنه التقارير في عمليات محدودة ضد أهداف إيرانية. فالرياض، على خلاف أبو ظبي، لا تنظر إلى إيران فقط؛ خصما اقليميا، بل أيضا كدولة كبرى في الإقليم لا يمكن تجاهل وجودها، أو التعامل مع مستقبل المنطقة على أساس انهيارها الكامل.
ومن هنا حافظت الرياض، حتى خلال ذروة التصعيد، على قنوات اتصال سياسية مع طهران، وأبقت الباب مفتوحاً أمام ترتيبات تهدئة، أو تفاهمات أمنية مستقبلية. كما أن الحرب الأخيرة دفعت السعودية إلى إعادة التفكير بصورة أعمق في مفهوم الحماية الأمريكية ذاته، خصوصاً بعد أن أظهرت المواجهة أن واشنطن قد تعجز عن حماية نفسها وقواعدها قبل حماية حلفائها. لذلك تبدو الرياض أكثر ميلاً اليوم إلى تنويع خياراتها الأمنية، سواء عبر تعميق التعاون الدفاعي مع باكستان النووية، وهو التحالف الذي يجري الحديث عن توسعه ليضم تركيا ومصر.
ورغم الحديث عن تعزيز أمني وعسكري مع واشنطن، إلا أن هذه التقارير تصطدم بواقع يتعلق بالقدرات العسكرية الأمريكية نفسها، التي لم تستطع تخديم متطلبات الحرب، وقامت بسحب بطاريات باتريوت وثاد من عدة مناطق، ودفعها لساحة القتال الواسعة في المنطقة. فدول الخليج باتت تدرك أن الارتباط بالولايات المتحدة لم يعد يضمن تلقائيا الأمن والاستقرار، كما كان في السابق، ولذلك يبدو أن المرحلة المقبلة ستتجه نحو محاولة بناء استقلالية أكبر وتنويع خياراتها العسكرية.

في المحصلة، لم تكن الحرب مجرد مواجهة عسكرية عابرة بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» من جهة وإيران من جهة أخرى، بل كشفت هشاشة النظام الإقليمي الخليجي، وعمق التحولات الجارية داخله. كما أنها أظهرت أن دول الخليج، رغم أن وجودها في مجلس التعاون الخليجي الذي كان الهدف الأساسي منه التصدي للخطر الإيراني، لم تعد تمتلك رؤية موحدة لمستقبل المنطقة، ولا تصوراً واحداً لطبيعة العلاقة مع واشنطن، أو مع القوى الإقليمية الأخرى. وبينما تميل الإمارات إلى مزيد من الاندماج في المشروع الأمني الأمريكي- «الإسرائيلي»، تبدو السعودية أكثر ميلاً إلى البحث عن توازنات جديدة، تقلل من احتمالات الانفجار الشامل، وتحافظ في الوقت نفسه على موقعها كقوة إقليمية مستقرة وقادرة على قيادة المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب.

التوحش الأمريكي يُغرق كوبا في الظلام، والأخيرة تجهز نفسها

تعيش كوبا واحدة من أكثر مراحلها صعوبة منذ سنوات، مع تفاقم أزمة الطاقة وانقطاع الكهرباء لساعات طويلة، إثر حصار أمريكي متصاعد، يستهدف عملياً خنق الجزيرة، ودفعها نحو الانهيار الداخلي.

■ ملاذ سعد

لا يمكن فصل الأزمة الحالية عن السياق السياسي الأوسع، حيث تعود واشنطن مجدداً إلى سياسة الضغط المباشر على ما تعتبره «حديقتها الخلفية»، في محاولة لإعادة تشكيل التوازنات السياسية في أمريكا اللاتينية بالقوة الاقتصادية، والابتزاز السياسي، والاعتداءات العسكرية المباشرة.
الولايات المتحدة لم تعد تكتفي بالعقوبات التقليدية على هافانا، بل انتقلت منذ أشهر إلى ما يشبه «الحصار الطاقي»، عبر تهديد أي دولة أو شركة تزود كوبا بالنفط أو المشتقات النفطية. والنتيجة كانت كارثية: نفاد مخزونات الديزل والفيول، وتعطل محطات الكهرباء، وعجز الشبكة عن تلبية سوى جزء محدود من الطلب المحلي، ما أغرق أجزاء واسعة من البلاد في الظلام.
هذا الضغط لا يبدو منفصلاً عن المسار الأمريكي الأوسع في المنطقة، من التصعيد ضد فنزويلا إلى محاولات خنق الحكومات الرافضة للهيمنة الأمريكية. فواشنطن تدرك أن تفجير الأزمات الاقتصادية والمعيشية يبقى الطريق الأقل تكلفة لإشعال التوترات الداخلية ومحاولة دفع الشارع نحو الانفجار السياسي.
ولهذا، لم يكن مفاجئاً خروج احتجاجات متفرقة في هافانا وبعض المدن، مع تصاعد الغضب الشعبي بسبب انقطاع الكهرباء وتدهور الظروف المعيشية. فهذه النتيجة تحديداً هي ما تراهن عليه الولايات المتحدة: إنهاك الدولة الكوبية، وتحويل الأزمة الاقتصادية إلى أزمة استقرار سياسي، تمهيداً لفرض تغيير داخلي مدعوم منها، أو دفع البلاد نحو تنازلات سياسية كبرى.
وفي هذا السياق، يبدو إصدار هيئة الدفاع المدني الكوبية «دليلاً عائليا» للحماية من «عدوان عسكري محتمل» مؤشراً خطيراً على حجم التوتر القائم. فالدليل الذي يتحدث عن الاستعداد لضربات جوية وتجهيز حقائب طوارئ وتعلم الإسعافات الأولية، يعكس وجود مخاوف حقيقية داخل هافانا من احتمالات التصعيد المباشر، أو على الأقل من استخدام التهديد العسكري كأداة ضغط إضافية.
صحيح أن كوبا تمتلك خبرة تاريخية طويلة في مواجهة الحصار والعقوبات ومحاولات إسقاط نظامها، كما أن الدولة والمجتمع هناك أظهرا قدرة كبيرة على الصمود لعقود، لكن ذلك لا يلغي أن المرحلة الحالية شديدة الخطورة؛ فالأزمة الاقتصادية تتعمق، والحصار يشتد، والضغط الأمريكي على المنطقة عموماً يتوسع، ما يجعل التحدي أمام كوبا حقيقياً ومفتوحاً على احتمالات أكثر تصعيداً في المرحلة المقبلة.

الجنوب العالمي في معركة

في المقال، هناك أبرز ما جاء في حوار خاص مع مؤسس مبادرة «Beyond AI»، والمحلل السياسي الغاني، ومستشار الاستراتيجية الرقمية، «كامبالي موسافولي Kambale Musavuli»، من أجل مناقشة معمقة لموقع دول الجنوب العالمي في عصر الذكاء الاصطناعي، ومسارات التنمية، والخيارات الاستراتيجية.

■ كامبالي موسافولي

● قد يظن كثيرون أن جعل الذكاء الاصطناعي «يتجاوز كونه أداة» يبدو مسألة فلسفية، لكنه في عالم اليوم أصبح قضية سياسية اقتصادية. هل يمكنكم أن تشرحوا لنا ماذا تعني عبارة «ما وراء الأداة»؟ وماذا يعني هذا التعبير بالنسبة إليكم وإلى دول «الجنوب العالمي» عموماً؟

النقاش الذي نخوضه اليوم حول «ما وراء الأداة» انطلق من مبادرة نسميها «Beyond AI». والسبب في أننا نناقش موضوع «ما بعد الذكاء الاصطناعي» هو أن عامة الناس في العالم، وخصوصاً شعوب الجنوب العالمي وشعوب القارة الأفريقية، لم يشاركوا في النقاشات التقنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

● في الوقت الحالي، يشهد العالم كله حماسة كبيرة حول الذكاء الاصطناعي، وكيف يمكن استخدامه. وغير ذلك من الموضوعات المرتبطة به. لكن الموضوع الذي نريد التركيز عليه فعلاً هو الاقتصاد السياسي الذي يتجاوز تقنية الذكاء الاصطناعي نفسها. فالاقتصاد السياسي الكامن خلف الذكاء الاصطناعي، يدور في جوهره حول نهب البيانات، وهذه مسألة تؤثر بعمق في القارة الأفريقية. إذا أردنا أن يُمكّن الذكاء الاصطناعي عامة الناس، فنحن لا نحتاج فقط إلى الحديث عن تقنية الذكاء الاصطناعي بحد ذاتها، بل نحتاج أيضاً إلى فهم المنطق السياسي الاقتصادي الكامن خلفها: من يملكها؟ من يسيطر عليها؟ ولمن تعود فائدتها في النهاية؟

حتى ونحن نحاول دفع تطبيق الذكاء الاصطناعي داخل بلادنا، فإننا، من منظور كلي، ما زلنا نواجه تحديات غير قليلة. فالغالبية الساحقة من نماذج الذكاء الاصطناعي الرئيسية لم تطوّر ولم تبنَ داخل أفريقيا. لذلك، وبينما تبدأ القارة الأفريقية في وضع قواعد تنظيمية، وبناء بنية تحتية صناعية لدعم قطاع الذكاء الاصطناعي، علينا، كدول أفريقية، أن نواجه واقعاً صعباً: تطبيق استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في الدول الأفريقية لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا الغربية، وهذا ينطوي على كثير من المخاطر والتحديات الكامنة.

في السنوات الأخيرة، حاولت الدول الغربية، وعلى رأسها أمريكا، إنشاء هيمنة في مجال الذكاء الاصطناعي قائمة على الذكاء الاصطناعي مغلق المصدر. يبدو أنها تريد تحويل الذكاء الاصطناعي إلى «لعبة للأغنياء والدول الغنية»، وتحويل الجنوب العالمي إلى «منجم بيانات» للنماذج الغربية الكبيرة. هل توافقون على هذا الرأي؟ وهل تجلى ذلك في أفريقيا؟ وهل تستطيع دول الجنوب أن تتجنب مصير التحول فقط إلى «مناجم بيانات» للنماذج الكبيرة لدى الدول المختلفة؟

إذا نظرنا إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره تقنية، فأنا أعتقد أن الغاية الأصلية من هذه التقنية كانت تحسين شروط بقاء الإنسان، وتخفيف حالة الاغتراب التي تنتج عن أنماط الإنتاج وأنماط العمل. لكن هذا يتعارض مع طريقة الاستخدام الفعلي للذكاء الاصطناعي اليوم على مستوى العالم، وخصوصاً في القارة الأفريقية.

عندما نناقش الذكاء الاصطناعي، علينا أن ندرك المرحلة التنموية التي نقف فيها حالياً، وأن نعي في الوقت نفسه أن الدول الأفريقية تملك فرصة كاملة للاستفادة من تطور تقنيات من هذا النوع من أجل تحقيق قفزة في تحديث الدولة. فمنذ دخول القرن 21، لم يعد الذكاء الاصطناعي محتكراً بالكامل من قبل عدد قليل من الدول الكبرى، بل بدأ بالانتشار.

لنأخذ مثال العدوان الأمريكي الجاري حالياً على إيران. تتصرف أمريكا باعتبارها قوة عظمى، وتستند إلى قوتها العسكرية وتفوقها التكنولوجي، وتدخل تقنيات ذكاء اصطناعي متقدمة، مثل: نموذج Claude الكبير، في الحرب. لكن في الوقت نفسه، تستخدم إيران أيضاً تقنيات الذكاء الاصطناعي. ومن زاوية علمية، تمتلك الدول الغربية، وعلى رأسها أمريكا، تقنيات ذكاء اصطناعي متقدمة، لكنها تستخدمها لصناعة الدمار والصراع. أما إيران فتستخدم الذكاء الاصطناعي لحماية شعبها، وصون السلام والاستقرار الوطنيين، ومنع توسع الحرب.

لذلك، من منظور القارة الأفريقية، يمكننا تماماً أن نسلك طريقنا الخاص في تطبيق التكنولوجيا. وهذا أيضاً هو السبب الذي يدفع كثيراً من الدول الأفريقية، بل وكثيراً من العاملين في قطاع التكنولوجيا حول العالم، إلى تأييد نموذج المصدر المفتوح. ما نحتاج إليه حقاً هو القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها، ثم توظيفها بما يتناسب مع واقعنا الوطني لتحسين معيشة الناس ورفاههم. وهذا بالتحديد هو الطرح الأساسي الذي ندعو إليه بقوة من خلال مبادرة «AI Beyond»: التكنولوجيا موجودة بالفعل، فهل نستطيع الحصول على نماذج مفتوحة المصدر؟ وكيف يمكننا أن نعتمد على هذه النماذج مفتوحة المصدر، ونوظفها وفق واقعنا المحلي، بحيث نحسّن حياة الناس فعلاً ونطوّر مجتمعاتنا؟

من منظور القارة الأفريقية يمكننا تماماً أن نسلك طريقنا الخاص في تطبيق التكنولوجيا. وهو ما يدفع كثيراً من الدول الأفريقية والعاملين في قطاع التكنولوجيا حول العالم إلى تأييد نموذج المصدر المفتوح

● بين أمريكا والصين، ما أقوى تباين لمستموه بين المنظومتين التكنولوجيتين؟ وادي السيليكون يؤكد على «العبقري الفرد الذي يقلب المعادلات»، بينما تؤكد الصين على «الإدارة المنظومية». أيّ مسار ينبغي أن يستفيد منه الجنوب العالمي أكثر؟

توجد فروق جوهرية بين أمريكا والصين في تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي. في الصين، يوجّه الذكاء الاصطناعي نحو التعميم على عموم الشعب، وخصوصاً في مجال تنمية الوعي بالذكاء الاصطناعي، ونشر التعليم المرتبط به. ما أثار دهشتي بعمق هو أن تلاميذ المدارس الابتدائية في الصين بدأوا بالفعل بتعلم المعارف الأساسية حول الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك المبادئ الكامنة خلف التقنية وطرق استخدامها. لذلك، عندما ينهي الطلاب الصينيون تعليمهم الابتدائي والثانوي، ويدخلون مرحلة التعليم العالي، يكونون قادرين على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بمهارة كبيرة. هذا الأمر أدهشني كثيراً.

النقطة الثانية التي تركت انطباعاً عميقاً لديّ، هي أن الذكاء الاصطناعي يكاد يكون مدمجاً في كل مجالات الحياة الاجتماعية في الصين، من الزراعة والطب إلى العمل الإداري الحكومي. درجة استخدام الذكاء الاصطناعي داخل الحكومة، وفي مختلف القطاعات مثيرة فعلاً للاهتمام. وهذا يوضح بجلاء أن الصين تسلك طريقاً تنموياً خاصاً بها، وأنها تدرك بعمق أن الذكاء الاصطناعي في عالم المستقبل سيتطور جنباً إلى جنب مع الإنسان.

لذلك، بالنسبة إلى القارة الأفريقية، من المهم جداً أن ندرس بوضوح كيف تضمن الصين قدرة الناس على استخدام هذه التقنية بشكل جيد. ومن هذا المنطلق، فإن الاختيار بين نموذج التطور الأمريكي ونموذج التطور الصيني، يصبح واضحاً من تلقاء نفسه.

نموذج التطور الغربي بُني على العبودية، وهو قائم على تراكم رأسمالي امتد 400 عام. وخلال تلك المرحلة، جرى بيع شعوب الدول الأفريقية كعبيد، وأجبروا على العمل بلا أجر. هذا التراكم القائم على النهب هو الذي صنع أساس الثروة التي ما تزال أمريكا والغرب يتمتعان بها حتى اليوم. لا يمكن للقارة الأفريقية أن تنسخ هذا النموذج أبداً.

أستشهد هنا بفكرة كوامي نكروما في كتابه «الصراع الطبقي في أفريقيا»، حيث شرح لماذا يجب على القارة الأفريقية أن تحتضن وتمارس الاشتراكية العلمية من أجل بناء ولايات أفريقية متحدة. حجته الأساسية

السيادة على البيانات والذكاء الاصطناعي

هي أننا لا نستطيع أن نتبع نموذج التطور الغربي. لا يمكننا أن نذهب إلى خطف العبيد وإجبارهم على العمل بلا أجر 400 عام. هذا يتعارض مع النزعة الإنسانية، وهو أمر غير ممكن إطلاقاً في مجتمع اليوم.

لكننا نعرف أن القارة الأفريقية تملك مزاياها الخاصة: أراض واسعة، وعدداً ضخماً من السكان، وموارد غنية. يمكننا تماماً أن نطور هذه الموارد بصورة عقلانية، وأن نستخدم الأرباح الناتجة عن تطويرها في بناء البنية التحتية، والطرق، والمستشفيات. قبل طرح مبادرة «الحزام والطريق» بزمن طويل، كان نكروما قد حدد بالفعل اتجاه التنمية في أفريقيا.

لذلك، عندما طُرحت مبادرة «الحزام والطريق»، وتعاونت الصين مع الدول الأفريقية في بناء الطرق والمستشفيات وغير ذلك من البنى التحتية، اختارت أفريقيا دعمها من دون تردد، لأننا نعرف بعمق أن غانا في ستينيات القرن العشرين، خلال فترة حكم نكروما، كانت قد اختبرت قابلية هذا النموذج للتطبيق. ونعرف أيضاً بعمق أن أفريقيا ما تزال حتى اليوم في حاجة ملحة إلى التنمية.

نحن لا نريد أن نستجدي المساعدة من العالم مرة أخرى، ولا نريد أن نتحول إلى موضوع للصدقات. تنمية أفريقيا ليست قضية خير إنساني. ما نحتاج إليه هو شركاء اقتصاديون على قدم المساواة، لدى كل طرف منهم ما يحتاجه الطرف الآخر، لكي نبني المستقبل معاً. أين تقف أفريقيا الآن؟ أفريقيا تمتلك المواد الخام اللازمة لبناء مراكز البيانات، وتملك قوة عمل كافية، كما أن الجيل الشاب في القارة الأفريقية يتمتع بقدرة كبيرة على الابتكار. هؤلاء الشباب لا يستطيعون تغيير أفريقيا فقط، بل يستطيعون أيضاً التأثير في العالم.

لذلك، خيارنا واضح تماماً: أفريقيا لا تنظر إلى الشرق أو إلى الغرب، بل تنظر إلى الأمام فقط. نحن مستعدون للعمل مع الجميع، ونؤمن بأن للبشرية مستقبلاً جميلاً، وأن هذا المستقبل موجود على الأرض لا على المريخ. يمكننا معاً أن نبني عالماً يتحرر فيه الجميع من الاستغلال ويبتعدون عن الحروب، بما يتيح للإنسان أن يطلق كامل طاقاته ويحقق كل الرؤى الجميلة على هذه الأرض.

● اختارت الصين مسار الذكاء الاصطناعي مفتوح المصدر، وظهرت فيها مجموعة من النماذج الكبيرة عالية الجودة ومنخفضة التكلفة. في رأيكم، ما تأثير ذلك في قدرة دول «الجنوب العالمي» على تجاوز «الفجوة في الذكاء الاصطناعي»؟

للمسار الصيني المفتوح المصدر تأثير كبير في دول «الجنوب العالمي». فبناء نموذج للذكاء الاصطناعي لا يعني بالضرورة أن نطور نموذجاً جديداً بالكامل من الصفر. الأمر يشبه أننا لا نحتاج إلى اختراع نظام رياضي جديد من العدم. النقطة الأساسية هي أننا، بالنسبة إلى نموذج الذكاء الاصطناعي الذي نستخدمه، يجب أن نمتلك السيطرة عليه، وأن نفهم منطق عمله، وأن نعرف أي بيانات يستدعيها، وكيف يمكن لهذه البيانات أن تؤثر في المجتمع.

كثير من نماذج الذكاء الاصطناعي الغربية عبارة عن صناديق سوداء. آليات عملها الأساسية غير شفافة بالكامل أمام الخارج، ولا نستطيع أن نعرف كيف تعمل في الداخل فعلاً. لذلك يجب أن نمتلك صلاحيات الوصول إلى البنية الأساسية للنموذج. وهذا هو السبب في أننا ندعم نموذج المصدر المفتوح. يمكننا أن نستخدم التكنولوجيا الموجودة مباشرة، وأن نفهم المبادئ الكامنة خلف تشغيل النموذج، ثم نكيّفه مع الواقع المحلي ليصبح مناسباً للمستخدمين العاديين. هذا هو موقفنا الجوهري.

يمكننا، انطلاقاً من النماذج مفتوحة المصدر الموجودة، أن نستوعب مبادئها بعمق، وأن ندمجها مع سياقنا المحلي واحتياجاتنا الفعلية، من أجل بناء نماذج خاصة بنا ومناسبة لنا. وهذا أمر بالغ الأهمية.

● سواء من زاوية التمويل أو من زاوية التكنولوجيا، يبدو أن الدول الرأسمالية الغربية تراهن بكل «مصيرها الوطني» على أن الذكاء الاصطناعي الخاضع للسيطرة الغربية سيقود ثورة إنتاجية. لكننا نلاحظ أيضاً أن أثرياء وادي السيليكون الجدد يبنون إقطاعية تكنولوجية جديدة. هل يمكن أن يسرّع ذلك تفكك الرأسمالية أكثر؟ وكيف ينبغي لأفريقيا أن تتعامل مع ذلك؟

نحن نعرف اليوم أن نموذج أمريكا في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي يعاني من مشكلات بيئية بارزة. قطاع الذكاء الاصطناعي الأمريكي يستهلك كميات هائلة من الكهرباء، كما أنه يترك أثراً فعلياً على المجتمعات المحلية. في ولايات، مثل: ميسيسيبي، وألاباما، وميريلاند، وفرجينيا، شهدت مجتمعات كثيرة ارتفاعاً مفاجئاً في أسعار الكهرباء بين ليلة وضحاها، والسبب هو أن مراكز البيانات تستهلك طاقة كبيرة جداً، ثم تُحمَّل تكاليف التشغيل في النهاية على عامة الناس. هذه المشكلات تؤثر فعلياً في حياة المواطنين العاديين. وفي الوقت نفسه، تضر هذه المراكز أيضاً بالنظم المائية في مناطق متعددة من أمريكا.

يمكننا أن نؤكد، أن النموذج الحالي الذي تتبعه أمريكا في تطوير صناعة الذكاء الاصطناعي لن يكون قابلاً للاستمرار في النهاية. ونعتقد أيضاً أنه مليء بكميات كبيرة من المضاربات الرأسمالية. نرى باستمرار خطاباً يقول: إن تطوير الذكاء الاصطناعي يحتاج بالضرورة إلى استثمارات هائلة تصل إلى عشرات مليارات الدولارات، لكن DeepSeek حطم هذه الأسطورة.

استخدم DeepSeek أكثر بقليل من 5 ملايين دولار فقط، ونجح في بناء نموذج كبير. ولم يكتف بذلك، بل فتح شفرته للعالم، مثبتاً عملياً أن بَناء نموذج ذكاء اصطناعي يحتاج إلى تكلفة في مستوى 5 ملايين دولار، ولا يحتاج إطلاقاً إلى استثمارات بتريليونات الدولارات. إذا أردت استخدام هذا النموذج، فما عليك إلا أن تنجز نشره محلياً، ثم تجري عليه تعديلات وتحسينات ثانوية وفق احتياجاتك وشروطك التقنية.

داخل أمريكا نفسها، بدأ مواطنون عاديون ومجتمعات محلية بتنظيم أنفسهم، وإطلاق تحركات لمقاومة نموذج التطور الأمريكي، والاحتجاج على بناء شركات التكنولوجيا العملاقة لمراكز بيانات تستحوذ على موارد معيشية يحتاجها الناس. كما يوجد داخل أمريكا كثيرون يقاومون التوسع الاحتكاري لشركات التكنولوجيا الكبرى.

أما بالنسبة إلى القارة الأفريقية في المرحلة الحالية، فإن مطلبنا الأول هو الحصول على حق استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. وبعد امتلاك التكنولوجيا، علينا أن نطبقها وفق ظروفنا الوطنية، وأن نتجنب تكرار الطريق الخاطئ القائم على الاستهلاك المفرط للطاقة. في الوقت نفسه، نولي أهمية كبيرة لقضية ملكية البيانات: لمن تعود البيانات في النهاية؟ في الصين، لاحظت بسرعة نقطة مهمة، وهي أن الصين عرَّفت البيانات قانونيا بوصفها عامل إنتاج. ما إن تُعتبر البيانات مورداً استراتيجياً وتُبنى السياسات وفقاً لذلك، حتى ترتفع إلى مستوى الأمن القومي، ويصبح ضرورياً حماية بيانات المواطنين حماية فعلية.

ما إن تُعتبر البيانات مورداً استراتيجياً وتُبنى السياسات وفقاً لذلك حتى ترتفع إلى مستوى الأمن القومي ويصبح ضرورياً حماية بيانات المواطنين حماية فعلية

في كثير من دول العالم، ولا سيما الدول الأفريقية، لا تعرّف القوانين الحالية البيانات باعتبارها مورداً استراتيجياً، ولا تدرج أمن البيانات ضمن نطاق الأمن القومي. لذلك، بينما تضع الدول الأفريقية استراتيجياتها الوطنية للذكاء الاصطناعي، وتطور القوانين المتعلقة بحماية البيانات ومشاركتها، يمكنها أن تستفيد كثيراً من التجربة الصينية: كيف بنت الصين صناعة الذكاء الاصطناعي؟ وكيف تعاقب الحكومة قانونياً شركات خدمات النقل عبر التطبيقات وغيرها عندما تسيء استخدام بيانات المواطنين؟ هذه كلها نماذج تريد أفريقيا أن تتعلم منها.

في الوقت نفسه، علينا أن ننطلق من الواقع الأفريقي نفسه، وأن نستخدم نماذج الذكاء الاصطناعي لمراقبة نمو المحاصيل، وتغيرات الطقس، وتحسين أساليب الزراعة، وأن نستفيد من التكنولوجيا لتعزيز قدرة تأمين الغذاء. كما يجب أن نساعد شباب غانا والدول الأفريقية على امتلاك مهارات الجدولة الذكية، والتنسيق المنظومي، وبناء نظام تنموي جديد، وتحسين واقع المعيشة والتنمية الاجتماعية.

هذه هي الاتجاهات التي نعمل من أجلها، وهي أيضاً الدافع الأصلي لإطلاق مبادرة «AI Beyond». نحن نؤمن بعمق أن عامة الناس في أفريقيا يجب أن يقفوا في طليعة العصر، وفي طليعة التحول التنموي المحلي. الذكاء الاصطناعي يتدفق الآن إلى أفريقيا. إذا بقينا مجرد مستهلكين سلبيين للتكنولوجيا، ولم نصبح مالكين لها وصانعين لقواعدها، ولم نقرر نحن، استناداً إلى ثقافتنا وتقاليدنا وقوانيننا المحلية، كيف سيُطبَّق الذكاء الاصطناعي في أفريقيا، فسوف نضيع فرصة التنمية.

■ * كامبال موساولي: مستشار الاستراتيجية الرقمية الوطنية في غانا

ماركس والاقتصاد الدائري

عن المراجعة الشهرية العدد: المجلد 78، العدد 01 «أيار 2026»
بنجامين سيلوين أستاذ العلاقات الدولية والتنمية الدولية في جامعة ساسكس. من كتبه: «الصراع من أجل التنمية» «2017»، و«أزمة التنمية العالمية» «2014»، و«العمال والدولة والتنمية في البرازيل» «2012».
وآخر كتبه، بالمشاركة مع كريستين بيرنهولد، هو «السلاسل الرأسمالية للقيمة: استغلال العمل، تدمير الطبيعة، الجيوسياسة» «2025».

■ بنجامين سيلوين

مقدمة

كان الاقتصاد الدائري يوما ما فكرة هامشية، لكنه تحول اليوم إلى كلمة طنانة يردِّدها الجميع، مدفوعا بالقلق المناخي وبصنّاع السياسات وقادة الأعمال الحريصين على تلميع أوراق اعتمادهم البيئية. يقدّم لنا «كنموذج أعمال جديد». عبارات مثل «خفّض، أعد الاستخدام، أعد التدوير» أصبحت الآن شائعة في كل مكان.

بينما يعمل نموذج الأعمال التقليدي «الخطي» وفق معادلة؛ استخراج ◻ إنتاج ◻ استخدام ◻ تخلص، يعدنا الاقتصاد الدائري بشيء مختلف جذريا. تعرّفه مؤسسة إلين ماك آرثر، أبرز الداعمين لهذا المفهوم، بأنه: «نظام لا تتحول فيه المواد أبدا إلى نفايات، ويتم فيه تجديد الطبيعة... [تبقى] المنتجات والمواد في دائرة التداول من خلال عمليات مثل الصيانة، وإعادة الاستخدام، والتجديد، وإعادة التصنيع، وإعادة التدوير، والتحويل إلى سماد.»

تؤطّر المؤسسة، مثلها مثل كثير من دعاة الاقتصاد الدائري، هذا المفهوم على أنه ربح للجميع: جيد للكوكب، وجيد لأرباح الشركات. وجاذبيته تكمن جزئيا في حداثته – قطيعة مع ممارسات العمل المعتادة.

من أمثلة هذه الشركات: شركة باسف «BASF» الألمانية متعددة الجنسيات، وأكبر منتج للكيماويات في العالم، التي أطلقت مشروع «التدوير الكيميائي» «ChemCycling». حيث يعاد تدوير النفايات البلاستيكية لتتحول إلى مدخل صناعي – زيت الانحلال الحراري – يستخدم لاحقا لإنتاج منتجات بلاستيكية جديدة. مثال آخر من قطاع الأزياء: برنامج «استعادة الملابس» لدى بريمارك «Primark»، حيث يتبرع العملاء بملابسهم غير المرغوب فيها، وتقوم المتاجر بإعادة تدويرها لتحويلها إلى مواد مثل العزل والحشو.

مثل الكثير من التفكير البيئي الحديث «Ecomodernism»، تهدف التصورات السائدة للاقتصاد الدائري إلى إعادة تشغيل النمو الرأسمالي في زمن الأزمة البيئية. لكنها لا تذكر، ولا تناقش، ولا تسعى إلى التغلب على العلاقات الاجتماعية المكوّنة للرأسمالية – التراكم التنافسي واستغلال رأس المال للعمل – التي تسرّع من استيلاء النظام المتزايد على الطبيعة. بدلا من ذلك، تُصوَّر نماذج الأعمال الجديدة على أنها تحقق نموا متجددا من خلال الاستدامة.

ماركس والاقتصاد الدائري... سبق تاريخي

لكن، بعيدا عن تقديم مخرج جديد من اعتداء الرأسمالية على الطبيعة، كان كارل ماركس – الذي كتب قبل أكثر من 150 عاما – قد حدّد بالفعل استراتيجيات للإنتاج الرأسمالي تشبه إلى حد مذهل مفهوم الاقتصاد الدائري اليوم. مثل هذه الرؤى تساعد في وضع خطاب وممارسة الاقتصاد الدائري ضمن مسار أطول من الابتكارات تحت ظل الرأسمالية الصناعية.

في قسم من المجلد الثالث من كتاب «رأس المال» بعنوان «استخدام مخلفات الإنتاج»، فصّل ماركس كيف أن «[نمط الإنتاج الرأسمالي يوسّع استخدام مخلفات الإنتاج والاستهلاك.» وتشمل هذه المخلفات النفايات الصناعية والسلع الاستهلاكية البالية. «في الصناعة الكيميائية، على سبيل المثال، مخلفات الإنتاج هي تلك المنتجات الثانوية التي تهدر في الإنتاج على نطاق صغير؛ مثل برادة الحديد المتراكمة في تصنيع الآلات والعائدة إلى إنتاج الحديد كمواد خام.»

المنافسة تدفع رأس المال للبحث عن طرق مبتكرة لخفض التكاليف، لكنها تتطلب أيضا استثمارات كبيرة ومعرفة علمية موجودة مسبقا لتمكين إعادة التدوير/إعادة الاستخدام هذه:

«الارتفاع الطبيعي في أسعار المواد الخام يحفز استخدام المنتجات النفايات. المتطلبات العامة لإعادة توظيف هذه المخلفات هي: كميات كبيرة من هذه النفايات، كما تتوفر في الإنتاج واسع النطاق فقط؛ آلات محسّنة تضع المواد، التي كانت عديمة الفائدة سابقا في شكلها السائد، في حالة صالحة لإنتاج جديد؛ التقدم العلمي، وخاصة في الكيمياء، الذي يكشف الخصائص المفيدة لهذه النفايات.»

وعلاوة على ذلك: «أكثر الأمثلة إثارة لاستخدام النفايات تقدّمها الصناعة الكيميائية. فهي لا تستخدم نفاياتها الخاصة فحسب، والتي تجد لها استخدامات جديدة، بل نفايات العديد من الصناعات الأخرى أيضا. على سبيل المثال، تحول قطران الغاز [قطران الفحم، المنتج الثانوي الشبيه بالقطر من تغويز الفحم]، الذي كان عديم الفائدة تقريبا سابقا، إلى أصباغ الأنيلين، والأليزارين [أصباغ عضوية اصطناعية]، وفي الآونة الأخيرة، حتى إلى أدوية.»

إلى جانب إعادة استخدام المواد الصناعية، كانت الملابس والمواد القديمة يعاد استخدامها. يقتبس ماركس من تقرير مفتش مصانع عن صناعة الصوف في بريطانيا:

«كانت الممارسة الشائعة ذات مرة هي ذم تحضير النفايات والخرَق الصوفية لإعادة التصنيع، لكن التَحيز قد تلاشى تماما فيما يتعلق بتجارة الشودي... لقد زاد الطلب عليها لدرجة أنه وجدت وسائل لاستخدام خرَق الأقمشة المخلوطة من القطن والصوفَ عن طريق إتلاف القطن وترك الصوف سليما، والآن الآلاف من العمال يشتغلون في تصنيع الشودي، التي استفاد منها المستهلك بشكل كبير بقدرته على شراء قماش ذي جودة عادلة ومتوسطة بسعر معتدل جدا.»

ميّز ماركس أيضا بين استخدام النفايات وتقليلها في الإنتاج الصناعي: «هذا الاقتصاد في مخلفات الإنتاج من خلال إعادة توظيفها يختلف عن الاقتصاد من خلال منع النفايات، أي تقليل مخلفات الإنتاج إلى الحد الأدنى، والاستخدام الفوري إلى أقصى حد لجميع المواد الخام والمواد المساعدة المطلوبة في الإنتاج.»

ومع ذلك، «تقليل النفايات يعتمد جزئيا على جودة الآلات المستخدمة... إنه يعتمد على جودة الآلات والأدوات المستخدمة سواء تم تحويل جزء أكبر أو أصغر من المواد الخام إلى نفايات في عملية الإنتاج.»

يختتم ماركس مناقشته لمخلفات الصناعة بملاحظة أن «خبرة العامل الجماعي المشترك فقط هي التي تكتشف وتكشف أين وكيف يتم التوفير، وأبسط الطرق لتطبيق الاكتشافات، والسبل للتغلب على الاحتكاكات العملية الناشئة عن تطبيق النظرية – في تطبيقها على عملية الإنتاج.»

> **تحليل ماركس لهذه الديناميكيات كجزء لا يتجزأ من الابتكار والتوسع الرأسمالي يحذّر من وضع آمالنا في الاستدامة البيئية الحقيقية في الاقتصاد الدائري**

دلالات تحليل ماركس

ما أهمية تحديد ماركس لديناميكيات الاقتصاد الدائري في الصناعة الرأسمالية المبكرة؟ أولا، إنه يقوّض العديد من الادعاءات بحداثة الاقتصاد الدائري. ثانيا، إنه يسلط الضوء على المرونة النسبية للتراكم الرأسمالي حيث، من خلال الابتكارات التنافسية، تصبح النفايات مدخلا منتجا. إنه يشير إلى الاستثمارات الكبيرة – من قبل الرأسماليين الأفراد في مصانعهم، ومن قبل الدولة في دعم البحث العلمي – اللازمة لحدوث مثل هذه الديناميكيات. وأخيرا، إنه يحدد كيف أنه بينما تنشأ العديد من هذه الابتكارات من براعة العمال، فإن هؤلاء الأخيرين ليسوا المستفيدين.

بشكل أعمق، أوضح ماركس كيف أنه بينما تولد الابتكارات الصناعية ديناميكيات من نوع الاقتصاد الدائري، فإن التوسع المستمر للرأسمالية يستلزم استخداما متزايدا للموارد. تحت التراكم التنافسي، تُضمّن الأرباح من خلال استغلال العمل ومصادرة الطبيعة «كهدية مجانية» لرأس المال.

الواقع: تزايد الاستهلاك رغم الضجة

في الواقع، بينما ارتفع الاهتمام بالاقتصاد الدائري بشكل كبير خلال العقد الماضي، ارتفع أيضا تدمير الرأسمالية للبيئة الطبيعية من خلال زيادة استخدام الموارد. ارتفعت البصمة المادية العالمية – المواد الخام المستخرجة للاستهلاك النهائي – بنسبة 113%، من 43 إلى 92 مليار طن بين عامي 1990 و2017، ومن المتوقع أن تصل إلى 190 مليار طن بحلول عام 2060. وفقا لتقرير فجوة التدوير، بين عامي 2018 و2023، ارتفعت حصة المواد المستخدمة لأول مرة الداخلة إلى الاقتصاد العالمي، بينما انخفضت حصة المواد الثانوية «المعاد تدويرها» الداخلة إلى الاقتصاد من 9,1% إلى 7,2%.

نحو بديل إيكو-اشتراكي

هل هذا يعني أن كل تصورات الاقتصاد الدائري إما ضيقة الأفق «تقدّمه على أنه شيء جديد بينما هو ليس كذلك» أو اعتذارية «تروّج لاستمرار المنافسة الرأسمالية»؟ ليس بالضرورة.

بينما التطور التكنولوجي تحت الرأسمالية مصمم لتسهيل التراكم الموسع بحدّد أندرياجينوفيز وماريو بانديرا نهجا بديلا، إيكو–اشتراكي، للابتكارات التكنولوجية.

التصورات السائدة للاقتصاد الدائري تفترض أن البراعة الإنتاجية للعمال تصبح ملكية خاصة لأصحاب عملهم. النهج الإيكو–اشتراكي يضع الديمقراطية الاقتصادية – أسئلة من يملك ماذا، من يفعل ماذا، ومن يحصل على ماذا – في مركز تحليله.

مفهوم «الأدوات المبهجة» «Convivial Tools» يقترح أن التطور التكنولوجي يجب أن يُصمّم من قبل العمال ولأجلهم، ويجب أن يكون موجها نحو تحسين العلاقات الاجتماعية الإنسانية «من خلال تسهيل العمل وتقليل يوم العمل»، بدلا من تسهيل التراكم التنافسي. يجب أن يكون متاحا مجانا «مفتوح المصدر» ومبنيا ليدوم «من خلال القضاء على التقادم المخطّط». يجب أن يستند إلى الاستخراج الحيوي – أنظمة إنتاج مصممة لتسهيل تجديد دورات الطبيعة الإصلاحية.

من خلال تقليل، وفي النهاية القضاء على، استخراج–إنتاج–استهلاك–تخلص/نفايات تحت التراكم التنافسي، سيكون من الممكن التخطيط العقلاني للإنتاج لتلبية الاحتياجات الإنسانية والبيئية لكوكبنا.

«العار لهوليوود»

انطلق «مهرجان كان» بدورته التاسعة والسبعين «12 إلى 23 أيار»، وتحوّل المؤتمر الصحافي للجنة التحكيم إلى مساحة مواجهة مفتوحة مع السياسة والرقابة والذكاء الاصطناعي. وحضرت الأسئلة الكبرى بقوة، من غزة إلى هوليوود، إذ يبدو المهرجان هذا العام مصمماً على استعادة فكرة السينما بوصفها موقفاً أخلاقياً وجمالياً في آن، معلناً: «العار لهوليوود ولائحتها السوداء».

■ إيمان الأحمد

ثمة تحولات واضحة بدأت بالظهور في المشهد الإعلامي والثقافي في العالم، تعكس ما يحدث من أحداث وتحولات كبرى سياسية واقتصادية. فقد وصف المؤتمر الصحافي للجنة التحكيم التي يرأسها المخرج الكوري الجنوبي بارك تشان ووك، «الأكثر سياسية» في ذاكرة المهرجان الحديثة. جلس فيه الأعضاء التسعة للجنة تحكيم هذا العام أمام الصحافة العالمية، وتناولت تصريحاتهم ومداخلاتهم كثير من المسائل كالعلاقة بين الفن والسياسة، وأدوار السينما في زمن النزاعات، وحدود الصمت أمام القضايا الكبرى. تكلّموا بوضوح! وسموا الأشياء بمسمياتها، بما اعتبرته الصحافة «مساحة مواجهة مفتوحة» مع السياسة والرقابة والذكاء الاصطناعي، تحدثوا عن غزة. تحدثوا عن القائمة السوداء في هوليوود. تحدثوا عن الذكاء الاصطناعي وتأثيراته.

وقد اعتبر كثيرون حضور بارك تشان ووك على رأس اللجنة بأنه ليس تفصيلاً عابراً. إذ يعكس اختيار مخرج آسيوي بارز اتساع الجغرافيا السينمائية التي أصبحت تفرض نفسها شيئاً فشيئاً على المهرجانات الكبرى. ولم تعد المركزية الأوروبية الأمريكية وحدها تحدد معنى الفيلم المهم، وبدأت السينما الكورية واليابانية والإيرانية واللاتينية وغيرها تؤثر في صناعة الذائقة العالمية. ففي عالم تتصارع فيه القوى ويحتدم الجدل والنقاش حول مسائل كبرى من الحرب إلى العدالة والهوية والبيئة...إلخ، تحاول السينما أن تجد مكانها، وتكون فاعلة ليس كحالة ترف وانفصال عن الواقع، ولا كمنشور سياسي مباشر، وإنما كفن قادر على تحويل القلق إلى حكاية، والخسارة إلى صورة، والأسئلة الثقيلة إلى تجربة جمالية قابلة للمشاهدة.

بين الفن والسياسة

في البداية تكلّم كاتب السيناريو الأسكتلندي بول لافيرتي، وانطلق من الأصل الإغريقي لكلمة «سياسة»، مؤسِّسا حجته على فكرة جوهرية وهي أنه لا سينما بلا موقف، حيث لا قصة بلا وجهة نظر. ثم تطرّق إلى سيطرة الشركات الكبرى على الذكاء الاصطناعي منتقداً أصحاب هذه الشركات اليمينيين المتطرفين، محذراً من تركز القدرة على تشكيل من يروي القصص ومن يملك أدوات روايتها.

وأظهرت تعبيراته تأثراً كبيراً أثناء أشادته بالملصق الرسمي للمهرجان «صورة سوزان ساراندون من فيلم «تيلما ولويز»»، حيث لفت الانتباه بمرارة إلى أنّ المرأة التي تزيّن هذا الملصق قد طُردت من وكالتها بسبب مشاركتها في احتجاجات مؤيدة لغزّة. وقال: «أليس مثيراً للدهشة أن نرى شخصاً مثل سوزان ساراندون، وخافيير باردیم، ومارك رافالو يُدرجون على القائمة السوداء بسبب مواقفهم المعارضة لقتل النساء والأطفال في غزة؟ العار كل العار على من يفعل ذلك من أهل هوليوود».

الفنّ والسياسة... علاقة تكامل لا تناقض

من جهة أخرى قدّم رئيس لجنة التحكيم بارك تشان ووك أفكاره حول العلاقة بين الفن والسياسة بصياغة مميزة ولكنها واضحة: «البيان السياسي، إن لم يُعبّر عنه بأسلوب فنّي كاف، لا يعدو كونه دعاية. الفنّ والسياسة ليسا نقيضين، بل هما قيِّمان معا متى صيغا بإتقان فني». وأكد موقفه حول قبول إمكانية استقبال الأفلام ذات الطابع السياسي ولكن دون أن يلتزم بمكافأتها فقط لأسبابها السياسية وحدها.

كما أثارت تصريحات الممثلة الأمريكية ديمي مور، حول الذكاء الصنعي نقاشا واسعا، أكدت موقفها من الرقابة الذاتية بالقول: «إن بدأنا بالرقابة على أنفسنا، أسكتنا جوهر إبداعنا، وهو المكان الذي نكتشف فيه الحقيقة». وأوضحت أن محاربة الذكاء الصناعي ليس سوى معركة خاسرة، وأنّ الأجدى هو إيجاد طرق للتعامل معه، معترفة بصراحة بأن الصناعة «ربما لم تفعل ما يكفي» لحماية نفسها.

يظهر مهرجان كان هذا العام أنه يحاول أن يعكس ما يمكن للسينما أن تقوم به في عالم مرتبك، وأن يبدأ برسم صورة عالم سينمائي مغاير، ويعيد تعريف نفسه وسط تحولات سياسية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية متسارعة. ويحاول صناع السينما والعاملون فيها تحمل مسؤوليتهم تجاه القضايا المختلفة، حيث يشكّل الحياد أمام الظلم انحيازا ضمنيا إلى جانب الأقوى. وكما كتب فرانز فانون: «على كل جيل أن يكتشف مهمته التاريخية وأن يختار موقعه منها».

وعندما يخرج الفلسطينيون في كل عام حاملين المفاتيح وصور القرى المهجرة فإنهم يؤكدون نحن لم ننس ولن نتخلى عن حقنا

ذكرى النكبة نظرة أخرى

وفي أماكن عديدة أخرى من العالم، شهدت عواصم ومدن عالمية مظاهرات ووقفات ومسيرات شعبية لإحياء الذكرى الثامنة والسبعين للنكبة الفلسطينية، رفعت فيها الأعلام الفلسطينية ورددت شعارات داعمة لغزة وحق الفلسطينيين في العودة وتقرير المصير.

لم تكن النكبة في 15 أيار مجرد ذكرى عابرة في الوجدان الفلسطيني، بل حالة وجودية، والحدث الذي يفسر كل ما بعده. والدافع للتمسك بالهوية. والوعد المتجدد بالعودة. وغيرها من المفاهيم وعندما يخرج الفلسطينيون في كل عام حاملين المفاتيح وصور القرى المهجرة، فإنهم يؤكدون: «نحن لم ننس، ولن نتخلى عن حقنا». والنكبة ليست حدثاً منعزلاً بل سلسة متصلة من الممارسات والجرائم الدائمة بحق الشعب الفلسطيني «التهجير والاستيطان والقتل وهدم البيوت وتشريد الناس...إلخ»

واليوم لم تعد ذكرى النكبة جزءاً من قضية الشعب الفلسطيني وحده. القضية التي أصبحت إحدى القضايا العالمية التي لا يمكن حل مشكلات العالم دون إيجاد حل عادل ودائم لها في وعي الشعوب المختلفة. وقد نقلت وسائل الإعلام مشاركة عالمية في إحياء ذكراها هذا العام من أقصى الشمال في أوربا وأمريكا إلى أقصى الجنوب، وما بينهما شرقاً وغرباً.

فقد شهدت العاصمة النمساوية فيينا مظاهرات مؤيدة لفلسطين في يوم 15 ايار لإحياء ذكرى النكبة، ورافضة لمشاركة «إسرائيل» في مسابقة يوروفيجن. وخرج احتجاج فيينا تحت شعار: «لا مسرح للإبادة الجماعية». وفي فنلندا، خرجت مسيرة مؤيدة لفلسطين في العاصمة هلسينكي من ساحة محطة القطارات «راوتاتينتوري»، تحت عنوان «مسيرة من أجل فلسطين... 78 عاما على النكبة»، وفق شبكة «صمود» الفنلندية الداعمة لفلسطين. بينما شهدت عدة مدن في هولندا، فعاليات لإحياء ذكرى النكبة، بينها أمسية في كنيسة دومينيكوس بأمستردام، إلى جانب احتجاجات صامتة مؤيدة لفلسطين في أوتريخت وأبلدورن. وفي ألمانيا، شهدت مدينة هانوفر تجمعا مؤيداً لفلسطين أمام مبنى البلدية الجديدة، بمشاركة نحو 320 متظاهرا أحيوا يوم النكبة.

فلسطين حرة

أما في اليونان، فقد شهدت العاصمة أثينا وقفة أمام السفارة «الإسرائيلية» تضامنا مع الشعب الفلسطيني في ذكرى تهجيره من أرضه وبيوته وقراه عام 1948.وحمل المتظاهرون في أثينا الأعلام الفلسطينية خارج السفارة الإسرائيلية، كما شهدت المظاهرة تجمع عناصر شرطة مكافحة الشغب اليونانية في مواجهة المحتجين خارج السفارة «الإسرائيلية» في أثينا، وفق صور أوردتها وكالة الصحافة الفرنسية.

وفي أستراليا، نُظمت في مدينة سيدني فعالية مؤيدة لفلسطين أمام مبنى البلدية، ضمن احتجاج وطني في يوم النكبة، تحت شعار «78 عاما على النكبة... أوقفوا الإبادة... فلسطين حرة». كما خرجت مسيرة مؤيدة لفلسطين في المكسيك رفعت فيها الإعلام الفلسطينية، وفي باكستان، شهدت مدينة كراتشي أيضاً مسيرة لإحياء الذكرى ودعماً للفلسطينيين ورفضا لاستمرار تهجيرهم.

تعكس هذه المشاركة في إحياء ذكرى النكبة هذا العام تحولاً عميقاً في مواقف الشعوب وحالة الاستعداد النفسي للمواجهة مع بنية الهيمنة الغربية التي سادت إلى عقود.

صدى الشاشات المقاومة: حين يرسم الخيال وجه الحقيقة

في زوايا معتمة من شاشاتنا، حيث تتقاطع الألوان وتتهجأ الكلمات بصمت، لم تعد الرسوم المتحركة مجرد ترفيه يمرّ كالغيمة العابرة. إنها اليوم نوافذ تطلّ على واقع مُغاير، تروي قصصاً لا تكتبها وكالات الأنباء الكبرى، بل ينحتها عرق مبدعين يحوّلون الذاكرة الشعبية إلى لغة بصرية تتسلل إلى القلب قبل أن تصل إلى العقل. بين خوارزميات الذكاء الاصطناعي وفرشاة الرسم التقليدية، تولد موجة جديدة من الأعمال التي ترفض الانصياع للسردية الأحادية، وتعيد صياغة الخوف إلى أمل، والحصار إلى صمود، والتهميش إلى حضور لا يُستباح. في خضمّ هذا المدّ، برزت قناة «Explosive Media» «أخبار انفجارية» كصوتٍ بصريّ هادر، يحوّل نشرة الأخبار الجافة إلى ملحمةٍ من الرسوم، ليجد نفسه فجأة في عين العاصفة، متجاوزاً حدود الملايين من المشاهدات، ومثبتاً أن ثمة جمهوراً عطشاً لسردية بديلة تُروى بلُغة العصر.

لا يأتي هذا التحول من فراغ، بل من رحم تجربة مادية عاشتها شعوبٌ طُوقت بحروب معلنة وغير معلنة، وعُزلت عن سردها التاريخيّ لصالح رواية تُصنَع من أبراج زجاجية بعيدة. الفن هنا لم يَعد سلعةً تُستهلك في صمت، بل صار مرآة تعكس نبض الواقع كما هو، لا كما يُراد له أن يكون. من قلب هذه الفوضى الخلّاقة، ظهر صنّاع مثل مهدي همت، الذي أتقن توليفة «الراب السياسي» بقوالب ليغو الساخرة، ليقدم نقداً لاذعاً لا تخطئه العين، واصلاً إلى جمهور شبابي اعتاد لغة المؤثرات البصرية السريعة. وعلى الضفة الأخرى، يبرز مشروع «PsyopAnime» كمختبر بصري يخوض في أعماق الحرب النفسيّة المعاصرة، مقدماً مقاطع «أنمي دعائي» تلامس الأحداث الملتهبة لحظة بلحظة، وتفكك آلة الدعاية بصرياً من الداخل. أما الفيديو الذي هزّ المنصات البديلة بعنف، فكان العمل الدرامي «Khamenei Is Back»، الذي صوّر الحرب الأمريكية–الإيرانية بجمالية أنمي سينمائية أسرة، محوّلاً التوتر الجيوسياسي إلى دراما بصرية تدمي القلب، وحين يرسم أنمي على الطريقة اليابانية يوميات عائلة تحت وطأة القصف، أو حين يصنع هؤلاء المبدعون عملاً بأسلوب «ليغو» يفكّك بروية هادئة دعاية الحرب الموجهة إلى الداخل الأمريكي، أو حين يستحضر آخرون رموزاً من أساطير الووشيا الصينية، كالنسر الأبيض الذي يحلّق في مواجهة عاصفة، والقط الفارسي الذي يختزن دهاء الحضارة، ليقرأوا بها تحولات العالم المعاصر؛ فإنهم لا يصنعون ترفيهاً فحسب، بل يبنون جسوراً بين الذاكرة الجمعية والوعي النقدي، ويحوّلون الصورة إلى أرشيف حيّ يقاوم النسيان الممنهج.

ما يجمع هذه الأعمال ليس الأسلوب وحده، بل الجرأة في الخطاب المباشر، الخالي من التورية أو التلطيخ. إنها تخاطب المتلقي بلغة أقرب إلى نبضه؛ صوت طفل يصرخ من تحت الركام، ظلّ جنديّ يعود حاملاً تراب وطنه، وجه أمّ تنتظر نبأً لم يأت بعد. هذه الأدوات البصرية والسمعية ليست زخارف جمالية، بل شفرات مقاومة مُعادة التركيب، تصهر الرموز المحلية – من أساطير شرق آسيا إلى أيقونات شرقنا – في قالب عالمي، فتخترق جدران العزلة الإعلامية، وتعيد صياغة السؤال الجوهري: مَن يملك الحق في رواية القصة؟ ومن يقرر أيُّ الوجوه تعرض، وأيُّها تُحجب في ظلال النسيان؟

ما نراه على الشاشات ليس مجرد أفلام بل إشارات ضوئية من عوالم ترفض الانصياع إنها تذكير بأن الثقافة ميدان صراعٍ لا يقل حدة عن أي جبهة أخرى

لطالما احتكرت مراكز القوى إنتاج الخيال، وحوّلت الثقافة إلى آلة لترسيخ النظام القائم، حيث تُصاغ الأحلام في معامل بعيدة عن أرض الواقع. لكن الشاشات الصغيرة التي تنتجها أيادٍ من أطراف العالم، وبإمكانات تتراوح بين البرمجيات الذكية والفنون اليدوية، تكسر هذا الاحتكار بصمت مدوٍّ. الذكاء الاصطناعي هنا ليس بديلاً عنّ الإنسان، بل أداة في يد من سُلبت منه أدوات السرد، تعيد له صوته، وتضاعف أثره، وتُخفض تكلفة الإنتاج لتصبح في متناول من لم يملكوا يوماً استوديوهات باهظة. والفن التقليدي ليس تراثاً مُتَحَفياً، بل نَسْغ حيٌّ يتنفس في كل إطار، ليؤكد أن الجمال ليس رفاهية، بل ضرورة وجودية في مواجهة التجريد من الأدوات والعنف، وأن كل خطّ مرسوم يحمل في طياته خياراً بين الخضوع أو المقاومة.

عندما تُعرض هذه الأعمال في مهرجانات مستقلة، أو تنتشر كنار في الهشيم الرقمي عبر منصات بديلة، محققة ملايين المشاهدات التي تتجاوز أحياناً ما تحققه وسائل الإعلام التقليدية، فإنها لا تُقاس بمعايير السوق، بل بعمق الصدى الذي تتركه في وعي المتلقي. إنها تُعيد تعريف «الجماهيرية» لا كاستهلاك سلبي، بل كحوار نشط بين الشاشة والذاكرة، بين الصورة والحقيقة. الرسوم المتحركة، في هذه اللحظة التاريخية، تتحول إلى ورشة جماعية لصياغة الوعي، حيث تتشابك الأسطورة مع الواقع، والماضي مع المستقبل، في نسيج بصريّ يرفض التقسيم الجغرافي للهموم الإنسانية، ويؤسس لأممية جديدة تُرسم بالتضامن.

والأهم من ذلك، أن هذه الموجة لا تدعو إلى العزلة، بل إلى التشابك عبر القارات. فحين يتعرف شاب في أمريكا اللاتينية على رموز صينية تجسّد الصراع من أجل الكرامة، أو حين تدمع عينا طفل في أوروبا أمام مشهد على الطريقة اليابانية عن الحياة تحت الحصار، أو حين يصبح فيديو «Khamenei Is Back» محور نقاش من طهران إلى واشنطن عبر شاشات الهواتف، فإن الخيال يصير جسراً أمميا، يعيد ربط ما فرّقته الجيوسياسة، ويكشف كيف أن المصير المشترك لا يُبنى بالخطابات الرسمية، بل بالحكايات التي تُروى بصوت واحد من أطراف العالم. الفن هنا لا يبرر العُنف، بل يكشف جذوره المادية، ويُظهر كيف تُصنع الحرب من أجل مصالح لا تمسّ الفقراء بشيء، وكيف أن السلام الحقيقي يبدأ من استعادة السردية، وإعادة توزيع أدوات الخيال على من عاشوا ثمن الحروب بدمائهم وذكرياتهم.

في النهاية، ما نراه على الشاشات ليس مجرد أفلام، بل إشارات ضوئية من عوالم ترفض الانصياع. إنها تذكير بأن الثقافة ميدان صراع لا يقل حدة عن أي جبهة أخرى، وبأن كل إطار مرسوم – من «Khamenei Is Back» إلى «ليغو» مهدي همت الساخر، ومن ومضات «PsyopAnime» النفسية إلى أساطير النسر الأبيض والقط الفارسي – وكل نغمة مصاحبة، تحمل في طياتها رهاناً تاريخياً: إما الخضوع للرواية المُصنّعة، أو المشاركة في صياغة رواية بديلة، جذورها في التراب، ووجهتها نحو الأفق. وحين تتقاطع هذه الأصوات من أقصى الشرق إلى أدنى الغرب، لا يعود الصدى مجرد تكرار، بل نبضٌ جماعيٌّ يعلن، بصمت مؤثر وبلغة لا تحتاج إلى ترجمة: إن الخيال، حينَ يولد مَن رحم الحقيقة، يصير سلاحاً لا يُقهر.